عدد 19 — 16 شعبان1437 (23 مايو 2016)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2015 - 2016 : دورة أبريل 2016

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2016

صفحة

- محضر الجلسة الثالثة والأربعين ليوم الأربعاء 26 من رجب 1437 (4 ماي 2016) 1633

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان لتقديم السيد الرئيس الأول عرضا عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

- محضر الجلسة الرابعة والأربعين ليوم الأربعاء 26 من رجب 1437 (4 ماي 2016) 1642

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية؛
2. مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء؛
3. مشروع قانون رقم 05.16 يوافق بموجبه على ميثاق تحدي الألفية المبرم بالرباط في 30 نوفمبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية عبر هيئة تحدي الألفية وملحقاته؛
4. مشروع قانون رقم 69.14 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك؛
5. مشروع قانون رقم 75.14 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القانونية في الميدان الجنائي الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية وبين البوسنة والهرسك؛
6. مشروع قانون رقم 16.15 يوافق بموجبه على اتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

صفحة

7. مشروع قانون رقم 20.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل أشخاص المحكوم عليهم الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛
8. مشروع قانون رقم 39.15 الموافق بموجبه على مذكرة التفاهم في مجال الملاحة التجارية الموقعة بالرباط في 12 فبراير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا؛
9. مشروع قانون رقم 52.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛
10. مشروع قانون رقم 54.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في مجال الأمن والحكامة المحلية الموقع ببيساو في 28 ماي 2015، بين وزارة الداخلية للمملكة المغربية ووزارة الداخلية لجمهورية غينيا بيساو؛
11. مشروع قانون رقم 55.15 يوافق بموجبه عن اتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي الموقع بدكار في 21 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال؛
12. مشروع قانون رقم 57.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية الموقع بدكار في 25 ماي 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال؛
13. مشروع قانون رقم 72.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 14 أبريل 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل؛
14. مشروع قانون رقم 75.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بروما في 8 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن إنشاء مكتب قطري؛
15. مشروع قانون رقم 81.15 يوافق بموجبه على ملحق الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا (فيدرالية والوني – بروكسيل) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني–بروكسيل بالمغرب، الموقعة بالرباط في فاتح أكتوبر 2015؛

صفحة

16. مشروع قانون رقم 82.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أكتوبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

17. مشروع قانون رقم 92.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية، المعتمد من طرف مؤتمر القمة الإسلامية الخامس المنعقد بالكويت في الفترة ما بين 26 و29 يناير 1987؛

18. مشروع قانون رقم 85.15 يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بتونس يوم 19 أكتوبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية التونسية؛

19. مشروع قانون رقم 01.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، المسماة "اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975"، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الستين المنعقدة بجنيف في 24 يونيو 1975.

صفحة

- محضر الجلسة الخامسة والأربعين ليوم الثلاثاء 3 من شعبان 1437 (10 ماي 2016)..... 1669

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

- محضر الجلسة السادسة والأربعين ليوم الثلاثاء 10 من شعبان 1437 (17 ماي 2016)..... 1698

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة السابعة والأربعين ليوم الثلاثاء 10 من شعبان 1437 (17 ماي 2016)..... 1728

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

محضر الجلسة الثالثة والأربعين

التاريخ: الأربعاء 26 رجب 1437هـ (4 ماي 2016م).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛

والسيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وسبع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الرابعة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان لتقديم السيد الرئيس الأول عرضا عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، وخاصة الفقرة الأخيرة منه، يقدم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات خلال هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان عرضا عن أعمال المجلس. مناسبة نجدد من خلالها تثميننا للتعاون المشترك بين المؤسسة التشريعية والمجلس الأعلى للحسابات، هذا التعاون الذي شملته العديد من أنشطة البرلمان، سواء بالجلسات العامة أو باللجن الدائمة أو من خلال الدراسات والآراء التي يقدمها المجلس الأعلى للمؤسسة البرلمانية.

نجدد الشكر باسمكم جميعا للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وأعطيه الكلمة، فليتفضل.

السيد ادريس جطو، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يشرفني ويسعدني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر لأعرض على أنظاركم خلاصة أعمال المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، تنفيذا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

وكما تعلمون، فقد عمد دستور المملكة على الارتقاء بالمجلس الأعلى للحسابات بصفته الهيأة العليا لمراقبة المالية العمومية، كما خول له مهام تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

وغني عن القول إن دور المجلس في مساعدته للبرلمان ضمن المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العمومية من شأنه أن يسهم في إغناء مسار الديمقراطية ببلادنا، من خلال المساءلة والمناقشة حول تنزيل السياسات العمومية وتقييمها ورصد الاختلالات التي قد تشوبها.

كما أن الاختصاصات الدستورية المتعددة لكل من المجلس والمجالس الجهوية للحسابات تمنح لهذه الهيأة دورا فاعلا في مراقبة المال العام والتقيد بالضوابط السارية على الأجهزة الخاضعة للمراقبة، سواء تعلق الأمر بمرافق الدولة، مؤسسات القطاع العام أو بالجماعات الترابية والهيئات التابعة لها، وكذا بمراقبة نفقات الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية والتصريح الإجباري بالممتلكات وجمعيات المجتمع المدني المستفيدة من الدعم المالي للدولة.

وأود من خلال هذا العرض أن أتوقف عند بعض الجوانب الأساسية لتطور المالية العمومية سنة 2013 بناء على المعطيات الحسابية النهائية لتلك السنة، وكذا عند أهم مؤشرات الظرفية المالية والاقتصادية للسنة الفارطة 2015، قبل أن أعرض على أنظاركم بعض الأنشطة والمهام الرقابية ذات الصبغة الاستراتيجية التي أنجزت مؤخرا أو التي توجد ضمن برامج العمل التي اعتمدها المجلس.

كما أود أن أشير بأن التقرير السنوي الأخير الذي تشرفت برفعه إلى صاحب الجلالة، نصره الله وأيده، وتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيسي غرفتي البرلمان يتضمن المعطيات والملاحظات والتوصيات الدقيقة فيما يخص كل أعمال المجلس والمجالس الجهوية للحسابات.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

وضع المجلس بين أيديكم تقريرا حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2013 وتصريحا عاما بمطابقة حسابات المحاسبين العموميين الفردية للحساب العام للمملكة، وذلك طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور وعملا بمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية، المتعلق بالوثائق الواجب إحالتها على البرلمان قصد مناقشة قانون التصفية.

وتثير النتائج النهائية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية برسم سنة 2013 خمس ملاحظات رئيسية:

أولا، لجأت الحكومة إلى خفض مستوى الاستثمارات بموجب مرسوم يقضي بوقف تنفيذ جزء من نفقات الاستثمار بمبلغ 15 مليار درهم، كما اتخذت الحكومة قرار تحديد نهاية أكتوبر 2013 كأجل

أقصى لإصدار مقترحات الالتزام، وهو ما أدى إلى الحد من استهلاك ميزانية الاستثمار؛

ثانيا، تم تسجيل تغييرات ملحوظة على مستوى تنفيذ النفقات بالمقارنة مع التوقعات، فقد بلغت الاعتمادات المفتوحة في إطار قانون المالية ما قدره 358 مليار درهم، فيما وصلت الاعتمادات النهائية إلى ما يناهز 455 مليار درهم، أي بزيادة إجمالية قدرها 27.04%، ويعزى هاذ الارتفاع بالأساس إلى الاعتمادات المرحلة وكذا رفع سقف تكاليف كل من الحسابات الخصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة؛

ثالثا، على مستوى الموارد يتبين أن النسبة الإجمالية للتحصيل لم تتعد نسبة 92% من توقعات قانون المالية لسنة 2013، وهو ما يشكل تراجعا ملحوظا، مقارنة مع سنة 2012، التي سجلت نسبة تسيير ناهزت 104%. وإذا كانت المداخيل الجبائية برسم السنة المالية 2013 قد عرفت بصفة إجمالية استقرارا، مقارنة مع السنة التي قبلها، فإن مستوى تحصيل المداخيل غير الجبائية قد سجل انخفاضا بلغ نسبة 6.17%؛

رابعا، تقليص عجز الميزانية إلى نسبة 5.1% من الناتج الداخلي الخام بعد أن سجل العجز نسبة قياسية بلغت 7.2% سنة 2012، أي بفارق 2.1% من الناتج الداخلي الخام في سنة واحدة، وذلك حسب معطيات التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2014؛

خامسا، تفاقم المديونية العمومية خلال سنة 2013، فقد ارتفع حجم الدين العمومي للخزينة من 493.7 مليار درهم سنة 2012 إلى 554.3 مليار درهم مع نهاية السنة المالية 2013، أي بزيادة 60.6 مليار درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا على مستوى نسبة المديونية في الناتج الداخلي الخام، إذ بلغت 63.5% سنة 2013، مقابل 59.6% خلال السنة التي سبقتها.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون التصفية وكذا الحساب العام للمملكة برسم 2013 لم يتضمنا أية معطيات حول قيمة الاقتراضات الداخلية ذات الأمد القصير (أقل من سنتين)، والتي لا يتم احتسابها كموارد للميزانية، علما أن هذا النوع من التمويلات كلف خزينة الدولة أزيد من 5.75 مليار درهم كفوائد وعمولات.

أما فيما يخص الدين العمومي، والذي يدخل في نطاقه دين الخزينة والديون المضمونة من طرف الدولة، فقد بلغ جاري الدين العمومي 678.85 مليار درهم بنهاية سنة 2013، مقابل 591.85 مليار درهم عند متم سنة 2012 أي بزيادة 87 مليار درهم، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 12.8% مع السنة السابقة، وبالتالي فقد عرفت سنة 2013 زيادة قياسية بالمقارنة مع الثماني سنوات الأخيرة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

خلال سنة 2014 تمكنت المالية العمومية من استعادة بعض توازناتها، ولو بصفة جزئية، إثر الإجراءات الهادفة إلى الزيادة في الموارد والاستقرار النسبي للنفقات.

وقد سبق لي من خلال العرض الذي تشرفت بتقديمه أمامكم في السنة الفارطة أن أبرزت السمات الرئيسية لأوضاع المالية العمومية لسنة 2014، وسنعمل على موافاتكم بتقرير المجلس عن تنفيذ قانون المالية والتصريح العام بالمطابقة المتعلق بهذه السنة، آملين أن نتوصل بالنتائج الحسابية النهائية في أقرب الآجال.

وبالوقوف عند أهم المعطيات المتوفرة حاليا، فإن تنفيذ قانون المالية لسنة 2015 قد تأثر بالظرفية الإقتصادية التي تميزت على مستوى المبادلات الخارجية، بتراجع الأسعار العالمية للمواد النفطية وللمنتوجات الغذائية الأساسية:

أولا، على مستوى عجز الميزان التجاري الذي انخفض بحجم إجمالي، وصل 34.9 مليار درهم، أي بنسبة 18.6% بالمقارنة مع سنة 2014؛

ثانيا، على مستوى عجز الحساب الجاري بميزان الأداءات، حيث تراجع من 5.7% من الناتج الداخلي الخام إلى 2.3% مع نهاية 2015، إثر استمرار وتيرة نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3+% وبالموازاة مع تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

ثالثا، على مستوى الاحتياطات الدولية التي ارتفعت إلى 224.6 مليار درهم بزيادة تقدر ب 23.5%، أي ما يعادل 6 أشهر و24 يوم من واردات السلع والخدمات؛

رابعا، على مستوى تحملات المقاصة التي تراجعت من 32.7 مليار درهم سنة 2014 إلى ما يقارب 14 مليار درهم سنة 2015، عوض 22.9 مليار درهم المرتقبة في مشروع الميزانية، علما أن الحكومة سبق أن اتخذت عدة تدابير في هذا المجال أذكر منها:

- تحرير أثمان المواد البترولية السائلة، ابتداء من فاتح ديسمبر 2015؛

- تعويض الدعم لفائدة الفيول الموجه لإنتاج الكهرباء بإمدادات مباشرة للمكتب الوطني للماء والكهرباء في أفق تقليصها تدريجيا وحذفها سنة 2017.

أما فيما يخص تطور النفقات العادية الأخرى، فقد واصلت كتلة الأجور منحاها التصاعدي خلال سنة 2015، حيث بلغت 102.7 مليار درهم أي ما يزيد عن 56% من المداخيل الجبائية، بل تصل هذه النسبة إلى 65.3% إذا أضيفت إلى ذلك التحملات الاجتماعية، وبالتالي فإن مؤشر هذه النفقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام يظل في مستويات مرتفعة تصل إلى 12% سنة 2015.

أما على مستوى نفقات الاستثمار، بلغت الأداءات عند نهاية 2015 ما يناهز 58.5 مليار درهم بزيادة 7.8 بالمقارنة مع سنة 2014، كما عرف

حجم الاعتمادات المرحلة عند متم 2015 تزايدا عما كان عليه في السنة السابقة، مما يؤشر على أن تنفيذ ميزانية الاستثمار لايزال يعرف الكثير من الاختلالات، سواء على مستوى الالتزام أو على مستوى مسالك أداء النفقات العمومية.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

فيما يخص موارد الخزينة، فقد تراجعت المداخيل غير الجبائية خلال سنة 2015 بما يناهز 6.10 مليار درهم أي بنسبة تقارب 30% بالمقارنة مع سنة 2014، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض وتيرة مساعدات دول مجلس التعاون الخليجي، 3.7 مليار سنة 2015، مقابل 13.7 مليار درهم سنة 2014.

كما سجلت هذه السنة انخفاض المداخيل المتأتية من المؤسسات والمنشآت العمومية كالمجمع الشريف للفوسفاط (ناقص ملياري درهم)، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية (ناقص 500 مليون درهم). وفي المقابل سجلت موارد الخزينة بعض المداخيل الاستثنائية سمحت بتغطية جزئية لهذا التراجع، نذكر منها حصيلة الترخيص للانترنيت من الجيل الرابع 4G بمبلغ 1.7 مليار درهم خلال سنة أبريل 2015.

وبناء على المعطيات الأولية لتنفيذ الموارد والنفقات، فإن وضعية المالية العمومية لسنة 2015 عرفت تحسنا في نسبة عجز الميزانية، إذ بعد الانخفاض الملحوظ بين سنة 2012 اللي كانت فيها 7.2% و2013 (5.1%) واصل عجز الميزانية منحاه التراجعي، حيث بلغ 4.9 من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 و4.3 سنة 2015، مستقرا في مستوى توقعات قانون المالية.

وإذا كانت نسبة عجز الميزانية، حضرات السيدات والسادة، قد انخفضت، فإن ديون الخزينة على الرغم من استقرار حصتها بالنسبة للناتج الداخلي الخام في مستوى 63.4% عند نهاية سنة 2015، فقد واصلت ارتفاعها خلال السنتين الأخيرتين، حيث انتقل حجمها من 584.2 مليار درهم عند نهاية سنة 2014 إلى 626.6 مليار درهم في متم سنة 2015، أي بإضافة 42.4 مليار لمديونية الخزينة، تم اكتتابها في السوق الداخلية. وبالمقابل، سجل حجم الدين الخارجي للخزينة استقرارا في المستوى المسجل عند نهاية سنة 2014 بما يقارب 140 مليار درهم.

وبخصوص خدمة الدين، فقد ارتفعت من 133 مليار درهم سنة 2014 إلى 143 مليار سنة 2015 دون أن تسجل تغييرا بشأن نسبتها للناتج الداخلي الخام، حيث بقيت مستقرة في حدود 14.5% .

وفيما يخص الدين العمومي، بما في ذلك الدين الذي يستفيد من ضمان الدولة، فإن حجمه عرف ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقل من 743 مليار درهم سنة 2014 إلى 807 مليار درهم سنة 2015، أي بقيمة تجاوزت 64 مليار درهم، ويمثل 81.3% من الناتج الداخلي العام.

أما بشأن شروط تمويل الخزينة، فقد سجلت تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع سنة 2014، وهكذا عرف متوسط أمد الدين الداخلي للخزينة ارتفاعا من 5 سنوات و9 أشهر سنة 2014 إلى 6 سنوات و3 أشهر سنة 2015، كما أن سعر الفائدة السنوي المرجح عند الإصدار شهد انخفاضا مهما من 4.27% إلى 3.08% بين السنتين المذكورتين، وهذا جد مهم.

وانطلاقا من هذه المعطيات، فإن المجلس الأعلى للحسابات، إذ يثمن الاستمرار في تحسن الشروط تمويل الخزينة، يوصي بالتزام سياسة حذرة إزاء تواصل المنحى التصاعدي للدين العمومي بجميع مكوناته، ويحث الحكومة على بذل مزيد من الجهود قصد التحكم في ارتفاعه، خصوصا وأن المجلس يسجل عدة اختلالات على مستوى أداءات الخزينة ومؤشرات المالية العمومية، سأقتصر هنا على عنصرين أساسيين منها:

أولا، تراكم لمتأخرات الأداء، فإذا اقتصرنا على متأخرات الضريبة على القيمة المضافة المستحقة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية دون القطاع الخاص، نلاحظ أنها انتقلت من 8.7 مليار درهم سنة 2010 إلى 12.5 مليار درهم 2011، 16.1 مليار سنة 2012 إلى 25.18 مليار درهم عند نهاية 2015، أي ما يناهز 48% من مداخيل ميزانية الدولة من الضريبة على القيمة المضافة، وتعتبر هذه المبالغ ديونا على الدولة إزاء أكبر المؤسسات التابعة للقطاع العام، والتي تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا، ويتعلق الأمر أساسا ب: المجمع الشريف للفوسفاط، الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، المكتب الوطني للسكك الحديدية، شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية. ومن شأن عدم معالجة هذه الديون أن يحد من قدرة المؤسسات المعنية على الوفاء بالتزاماتها المالية، كما أنها تشكل إحدى المخاطر التي قد تهدد المالية العمومية.

ونسجل بهذا الخصوص بعض التدابير الإيجابية التي اتخذت مؤخرا في اتجاه الحد من تراكم دين هذه الضريبة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية منها أساسا:

- تمكين كل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح لشرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية من قروض بنكية قصد التخفيف من إكراهات الديون التي تعاني منها المؤسستان إزاء المتعاقدين معهما؛

- كذلك الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للطائرات والتجهيزات وقطع الغيار المستعملة في عمليات الإصلاح، وكذا بالنسبة لعمليات استيراد القطارات والتجهيزات السككية؛

- كما نسجل تطبيق السعر العادي للضريبة على القيمة المضافة البالغ 20% على عمليات النقل السككي، بهدف تخفيض دين الضريبة الذي تعاني منه هذه المؤسسة العمومية.

وكما تعلمون فإن هذين التدبيرين الأخيرين تم إقرارهما بمقتضى قانون المالية لسنة 2016 الذي وافقتمون عليه.

ثانيا، ودائما في ما يخص الاختلالات على مستوى أداء الخزينة، سجل وقف جزء من الإمدادات التي تمنحها الدولة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والذي لم يتم تحويله لفائدتها بمبلغ إجمالي وصل إلى 8.9 مليار درهم عند نهاية سنة 2015.

ونظرا لحجم هذه المتأخرات، فقد انعكست بصفة سلبية على هذه الأكاديميات التي أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها إزاء الموردين والمتعاقدين معها. واعتبارا لما قد يترتب عن هذه الوضعية من آثار وخيمة، فإن المجلس يدعو إلى معالجة هذه الديون في آجال معقولة بهدف استقرار الوضعية المالية للمؤسسات العمومية المعنية.

وإذا كان هامش التدخل في هذا المجال قد يبدو ضيقا نظرا للتأثير المباشر والمزدوج على نسبة عجز الميزانية وحجم ديون الخزينة، فإن وفاء الدولة بالتزاماتها من شأنه ضخ المزيد من السيولة في النسيج الإنتاجي الوطني وتمكين العديد من المقاولات الصغرى والمتوسطة من مستحقاتها، مما سيساعدها على مواجهة إكراهات التمويل التي تعتبر إحدى أهم العراقيل التي تواجهها.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إننا نسجل مجهود الحكومة في إطار تنفيذ ميزانية سنة 2015 بتخصيص أغلفة جد مهمة لدعم استراتيجيات المغرب القطاعية وفي مجالات متعددة كالفلاحة عبر مخطط "المغرب الأخضر" وبرنامج "التنمية القروية والمناطق الجبلية" والصناعة عبر مخطط "التسريع الصناعي"، والسياحة عبر مخطط "رؤية 2020"، في البناء وفي التعمير، التشغيل عبر "الإستراتيجية الوطنية للتشغيل".

نسجل في المقابل الظروف الصعبة التي تمر منها العديد من القطاعات والمقاولات الصغرى والمتوسطة، حيث تراجع إقبالها على التمويل البنكي، وتدهورت قدراتها على الاستثمار وخلق فرص الشغل بنسب غير معهودة، مما يستدعي ملاءمة وتحيين تلك الاستراتيجيات بمشاركة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين بهدف ضمان مردودية أكبر للمجهود المالي للدولة واستعادة المقاولة الوطنية لديناميتها، لما لذلك من آثار إيجابية على رفع وتيرة النمو وإحداث فرص الشغل وتوفير ظروف العيش الكريم لشرائح واسعة من المواطنين.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إن عدم توازن أنظمة التقاعد يشكل مخاطر كبيرة بالنسبة للمالية العمومية، كما يمثل تهديدا لضمان ديمومة هذه الأنظمة وتمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه المتقاعدين الحاليين والمستقبليين، وقد أفضى التشخيص الذي قام به المجلس سنة 2013 إلى ضرورة إيجاد حلول شمولية والتعجيل بمباشرة مسلسل من الإصلاحات الآنية والعميقة، يشمل جميع أنظمة التقاعد المتواجدة، ويمتد على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

وإذا كان اتفاق سنة 2003 ما بين الهيئات النقابية والحكومة، والذي اقتصرنا على الرفع من الاقتطاعات بنسبة 6% على ثلاثة مراحل، 2004، 2005، 2006، وأداء 11.5 مليار درهم كمتأخرات للدولة تجاه الصندوق المغربي للتقاعد، إذا كان هذا الاتفاق قد مكن من رفع احتياطات هذا الصندوق من 16 مليار سنة 2003 إلى 85 مليار سنة 2014، فإن عدم تفعيل توصيات الهيأة الوطنية لإصلاح منظومة التقاعد لأبريل 2007 قد فوت على الصندوق إمكانيات تدعيم احتياطاته، وأدى إلى تدهور وضعيته بشكل ملحوظ، حيث صارت مساهمات غير كافية لتغطية الالتزامات، إذ تم تسجيل عجز بمبلغ 936 مليون درهم سنة 2014، 2.8 مليار درهم في سنة 2015، 6.8 مليار مرتقبة هذه السنة، أي 10.6 مليار درهم خلال 3 سنوات فقط.

وبخصوص الإصلاحات المدرجة ضمن مشاريع القوانين التي تم اعتمادها من قبل الحكومة وتقديمها للبرلمان، فإنها–وإن كانت ضرورية–تبقى غير كافية نظرا لعدة اعتبارات من ضمنها ما يلي:

أولا، لا يشمل الإصلاح المقياسي المقترح مجموع أنظمة التقاعد، بل يقتصر على الشق المدني للصندوق المغربي للتقاعد، وبالتالي لا يساهم في إحداث تقارب بين أنظمة التقاعد حتى داخل القطاع العام، فعلى سبيل المثال يحدد المشروع سن الإحالة على التقاعد في 63 سنة بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد، في حين تم الإبقاء على حد 60 سنة بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛

ثانيا، لن يمكن الإصلاح المقياسي سوى من تقليص العجز الحالي، التقليص منه، إذ ستظل المساهمات غير كافية لتغطية الالتزامات وسداد رواتب التقاعد، وسيظل العجز قائما، بل سيأخذ منحى تصاعديا خلال السنوات المقبلة، حيث سينخفض من ناقص 6.8 مليار درهم سنة 2016، إلى ناقص 3.2 مليار درهم سنة 2017، أي مع بداية تنزيل الإصلاح المقترح، وسيتجه إلى الارتفاع سنة 2020 ليصل إلى 4.1 مليار درهم، ثم يتواصل هذا المنحى التصاعدي إلى حدود استنزاف كامل الاحتياطات في أفق 2028 هي في الحقيقة منتصف 2027.

ويعزى هذا التفاقم المتسارع في وتيرة العجز إلى عدة عوامل، من بينها عنصرين اثنين أساسيين:

يكمن العنصر الأول في تراجع العامل الديمغرافي إلى حوالي 2.5 فقط من المنخرطين النشيطين لكل متقاعد، وذلك بسبب الاستقرار النسبي لعدد المنخرطين النشيطين الذي لم يرتفع إلا بنسبة 15% خلال 15 سنة الأخيرة، ما بين 2000 و2015، في حين أن عدد المتقاعدين ارتفع بأزيد من 160% خلال نفس الفترة، حيث انتقل من 120 ألف متقاعد إلى 313 ألف أواخر 2015، ومن المنتظر أن يصل إلى ما يقارب 443 ألف في أفق 2020.

أما العنصر الثاني فيتجلى في الارتفاع الملحوظ الذي شهدته الأجور

داخل القطاع العام، وكذا المنحى التصاعدي الذي تعرفه الترقية في الدرجة في الإدارة العمومية، بالإضافة إلى تزايد حصة الأطر ضمن المتقاعدين، مما يؤدي إلى ارتفاع هام في قيمة المعاشات، فعلى سبيل الإشارة يبلغ المعاش المتوسط لجميع متقاعدي الصندوق 6482 درهم في أواخر 2015، وإذا اقتصرنا على فوج المتقاعدين لسنة 2015 وحدها ترتفع قيمة المعاش المتوسط إلى ما يناهز 8960 درهم، وقد تفوق هذه القيمة عتبة 11 ألف درهم بالنسبة لفوج المتقاعدين لسنة 2020.

وفضلا عن ذلك، لم يعالج الإصلاح المقترح المقتضيات الخاصة بالتقاعد قبل السن القانوني للإحالة على المعاش التي تخول لكل موظف أو عون قضى 30 سنة من الخدمة الفعلية حق الحصول على معاش تقاعد وبدون أي شروط أو قيود، فإذا كان المعدل السنوي لحالات التقاعد قبل السن القانونية لم يتجاوز 1250 حالة خلال التسع سنوات الماضية، ما بين 2006 و2014، فإنه قد ارتفع بشكل مفاجئ إلى أزيد من 7500 حالة خلال سنة 2015، 85% منهم ينتمون إلى قطاع التعليم.

وتكمن الانعكاسات السلبية للجوء إلى التقاعد المبكر دون ضوابط محددة في تقليص أعداد الموارد البشرية لدى بعض القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة، وكذا في تسريع مدة استنفاذ احتياطات نظام المعاشات المدنية، فعلى سبيل المثال، وإذا أخذنا بعين الاعتبار وجود ما يناهز 93.600 من الموظفين أواخر سنة 2015 يستوفون شرط قضاء أكثر من 30 سنة من الخدمة الفعلية، التي تمكنهم من اللجوء إلى التقاعد المبكر، فإن مغادرة 25% منهم فقط للوظيفة العمومية ستؤدي إلى انخفاض ديمومة النظام بأربع سنوات، مما سيترتب عنه نفاذ احتياطات الصندوق في سنة 2024 ولا 2023.

واعتبارا لهذه الإكراهات فقد كان من الأجدى وضع قاعدة ملزمة بألا تتم تصفية المعاش إلا عند بلوغ حد السن القانوني للتقاعد، كما هو معمول به حاليا في نظام التقاعد التابع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عندنا في المغرب وتقريبا في كل الدول، أو–إذا أردنا–باعتماد تخفيض مناسب بشكل يحافظ على حياد العملية بالنسبة للنظام.

وفي مجال آخر، نلفت انتباه السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين أن احتياطات صناديق التقاعد تكون مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد، ذلك أن انخفاض أو استنفاذ احتياطات الصندوق المغربي للتقاعد قد تنتج عنه آثار وخيمة على تمويل الخزينة والأسواق المالية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إن المجلس الأعلى للحسابات يعرب عن قناعته الراسخة بأن إصلاح منظومة التقاعد ليس بالأمر المستحيل، شريطة انخراط جميع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين في هذا الورش الحيوي، ذلك أن الإصلاحات المقياسية المقترحة–وإن كانت ملحة ومستعجلة–تظل غير كافية ولا يمكن أن تشكل سوى مرحلة أولية في إطار إصلاح شمولي لمنظومة التقاعد.

ومن أجل ذلك، نهيب بجميع الفرقاء أن ينكبوا على هذه الإشكالية بكل العمق الذي تقتضيه وأن يتم اعتماد إصلاحات جوهرية، تقدم حلولا ناجعة وفعالة على المدى المتوسط والطويل، وتمكن من الحفاظ على منظومة التقاعد والرفع من ديمومتها وتخفيض ديونها الضمنية، مع مراعاة القدرة الشرائية للمنخرطين والمتقاعدين–وهذا ممكن–وظروف اشتغال الموظفين والعمال.

وعلى صعيد آخر، فإن المجلس يسجل بارتياح الشروع في توسيع استفادة مجموعة من فئات القطاع الخاص من أنظمة التقاعد، وذلك من خلال إدراج مشروع القانون المتعلق بنظام المعاشات الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والذي سوف يعهد تدبيره للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

وعيا بأهمية دور قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ومكانته في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، أنجز المجلس الأعلى للحسابات مؤخرا مهمة تقييم لهذا القطاع، حيث سينشر التقرير المتعلق بها في غضون الأسابيع القليلة القادمة، وكما تعلمون يتسم قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بوزنه الاقتصادي وبحجمه المتنوع، كما توضح ذلك الإصدارات الدورية لوزارة الاقتصاد والمالية، إذ يتكون من 212 مؤسسة، 44 مقاولة عمومية بمساهمة مباشرة من الخزينة، 422 فرع ومساهمة عمومية، وقد سجلت أغلب مؤشرات القطاع منحى تصاعديا، كما يدل على ذلك الحجم الإجمالي للاستثمار الذي وصل سنة 2015 إلى 76.5 مليار درهم، ورقم المعاملات الذي بلغ مع نهاية 2014 ما يزيد عن 198 مليار درهم، والقيمة المضافة بحوالي 72.7 مليار درهم، والتمويل الذاتي (les capitaux propres) الذي يناهز 42.2 مليار درهم، يمكن أن أزيد–وهذا تعرفونه جميعا–هذه المعطيات تكون بين أيديكم مع دراسة مشاريع قوانين المالية، أن هذه المؤسسات تشغل 130 ألف تقريبا من العاملين وكتصرف كأجور تقريبا 31 مليار درهم، وقد خلصت الدراسة التقييمية المنجزة إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

أولا، الارتباط الدائم الذي يعرفه القطاع بميزانية الدولة، حيث بلغ مجموع تحويلات الموارد المالية لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية سنة 2014، ما قدره 34 مليار درهم، منها 3.6 مليار درهم في شكل رسوم شبه ضريبية. وفي المقابل، فإن تحويلات هذه الهيئات إلى خزينة الدولة عن نفس السنة لم تتجاوز 9.8 مليار درهم، يساهم فيها عدد ضئيل من المؤسسات والمقاولات العمومية كالمجمع الشريف للفوسفاط، صندوق الإيداع والتدبير، شركة اتصالات المغرب، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، المكتب الوطني للمطارات.

وتسجل محفظة المقاولات العمومي مردودية مالية ضعيفة، علما أن العديد من هذه المؤسسات توجد إما في مرحلة إعادة الهيكلة كالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وشركة الخطوط الجوية الملكية المغربية، أو أنها في فترة استثمارات مكثفة كالمكتب الوطني للسكك الحديدية، الشركة الوطنية للطرق السيارة، أو أسندت إليها أو لفروعها مشاريع تدخل في إطار تفعيل السياسات القطاعية للدولة، مثل العديد من المساهمات التابعة لصندوق الإيداع والتدبير؛

ثانيا، يعاني قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية من مديونية مرتفعة، حيث بلغ حجمها سنة 2015 ما مجموعه 245.8 مليار درهم، وهو ما يمثل 25% من الناتج الداخلي الخام، وهذا رقم جد مرتفع، إضافة إلى ارتفاع هذه المديونية بوتيرة متزايدة، إذ بلغت نسبة ارتفاعها 64% فيما بين 2010 و2015، وبالمقابل فإن حجم متأخرات الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية–كما سبق أن أشرت إلى ذلك في هذا التدخل–بلغ مع نهاية 2015 حوالي 25 مليار درهم.

وقد ترتب عن هذه الديون المتراكمة في حساب المقاولات العمومية ارتفاع اللجوء للاقتراض، حيث تقدر التحملات المالية المرتبطة بتمويل دين الضريبة على القيمة المضافة بما يناهز مليار درهم سنة 2015، و3.6 مليار درهم عن الفترة ما بين 2010 و2015.

وفي هذا المجال، يوصي المجلس بالعمل بصفة تدريجية على تسوية الوضعية المالية للمقاولات العمومية الكبرى وتقليل المخاطر وتجنب تراكم متأخرات القروض والديون، وتدخل في هذا الإطار ضرورة الإسراع بمعالجة تدبير الصندوق الداخلي للتقاعد التابع للمسؤولية المباشرة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والذي وصلت قيمة التزاماته في نهاية سنة 2015 إلى ما يناهز 19.7 مليار درهم، وذلك بتفويته لصالح إحدى المؤسسات المختصة على غرار المقاربة التي سلكتها الأجهزة العمومية الأخرى كالمكتب الوطني للسكك الحديدية أو المجمع الشريف للفوسفاط صيف 2007؛

ثالثا، تتجلى أهمية المؤسسات والمقاولات العمومية في بعدها الاستراتيجي، والذي يقتضي أن تمارس الدولة دورها في الوصاية على هذه المؤسسات والمقاولات، من أجل ضمان أداء هذه الهيئات لمهامها بما يتماشى مع السياسات القطاعية المحددة من طرف الدولة. ومن خلال الممارسة العملية، وخلافا للتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، تم تسجيل عدم قدرة العديد من الوزارات القطاعية على وضع أسس حوار استراتيجي مع المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها.

لذا، ولملاءمة الرؤية الإستراتيجية للمقاولات المعنية مع توجهات السلطات العمومية، يوصي المجلس باعتماد سياسة إرادية، تكمن في وضع خطة متكاملة وواضحة حول المؤسسات والمقاولات العمومية، تكون منسجمة مع الإطار الماكرو اقتصادي للدولة وللاستراتيجيات القطاعية، وتضع الأسس المرجعية لقيادة المحفظة العمومية ومراقبتها وملاءمتها للوضعية الاقتصادية والمالية.

وقصد تكييفها مع المحيط الاقتصادي والتنافسي، يتعين تحويل المؤسسات العمومية التجارية، كلما أمكن، إلى شركات مجهولة الاسم، وذلك قصد اعتماد أساليب جديدة في التدبير، منها: فتح المساهمة في رأس المال، التدبير المفوض، الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقصد توفير الظروف المواتية لتحسين حكامة هذه الهيئات، يوصي المجلس بتحفيزها على التعاقد مع الدولة، بإبرامها لعقود البرامج، كلما أمكن ذلك، (les contrats programmes)، علما أن هذه العملية أبانت عن نجاعتها في التقارب مع الاستراتيجيات الوطنية، وساهمت في ضبط التزامات الطرفين؛

رابعا، في ما يتعلق بدور الدولة المساهمة (l'Etat actionnaire)، فإن خصوصيات الهيئات العمومية ذات الطابع التجاري تقتضي أن يتم تتبع أنشطتها ضمن بنية مختصة بمعزل عن المؤسسات الأخرى ذات الطابع الإداري، وتتولى هذه البنية المختصة – تكون وكالة، مثلا– مهام تدبير المحفظة العمومية للدولة ورصد وتقييم مؤشراتها وأدائها الاقتصادي والمالي وعرض نتائجها بناء على المعايير المحاسبية الدولية وكذا تقديم تقرير عن مختلف هذه المؤشرات بصفة دورية؛

خامسا، رصدت الدراسة أيضا اختلالات تتعلق بعدم التحكم في توسيع المحفظة العمومية، حيث تم خلال الفترة ما بين 2008 و2015 إحداث 25 مؤسسة عمومية جديدة، كما تمت المصادقة على إحداث 184 فرع ومساهمة مالية.

وتتخذ غالبا قرارات إحداث المقاولات العمومية حسب كل حالة على حدة، في غياب مقاربة مندمجة نابعة من رؤية شمولية ومنسجمة. ويعتبر عدم التحكم في توسيع المحفظة العمومية مصدر العديد من أوجه تداخل الاختصاصات بين الدولة والمؤسسات العمومية، مما يؤدي إلى توزيع غير ملائم للموارد العمومية وزيادة مستوى التكاليف والتحملات.

وفي هذا الصدد، يوصي المجلس القيام بدراسة جدوى توقعية كلما تعلق الأمر بإحداث مقاولات عمومية أو فروع جديدة للتأكد من مدى القيمة المضافة لهذه المبادرة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يقوم المجلس حاليا بإنهاء دراسة موضوعاتية حول الوظيفة العمومية ببلادنا، وتتناول هذه الدراسة تشخيصا لواقع الإدارة وتتطرق لحصيلة أهم الإصلاحات التي عرفتها بلادنا في هذا المجال وللإشكالات التي تحول دون بلوغ الغايات المرجوة، كما تقدم الدراسة نماذج من التجارب الدولية الناجحة، التي يمكن أن تقتبس منها السلطات المعنية بعض الحلول عند بلورة مشاريع إصلاح نظام الوظيفة العمومية.

وأود فيما يلي أن أعرض لأهم الخلاصات الأولية التي توصل إليها المجلس من خلال هذه الدراسة:

فيما يخص الوضعية الراهنة للوظيفة العمومية، فقد بلغ عدد الموظفين العموميين المدنيين سنة 2015 أزيد من 585.500 موظف، يرتكز أكثر من 90% منهم في 5 قطاعات عمومية، وهي:

1. قطاع التعليم؛
2. الداخلية؛
3. الصحة؛
4. العدل؛
5. المالية.

كما أن توزيع الموظفين على الصعيد الوطني لا يستجيب لأي منطق اقتصادي أو ديموغرافي مع ظاهرة تركيز الموظفين في بعض الجهات: الرباط–وهذا طبيعي – الجنوب، على حساب مناطق أخرى: طنجة – تطوان؛ دكالة–عبدة، كما لوحظ أيضا ضعف في ترشيد استعمال أعداد الموظفين ببعض القطاعات، كالتعليم مثلا، اللي فيه 2037 موظف في 16 أكاديمية جهوية، 7686 موظف في 63 نيابة، 2364 موظف في وضعية إلحاق أو استيداع، 210 موظف في وضعية تفرغ نقابي.

وتعاني الوظيفة العمومية من ظاهرة الغياب، حيث سجلت سنة 2014 في قطاع التعليم فقط على سبيل المثال، اللي هو القطاع اللي تقريبا فيه 50% من الموظفين، ما مجموعه 663.400 يوم غياب مبرر وغير مبرر، وهو ما يعادل تقريبا غياب 4000 مدرس طوال السنة الدراسية.

وخلال الفترة ما بين 2008 و2015 ارتفعت كتلة الأجور بنسبة 47%، في حين أن أعداد الموظفين تزايدت بنسبة 8.5%، كما ارتفع معدل الأجر الشهري في نفس الفترة من 5333 درهم إلى 7381 درهم، وبالتالي فإن النسبة السنوية لارتفاع كتلة الأجور ما بين 2008 و2015 وصلت إلى 5.6%، حيث بلغت سنة 2015 ما يناهز 120 مليار درهم، باحتساب مساهمات الدولة في أنظمة التقاعد ومنظمات الاحتياط الاجتماعي.

وتجمع التقارير والأبحاث الميدانية الصادرة عن منظمات وطنية ودولية على أن مستوى الخدمات العمومية المقدمة لا يزال بعيدا عن معايير الحكامة التي وضعها الدستور، حيث لا يزال المواطن، خاصة في المجال القروي والمناطق النائية، يواجه صعوبات في الولوج للمرفق العمومي.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة الإصلاح وتحديث الإدارة العمومية قد استرعت اهتمام الحكومات المتعاقبة، ومن أهم ما سجله المجلس بهذا الصدد كون المبادرات الإصلاحية ظلت متفرقة ومفتقدة للاستمرارية، نظرا لغياب استراتيجية واضحة ومحددة النتائج وانعدام الجدولة الزمنية لتتبع تنزيلها.

وتبقى النتائج المحققة على مستوى الفعالية والنجاعة دون الحد المطلوب، وتستعرض الدراسة أهم المبادرات الإصلاحية في هذا المجال منذ نهاية التسعينات إلى اليوم، وخاصة برنامج دعم إصلاح الإدارة العمومية الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي والاتحاد الأوربي بقيمة إجمالية بلغت 9.6 مليار درهم، وهو برنامج أنجز على 4 مراحل، امتدت ما بين سنتي 2003 و2011. وتبين للمجلس على إثر هذه الدراسة أن حصيلة هذا البرنامج لم تحدث التغيير المنشود داخل الإدارة العمومية، فباستثناء تعميم المباراة للتوظيف، لم تجد باقي الإجراءات بعد طريقها نحو التطبيق.

وتتجلى أهم الخلاصات في هذا الشأن في أن إصلاح سياسات التوظيف والتكوين والتقييم والترقية، لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاح منظومة الأجور، ارتباطا بالأنظمة الأساسية، والتي لم تعرف بدورها أي إصلاح جوهري منذ سنة 1973.

وبفعل الإجراءات المتوالية التي عرفتها منظومة الأجور، استجابة للمطالب الفئوية للموظفين، اختل التوازن بين مكوناتها المتمثلة في الراتب الأساسي والتعويضات، وأصبحت معقدة وغير عادلة، وهكذا أصبح الراتب الأساسي مكونا هامشيا من أجر الموظف بفعل الزيادات التي عرفتها مختلف التعويضات الخاصة بكل فئة، حسب النظام الأساسي الذي تنتمي إليه.

كما أن هذه المنظومة، باعتمادها على الأنظمة الأساسية أصبحت متجاوزة، نظرا لكونها لا تميز الموظفين ذوي الكفاءات ولا تحفز على التنافس والجدية وروح المبادرة.

وبالإضافة إلى تعقيدات منظومة الأجور، تظل عمليات التوظيف والتقييم والترقية بعيدة عن منطق التدبير الفعال، حيث تفتقد الإدارات العمومية لرؤية واضحة لعملية التوظيف في غياب تدبير توقعي للوظائف والكفاءات، كما أن الترقية أصبحت تكتسي طابعا تلقائيا دون ارتباط بالكفاءة أو تحسن في مردودية الموظف أو المرفق الإداري، وعلى سبيل المثال همت عملية الترقي في الدرجة سنة 2013 ما مجموعه 83.041 موظف، بأثر مالي فاق 4 مليار درهم.

وعلى ضوء الملاحظات التي وقف عليها المجلس، سيقدم التقرير المتعلق بهذه المهمة، والذي سينشر بمجرد استيفاء مسطرة التواجهية، بعض التوصيات التي نتمنى أن يتم التعامل معها بإيجابية من مختلف الأطراف المعنية خدمة للمصلحة العليا للبلاد.

حضرات السيدات والسادة،

أعد المجلس تقريرا حول تدبير الكوارث الطبيعية، انصب على الإطار

القانوني والمؤسساتي وعلى تقييم دورة تدبير أخطار الفيضانات، حرائق الغابات، الزلازل–لا قدر الله – والجراد، حيث تم من خلال هاذ التقرير تقييم التدابير المتخذة للوقاية من الكوارث موضوع الدراسة ومدى جاهزية بلادنا لمواجهتها في حالة وقوعها–لا قدر الله–كما قلت.

ومن أهم الملاحظات التي سجلها المجلس في هذا الإطار كون تدبير المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية يظل قطاعيا وموجها أساسا نحو إدارة الأزمات عند ظهورها بدل اتباع مقاربة متكاملة للوقاية منها والحد من آثارها، كما أن النصوص القانونية التي تعالج القضايا المتعلقة بتدبير المخاطر قد تم إعدادها للاستجابة لحاجيات معينة، ولم توضع في إطار رؤية شاملة تؤسس لاستراتيجية منسجمة للوقاية ومكافحة الكوارث، إضافة إلى ذلك يطرح تعدد المتدخلين مشكل التنسيق بين الإدارات والهيئات المعنية.

وقد خلص المجلس إلى ضرورة خلق هيأة وطنية تكون مهمتها الأساسية وضع استراتيجية مندمجة ومتعددة الأبعاد لتدبير المخاطر، تأخذ بعين الاعتبار جميع مراحل التدبير، انطلاقا من الوقاية والتخفيف من أثر الكوارث إلى السيطرة وإعادة التأهيل وضرورة التنسيق بين مختلف المتدخلين، وسينشر هذا التقرير في الأيام القليلة القادمة، هو قيد الطبع.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

واصل المجلس خلال السنة المنصرمة مختلف الاختصاصات الموكولة له قانونا، القضائية منها وغير القضائية، فعلى مستوى الاختصاصات غير القضائية، والتي تتكون أساسا من مراقبة تدبير الأجهزة العمومية، قام المجلس بمراقبة عدة قطاعات، وهكذا تم إنجاز 3 مهمات رقابية تتعلق بقطاع النقل، همت كل من "مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية"، تفويض نظام تدبير رخص السياقة والبطائق الرمادية، إضافة إلى تدبير "المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق".

كما قام المجلس بمراقبة مؤسستين بعلاقة مع قطاع الإسكان والإنعاش العقاري، وهما شركة "العمران تامسنا" وشركة "تهيئة الرياض".

وعرف التقرير السنوي الذي أصدره المجلس الأعلى للحسابات إدراج نتائج مراقبة بعض الأجهزة من قبيل: "المعهد الوطني للبحث الزراعي" و"مديرية الأرصاد الجوية الوطنية".

وقد أنهى المجلس إنجاز مهمات رقابية هامة، سيتم نشرها لاحقا، كتلك المتعلقة بمراقبة "صندوق الإيداع والتدبير"، "بريد المغرب"، "الشركة المغربية للهندسة السياحية" (la SMIT).

وسيستمر المجلس في إيلاء الأهمية لاختصاصه في مجال مراقبة التسيير، حيث يقوم حاليا بإنجاز مهمات بعدة مؤسسات استراتيجية، من بينها: المجمع الشريف للفوسفاط، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، المكتب الوطني للسكك الحديدية، القرض الفلاحي، إلى جانب المجلس الأعلى للحسابات.

حضرات السيدات والسادة،

تمارس المجالس الجهوية للحسابات نفس الاختصاصات إزاء المالية العامة المحلية، ويخصص التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات لكل مجلس جهوي كتابا خاصا به، يقدم حصيلة أعماله، ولمواكبة تنزيل الجهوية الموسعة ودخول التقسيم الجهوي الجديد للملكة حيز التنفيذ، تم إحداث 4 مجالس جهوية جديدة للحسابات، بدأ العمل في 3 منها في كل من: بني ملال، الراشيدية، كلميم، فيما سوف تتم إقامة المجلس الجهوي للحسابات لجهة الداخلة–واد الذهب بمجرد الانتهاء من إعداد المقر المخصص له، وهكذا أصبحت بلادنا تتوفر، والحمد لله، على 12 مجلسا جهويا للحسابات، تغطي كل جهات المملكة.

إذا كان الحيز الهام من هذا العرض، حضرات السيدات والسادة، قد خصص لبعض المواضيع التي نعتبرها هامة في ارتباط مع الاختصاصات الرقابية غير القضائية للمحاكم، فإنه لا يفوتني أن أذكر أن هذه المحاكم لا تغفل ممارسة الاختصاصات القضائية الموكولة لها قانونا، وهكذا قامت المحاكم المالية خلال سنة 2014 بإصدار 43 قرارا وحكما في مجال التأديب المتعلق بالميزانية والمالية، كما قامت النيابة العامة بتحريك المتابعة أمام المحاكم المالية في حق 46 مسؤولا وعونا، وقد قام المجلس خلال سنة 2015 بنشر نماذج من القرارات المتعلقة بهذا الاختصاص.

أما ميدان البت في حسابات المحاسبين العموميين، فقد عرف إصدار ما مجموعه 1194 قرارا وحكما، وقد تميز هذا الاختصاص خلال السنة الماضية بإحداث غرفة مختصة على مستوى المجلس الأعلى للحسابات، تم تمكينها من الموارد البشرية الضرورية، الأمر الذي سمح لها بتبني مقاربة جديدة تنبني على المراقبة المندمجة، التي لم تعد تكتفي بالمراقبة المستندية لحساب المحاسب العمومي، بل تستهدف كذلك التأكد من حقيقة إنجاز العمليات على أرض الواقع.

وإضافة إلى إصدار عدد من القرارات فيما يتعلق بمسؤولية المحاسبين العموميين، أدى عمل هذه الغرفة إلى رصد اختلالات تكتسي طابعا جنائيا، تمت إحالتها على السيد وزير العدل، وإلى الوقوف على بعض الحالات التي قد تستوجب متابعات في ميدان التأديب المالي، والتي مازالت المسطرة جارية بشأنها.

كما يتوفر المجلس–كما تعلمون–على غرفة تختص في استئناف الأحكام الصادرة عن المجالس الجهوية للحسابات، والتي أصدرت خلال سنتي 2014 و2015 50 قرارا استئنافيا، في حين لازال 30 ملفا رائجا سيتم البت فيها خلال هذه السنة.

حضرات السيدات والسادة النواب المستشارون المحترمون،

في ختام هذا العرض–واسمحوا لي إن أطلت–أود أن أشيد مرة أخرى بالتعاون الجدي والبناء القائم بين السلطة التشريعية والمجلس الأعلى للحسابات في مختلف مجالات الرقابة على المالية العمومية، كما أغتنم الفرصة لأجدد الشكر للحكومة على دعمها المتواصل قصد توفير الظروف المواتية للمجلس، والتي تسمح له بأن يلعب أدواره الدستورية كاملة. هدفنا جميعا خدمة الصالح العام والحرص على التقيد بمبادئ وقيم الحكامة الرشيدة، والارتقاء ببلادنا إلى مصاف الدول الرائدة في هذا الميدان.

إن بلادنا اليوم، وبالرغم من التحديات التي يفرضها المحيط الدولي والجهوي البالغ التعقيد، يمكنها أن تفتخر بالمكاسب التي أنجزتها في مسار تجربتها الديمقراطية والحفاظ على أمنها واستقرارها وتحصين جبهتها الداخلية، كما أن مغرب اليوم يسير بخطى ثابتة لتحقيق طموحاته في تنويع وتعزيز نموذجه التنموي، الذي أبدعه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وتنخرط فيه مختلف مكونات الشعب المغربي.

وفقنا الله لما فيه خير، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

شكرا لكم السيدات والسادة البرلمانيون.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة الرابعة والأربعين

التاريخ: الأربعاء 26 رجب 1437هـ (4 ماي 2016م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس؛

ثم المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثالثة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية؛

2. مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء؛

3. مشروع قانون رقم 05.16 يوافق بموجبه على ميثاق تحدي الألفية المبرم بالرباط في 30 نوفمبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية عبر هيئة تحدي الألفية وملحقاته؛

4. مشروع قانون رقم 69.14 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك؛

5. مشروع قانون رقم 75.14 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القانونية في الميدان الجنائي الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية وبين البوسنة والهرسك؛

6. مشروع قانون رقم 16.15 يوافق بموجبه على اتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

7. مشروع قانون رقم 20.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل أشخاص المحكوم عليهم الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

8. مشروع قانون رقم 39.15 الموافق بموجبه على مذكرة التفاهم في مجال الملاحة التجارية الموقعة بالرباط في 12 فبراير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا؛

9. مشروع قانون رقم 52.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛

10. مشروع قانون رقم 54.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في مجال الأمن والحكامة المحلية الموقع ببيساو في 28 ماي 2015، بين وزارة الداخلية للمملكة المغربية ووزارة الداخلية لجمهورية غينيا بيساو؛

11. مشروع قانون رقم 55.15 يوافق بموجبه عن اتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي الموقع بدكار في 21 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال؛

12. مشروع قانون رقم 57.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية الموقع بدكار في 25 ماي 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال؛

13. مشروع قانون رقم 72.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 14 أبريل 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل؛

14. مشروع قانون رقم 75.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بروما في 8 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن إنشاء مكتب قطري؛

15. مشروع قانون رقم 81.15 يوافق بموجبه على ملحق الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا (فيدرالية والوني – بروكسيل) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني–بروكسيل بالمغرب، الموقعة بالرباط في فاتح أكتوبر 2015؛

16. مشروع قانون رقم 82.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أكتوبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

17. مشروع قانون رقم 92.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية، المعتمد من طرف مؤتمر القمة الإسلامية الخامس المنعقد بالكويت في الفترة ما بين 26 و29 يناير 1987؛

18. مشروع قانون رقم 85.15 يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بتونس يوم 19 أكتوبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية التونسية؛

19. مشروع قانون رقم 01.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، المسماة "اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975"، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الستين المنعقدة بجنيف في 24 يونيو 1975.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أعلن عن افتتاح الجلسة.

ويخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشاريع النصوص التالية:

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية؛

2. مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء؛

3. مشروع قانون رقم 05.16 يوافق بموجبه على ميثاق تحدي الألفية المبرم بالرباط في 30 نوفمبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية عبر هيئة تحدي الألفية وملحقاته؛

4. مشروع قانون رقم 69.14 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك؛

5. مشروع قانون رقم 75.14 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القانونية في الميدان الجنائي الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية وبين البوسنة والهرسك؛

6. مشروع قانون رقم 16.15 يوافق بموجبه على اتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

7. مشروع قانون رقم 20.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل أشخاص المحكوم عليهم، الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

8. مشروع قانون رقم 39.15 يوافق بموجبه على مذكرة التفاهم في مجال الملاحة التجارية الموقعة بالرباط في 12 فبراير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا؛

9. مشروع قانون رقم 52.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛

10. مشروع قانون رقم 54.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في مجال الأمن والحكامة المحلية الموقع ببيساو في 28 ماي 2015، بين وزارة الداخلية للمملكة المغربية ووزارة الداخلية لجمهورية غينيا بيساو؛

11. مشروع قانون رقم 55.15 يوافق بموجبه عن الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي الموقع بدكار في 21 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال؛

12. مشروع قانون رقم 57.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية الموقع بدكار في 25 ماي 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال؛

13. مشروع قانون رقم 72.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 14 أبريل 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل؛

14. مشروع قانون رقم 75.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بروما في 8 ماي 2015 بين حكومة بلادنا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن إنشاء مكتب قطري؛

15. مشروع قانون رقم 81.15 يوافق بموجبه على ملحق الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا (فيدرالية والوني – بروكسيل) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني–بروكسيل بالمغرب، الموقعة بالرباط في فاتح أكتوبر 2015؛

16. مشروع قانون رقم 82.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أكتوبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

17. مشروع قانون رقم 92.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية، المعتمد من طرف مؤتمر القمة الإسلامية الخامس المنعقد بالكويت في الفترة ما بين 26 و29 يناير 1987؛

18. مشروع قانون رقم 85.15 يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بتونس يوم 19 أكتوبر 2015 بين حكومة بلادنا وحكومة الجمهورية التونسية، والمحال على المجلس من رئيس الحكومة.

19. المشروع ما قبل الأخير هو مشروع قانون رقم 01.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين المسماة "اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975"، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الستين المنعقدة بجنيف في 24 يونيو 1975، والمحال على المجلس من رئيس الحكومة.

واسمحوا لي أن نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع القانون التنظيمي رقم 90.15 المتعلق بمجلس الوصاية، المحال على المجلس من مجلس النواب.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون التنظيمي، تفضل السيد الأمين العام للحكومة المحترم.

السيد إدريس الضحاك، الأمين العام للحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المخلوقين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

بعظيم الشرف وكامل الاعتزاز، في يوم يؤرخ له في مجلسكم الموقر، أقدم أمام حضراتكم مشروع قانون تنظيمي يتعلق بموضوع أراده جلالة الملك نصره الله، إلا أن يُشرك شعبه الوفي، من خلال ممثلي الأمة، في موضوع يخص المؤسسة الملكية واستمرارية مؤسساتها العتيدة، التي نشأت قبل الدساتير، فكانت الأخيرة كاشفة للمنشآت وليس منشئة لها.

إنه مشروع القانون التنظيمي رقم 90.15 المتعلق بمجلس الوصاية، الذي يندرج–كما تعلمون–في إطار المبادرات التشريعية الهادفة إلى تنزيل أحكام دستور المملكة المغربية، ولاسيما منها تلك المتعلقة بالقوانين التنظيمية.

وإنه ليسعدني أن يحظى هذا المشروع، سواء لدى مجلس النواب ولجنته المتخصصة أو أمام صبيحة يومه لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، بحضور السيد الرئيس المحترم لهذا المجلس، إنه ليسعدني أن أرى الإجماع الكامل حول مشروع هذا القانون من طرف مجلس النواب ولجنته المختصة وكذا من لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان صبيحة يومه.

إن هذا المشروع، الذي نتمنى من العلي القدير أن يظل حبرا على ورق ولا يعرف طريقه إلى التنفيذ، أراده جلالة الملك أن يكون في شكل قانون تنظيمي ليُعرض أمامكم لأول مرة، بعد أن كان في الدساتير السابقة ابتداء من دستور 1962، مرورا بدستور 1996، كان في الدساتير السابقة يتم نشره بظهير شريف.

فإذن ما يجري اليوم يؤرخ له–كما قلت–برهانا من طرف صاحب الجلالة نصره الله على التحام المؤسسة الملكية مع الشعب المغربي التحاما كاملا، خصوصا مع ممثلي هذه الأمة.

إنه–كما تعلمون–حضرات السيدات والسادة المحترمين، أن الحكومة مُلزمة بمقتضى الفصل 86 من الدستور أن تودع مشاريع القوانين التنظيمية بالبرلمان، قصد المصادقة عليها في أجل لا يتعدى الولاية التشريعية الأولى التي تلي صدور الأمر بتنفيذ الدستور، مما يجعل من تقديم هذا المشروع ضرورة حتمية في هذه الدورة المباركة.

في هذا الصدد، أود التذكير بأن ما تضمنته خطب جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي ما فتئ يؤكد على ضرورة التقيد بأحكام الدستور، روحا ونصا، حيث أكد في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان، على ضرورة الإسراع باستكمال إقامة المؤسسات وكذا إخراج ما تبقى من القوانين التنظيمية.

إن هذا المشروع يحدد مجموعة من المقتضيات الضابطة لعمل مجلس الوصاية، وفق آليات دستورية محددة في الحالة التي يكون فيها صاحب الجلالة غير بالغ لسن الرشد، وكذا في حالة عدم بلوغه السنة العشرين من عمره، حيث إن إقرار الدستور لهذه الآلية المؤسسية المتمثلة في مجلس الوصاية هو بالدرجة الأولى ضمان لاستمرار النظام الملكي، الذي يشكل أحد ثوابت النظام الدستوري المغربي إلى جانب الدين الإسلامي والوحدة الترابية والاختيار الديمقراطي.

ويسرني أن أغتنم المناسبة للإشادة من جديد، بالتوافق والإجماع الذي عبر عنه جميع أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في المجلسين معا وكذا في الجلسة العامة بمجلس النواب.

وإن هذا المشروع يتوزع على أربع أبواب، حيث يخص الباب الأول منه الذي يحمل عنوان "أحكام عامة"، يخص المهام التي يمارسها مجلس الوصاية، خلال المدة التي يكون فيها جلالة الملك غير بالغ سن الرشد، أي ما دون الثمانية عشرة سنة.

أما الباب الثاني، فقد تم خلاله تحديد قواعد سير مجلس الوصاية، من خلال ضبط آليات اشتغاله وطريقة اتخاذ قراراته.

وبخصوص الباب الثالث من المشروع، فقد تم التنصيص على اختصاصات المجلس أثناء عمله كهيئة استشارية بجانب جلالة الملك، أي عند بلوغه سن الثامنة عشرة وقبل بلوغه سن العشرين.

وأما الباب الرابع، فقد خصص للأحكام النهائية والانتقالية، والتي تنص بصفة خاصة على أن المجلس يتم حله بقوة القانون بمجرد بلوغ الملك سن العشرين من عمره.

وفي الأخير، أود أن أحيط السيدات والسادة المستشارين المحترمين، علما بأن هذا المشروع قد تم إعداده تطبيقا لأحكام الدستور، ولاسيما الفصل 44 منه، باعتباره نصا تطبيقيا للدستور، ذا طبيعة خاصة، ومن ثَم، فإن أحكاما متعددة نص عليها الدستور أعيد تكرارها في المشروع.

كما أن هناك أحكاما تفسر الدستور أو تكمله، نص عليها في مشروع القانون التنظيمي.

نتمنى من العلي القدير ونسأله تعالى بأن يديم على سيدنا المنصور بالله نعمة الصحة والعافية، ويمنحه طول العمر، ويوفقه في أعماله الحاضرة والمستقبلية، ودعاؤنا متواصل لصاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، ولي العهد، ويشد أزر سيدنا المنصور بالله بصنوه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، إنه سميع الدعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين العام للحكومة المحترم.

الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المحترم.

وزع، التقريروزع.

إذن، ننتقل الآن إلى فتح باب المناقشة، وأعطي الكلمة لأحد السادة أو السيدات مستشاري الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

أظن أن هذا المشروع له خصوصياته، وقد تمت مناقشته في اللجنة صباح اليوم، وحظي بالإجماع، إجماع جميع الفرق، وأظن أن تعليقنا سيصل إلى الكتابة مكتوبا لديكم، وأظن أنه لا مجال لمناقشة أكثر، فقد حصل صباح اليوم التوافق الكلي دون قيد أو شرط، وأضم صوتي إلى صوت السيد الأمين العام المحترم، لأقول: لا، لا أخرج الله هذا القانون، ولا عطلنا على أن نستعمله إطلاقا، وأطال الله عمر جلالة الملك، وأمده بوافر الصحة والسلامة والعافية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن لأحد ممثلي فريق الأصالة والمعاصر، إن رغب في ذلك.

إذن، يُسلم مداخلته مكتوبا.

وأنتقل لفريق العدالة والتنمية، الكلمة للسيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا كنعتبر بأن هذه لحظة لا يمكن إلا أن يحصل من خلالها الإجماع على نص، أبى جلالة الملك إلا أن يعرضه على البرلمان بغرفتيه، وإن كان ليس هنالك ما يلزمه بعرضه على البرلمان.

احنا كنعتبرو، كما قلنا في الصباح، كما قلت في الصباح مداخلتي أو مداخلة الإخوان في الفرق كلهم هي نفس المداخلة ديالنا.

هذه لحظة إجماع، هذه لحظة نؤكد من خلالها التلاحم ديالنا كلنا، أحزابا وهيئات سياسية، وراء جلالة الملك، الذي نسأل الله عز وجل أن يحفظه، وكما قالوا الإخوان جميعا في الصباح هذا نص اقتضته المقتضيات الدستورية، كنتمناو أنه أن يظل–كما قال الإخوان جميعا–حبرا على ورق، وأن لا نحتاج إليه في أي يوم من الأيام.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن للفريق الحركي إن رغب في ذلك، السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

المداخلة ستصلكم مكتوبة، إن شاء الله.

السيد الرئيس:

شكرا.

والكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، الكلمة لأحد السادة المستشارين إن رغب في ذلك، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه ليوم مشهود في تاريخ البرلمان المغربي، أن نناقش اليوم، مستشارو الأمة وممثلوها، مشروع قانون رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية، تفعيلا لمقتضيات الدستور الذي يبقى في نظر فريق التجمع الوطني للأحرار قفزة نوعية على درب بناء دولة حديثة عصرية بمقومات تاريخ عريق، يجعلنا اليوم، كمغاربة، نفتخر بهذا المسار، الذي أبى جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلا أن يشرك فيه رعاياه في اتخاذ قراريهم حكم الدولة المغربية، بعدما كان في الدساتير السابقة لا يقدم أمام البرلمان وينشر فقط مباشرة في الجريدة الرسمية من خلال ظهائر ملكية، كما قال السيد الأمين العام.

السيد الرئيس،

إنها مناسبة سانحة لنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار لكي نؤكد أن مشروع القانون التنظيمي، الذي نحن بصدد مناقشته، يهدف إلى استكمال البناء الدستوري والمؤسساتي.

وبالرجوع بأنفسنا شيئا ما إلى الوراء، خلال معركة الاستقلال وما بعدها، والتي خاضها الشعب بقيادة ملكه، حيث حاول البعض، بإيعاز من جهات أجنبية خارجية، الخروج عن ثوابت هذه الأمة ومرتكزاتها، فرضت علينا كنخبة متنورة من المغاربة تأسيس هذا الحزب، التجمع الوطني للأحرار، للدفاع عن شرعية جلالة الملك في حكم المغرب

والدفاع عن المؤسسة الملكية مع أحزاب وطنية أخرى، باعتبارها المؤسسة الشرعية الوحيدة القادرة على حكم المغاربة قاطبة.

وها نحن اليوم يتأكد لنا جميعا هذا النهج القويم الذي تأسسنا من أجله وندافع عليه اليوم بكل جرأة وشجاعة، لأن قناعتنا تؤكد بأن المؤسسة الملكية أصبحت اليوم صمام أمان لكل المغاربة، والذي أثبته التاريخ، ذلك أن هذا النظام السياسي المغربي أبان عبر 15 قرنا من الزمن عن صموده، وذلك بفضل تفاعله بشكل إيجابي مع مختلف الأزمنة والعصور والأحداث، ماض في تاريخه نحو المستقبل بكل ثبات، معتزين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالإنجازات التي حققتها هذه المؤسسة لهذا البلد وهذا الشعب الذي يحب ملكه إلى حد النخاع.

السيد الرئيس،

إنها فرصة كذلك لكي نذكر بأن هذا المشروع يبقى –في نظرنا– صمام أمن وأمان لنظامنا السياسي، لكونه ينظم مساطر حكم الدولة المغربية في حالة الفراغ، فهي ليست شبيهة بالقوانين التنظيمية الأخرى.

ولعل المصادقة عليه في مجلس وزاري بمدينة العيون يحمل أكثر من دلالات لها إشاراتها الرمزية، تتجلى أساسا في ارتباط المؤسسة الملكية بوطنها وشعبها، حيث ثبت للعالم بأن ملك المغرب لا يفرط قيد أنملة في حبة رمل واحدة من أرضه أينما وجدت.

والدلالة الأخرى هو إبلاغ رسالة تذكير للعام بأسره، بما فيه المنتظم الدولي الساهر اليوم على فك النزاعات، بأن سكان الصحراء المغربية متشبثون بنهج البيعة مع كافة ملوك الدولة العلوية الشريفة في الماضي والحاضر والمستقبل، وهي أحد الثوابت التي لا يمكن التنازل عليها.

السيد الرئيس المحترم،

من موقع إيماننا الثابت داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمؤسسة الملكية، باعتبارها العمود الفقري لنظامنا السياسي المغربي، نبرز من هذا المنبر للعالم بأسره أننا مستعدون للموت إلى جانب الشعب المغربي لكي تدوم الملكية في هذا البلد، مؤكدين لكم أننا سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع، طالبين من العلي القدير أن لا يطبق، راجين منه عز وجل أن يحفظ مولانا أمير المؤمنين، ويديم عليه نعمة الصحة والعافية وطول العمر.

حفظ الله ملكنا الهمام محمد السادس بما حفظ به الذكر الحكيم، وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وشد عضده بأخيه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب سلم مداخلته مكتوبة مشكورا.

وأعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، السيد رئيس الفريق المحترم، تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

الفريق الاشتراكي صبيحة هذا اليوم، أعطى الخطوط العريضة لمداخلته لمناقشة نص المادة، ونعتقد جازمين بأن نص المشروع يحظى بإجماع البرلمان المغربي بغرفتيه.

احنا الفريق الاشتراكي يتبنى نص المشروع جملة وتفصيلا، وسيصوت عليه بالإيجاب، ونمدكم بمداخلة مكتوبة في الموضوع، حفاظا على وقت المجلس الموقر الثمين.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

ستأتيكم المداخلة، إن شاء الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أعطي الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

ستصلكم المداخلة مكتوبة، إن شاء الله.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السيد الرئيس،

فنحن، كمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نعبر كذلك

عن تصويتنا بالإيجاب على مشروع القانون، ونعتبر على أن تمريره ومناقشته في مجلس المستشارين هو خطوة جد إيجابية، في إطار تعزيز دور البرلمان كسلطة تشريعية.

وكذلك، ككونفدراليين وككونفدراليات نعتبر كذلك أن المصادقة عليه بالمجلس الوزاري المنعقد بالعيون في جو من التعبئة الشاملة، ونعتبر أن مناقشته في العيون هو كذلك رسالة للمنتظم الدولي على أن المغرب هو شعب واحد، تراب واحد وراية واحدة.

ونعم نصوت بالإجماع على هذا المشروع.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس مجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

لا يسعني، باسم مجموعتنا، إلا أن أؤكد ما قلته صبيحة اليوم في جلسة العدل والتشريع، وأؤكد على أن المشروع التنظيمي الذي نحن بصدد مناقشته يعتبر في الواقع دعامة قوية جدا للدستور وركيزة أساسية له، باعتباره يعبر عن إرادة قوية، قوية جدا، للاستمرار ودوام الاستمرار وإعطاء الدستور القوة التعاقدية كوثيقة بين العرش والشعب في الدفع بهذه الأمة نحو الأمام، وفقا للمبادئ الأساسية المسطرة في الدستور بلا هوادة.

فلذلك، فريقنا أو مجموعتنا ترى على أن ليس فقط التصويت عليه بالإجماع، بل استحضار رمزيات هذا النص ومعانيه ومضامينه، كما عبر عنها السيد الأمين العام للحكومة، كأداة للإسترشاد والاستحضار في كل ما يتعلق بالممارسة الدستورية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

ننتقل الآن للتصويت على مواد مشروع القانون التنظيمي.

المادة الأولى:

الموافقون: الإجماع.

المادة الثانية: إجماع.

المادة 3 : إجماع.

المادة 4: إجماع.

المادة 5: إجماع.

المادة 6: إجماع.

المادة 7: إجماع.

المادة 8: إجماع.

المادة 9: إجماع.

المادة 10: إجماع.

المادة 11: إجماع.

المادة 12: إجماع.

المادة 13: إجماع.

المادة 14: خاصني نسمعها.. إجماع

المادة 15: إجماع.

المادة 16: إجماع.

المادة 17: إجماع.

المادة 18: إجماع.

المادة 19: إجماع.

المادة 20: إجماع.

المادة 21: إجماع.

المادة 22 وهي الأخيرة في المشروع: إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: إجماع.

وإذن، فقد **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون تنظيمي رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية**.

حضرات السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد أن أستأذنكم لكي أسلم مشعل إدارة ما تبقى من فقرات في هذه الجلسة التشريعية للسيد السي عبد القادر سلامة المحترم، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

في نفس الجلسة، ننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية

لضبط الكهرباء، المحال على المجلس من مجلس النواب.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، أود أن أتقدم بالشكر الجليل للسادة والسيدات أعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين، وأنوه بالأجواء التي سادت مناقشة مشروع القانون 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية للكهرباء، الذي يعرض على أنظاركم اليوم.

كما أشكرهم على الاهتمام الذي يولونه للقضايا المتعلقة بالقطاع الطاقي ببلادنا، مع التأكيد على أهمية وإستراتيجية هذا القطاع في بلادنا.

لقد جاء اقتراح مشروع هذا القانون في سياق الانتقال الطاقي الذي اختطه المغرب في إطار الإستراتيجية الطاقية الوطنية، والذي يعرف اليوم نقطة تحول تاريخية، بفضل الدفعة القوية التي أعطاها جلالة الملك محمد السادس للطاقات المتجددة، عندما أعلن جلالته في خطابه بمناسبة اجتماع قادة الدول في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف بباريس، على أن المغرب، إن شاء الله تعالى، سيرفع من حصة الطاقات المتجددة إلى 52% من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق 2030 بعد أن كان مقررا أن لا تتعدى هذه النسبة 42% في أفق 2020، وهو ما سيمكن المملكة المغربية وللمرة الأولى في تاريخها من التوفر على باقة كهربائية، تتميز بتفوق الطاقات المتجددة على المصادر الأحفورية.

ولتحقيق هذا الهدف المنشود، سيتم إنجاز قدرة إضافية لتوليد الكهرباء من مصادر متجددة، تقدر بما يفوق 10.000 ميغاوات بين الفترة 2016 و2030، 20% منها ستكون شمسية و20% ريحية و12%كهرومائية.

وستمكن هذه البرامج من تقليص التبعية الطاقية من 98% التي كانت لدينا سنة 2009 إلى أقل من 82%، إن شاء الله، في أفق 2030. ومن المتوقع أن يفوق الاستثمار المرتقب في قطاع الطاقة خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2030 حوالي 400 مليار درهم، منها ما يناهز 300 مليار درهم لمشاريع توليد الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد تم بموجب القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة فتح سوق الكهرباء للمنافسة بالنسبة لمنتجي الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة، حيث يخول القانون 13.09، كما تم تغييره وتتميمه مؤخرا، للفاعلين الخواص إمكانية إنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة وتسويقها، مع ضمان حق الولوج إلى الشبكة الكهربائية ذات الجهد الجد العالي والجهد العالي والجهد المتوسط وكذلك الجهد المنخفض.

كما يمنح أيضا إمكانية تصديرها والسماح للمستثمرين الخواص بإنشاء خطوط مباشرة لنقل الكهرباء لاستعمالهم الخاص.

وهكذا فإن القانون 13.09 أقر مبدأ فتح وإرساء سوق حرة للكهرباء من أصل متجدد فقط، وأود أن أشير إلى أنه قد تمت المصادقة مؤخرا على مرسوم يحدد أحكام وشروط الولوج إلى الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط.

ولمواكبة هذه التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الطاقات المتجددة وللرفع من جاذبيتها للاستثمار الخاص، فقد أصبح من الضروري تعزيز هذا الإطار التشريعي الجديد بإحداث هيئة وطنية لضبط قطاع الكهرباء، والتي ستشكل إشارة قوية تجاه المستثمرين الخواص فيما يتعلق بضمان تنافسية وشفافية النظام الكهربائي الوطني وحسن سير السوق الحرة للكهرباء.

بالإضافة إلى أنها ستكون إشارة قوية إلى ما تقوم به المملكة المغربية من أجل الاندماج في السوق الكهربائية الجهوية الأورومتوسطية.

وقد تمت صياغة مشروع القانون المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية للكهرباء بتشاور مع جميع الأطراف المعنية بالقطاع على أساس المخطط الوطني لتنظيم قطاع الكهرباء، الذي تم التوافق بشأنه من قبل كل المتدخلين المعنيين، من فاعلين وقطاعات وزارية.

وتتجلى الأهداف الرئيسية لهذا المشروع في:

أولا: في تحديد المبادئ الأساسية لضبط قطاع الكهرباء لضمان حق الولوج إلى الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل والشبكات الكهربائية للتوزيع ذات الجهد المتوسط في إطار السوق الحرة للكهرباء، ثم إحداث هيئة وطنية مستقلة لضبط قطاع الكهرباء لضمان حسن سير هذه السوق وضبط ولوج المنتجين الذاتيين للشبكات الكهربائية الوطنية.

ويحدد هذا المشروع، كما صادقت عليه اللجنة الموقرة، مهام مسير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل ومسيري الشبكات الكهربائية للتوزيع، ولاسيما فيما يتعلق باستغلال وصيانة وتطوير الشبكات الكهربائية والتزامهم بعدم التمييز بين مستعملي هذه الشبكات، وكذا علاقتهم بالهيئة، وينص كذلك على ضمان حق الولوج إلى الشبكات، ويحدد تعرفة استعمالها.

وبموجب مشروع هذا القانون، تعتبر الهيئة شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام، يتمتع بالاستقلال المالي، ويعين رئيسها وفقا

للتشريع الجاري به العمل، وتتجلى مهامها الأساسية في تحديد تعرفة استعمال الشبكات الكهربائية الوطنية للنقل وتعريفات استعمال الشبكات الكهربائية للتوزيع ذات الجهد المتوسط وفي المصادقة على مدونة الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل وعلى مدونات حسن السلوك المتعلقة بمسيري الشبكات والسهر على احترامها.

كما تناط بها المصادقة على البرنامج المتعدد السنوات للاستثمارات وعلى مؤشرات الجودة وقواعد الولوج إلى الشبكات الكهربائية.

وينص مشروع القانون كذلك على أن إدارة الهيئة تتم من طرف مجلس يتألف، علاوة على الرئيس، من 3 أعضاء يتم تعيينهم بمرسوم و3 أعضاء يتم تعيينهم من قبل رئيس مجلس النواب و3 أعضاء يتم تعيينهم من قبل رئيس مجلس المستشارين.

كما أنه تتم مراقبة الهيئة من قبل المجلس الأعلى للحسابات والبرلمان، وتلزم بإنجاز تقرير سنوي حول أنشطتها يكون موضوع مناقشة من طرف البرلمان.

كما ينص مشروع القانون على إحداث لجنة فض النزاعات التي تتألف من قاض يعين من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية، رئيسا، وعضوين يعينان بصفة شخصية من قبل مجلس الهيئة لكفاءتهما في الميدان القانوني.

وتختص هذه اللجنة في النظر في النزاعات بين مسير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل ومستعمليها أو بين مسير لشبكة لتوزيع الكهرباء ومستعملي الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط.

تكلم، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم مقتضيات ومرامي المشروع المعروض على أنظاركم، ونأمل أن يلقى هذا المشروع تجاوبا من قبلكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على العرض القيم.

الكلمة لمقرر لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية حول هذا المشروع، فليتفضل مشكورا. أعتقد بأنه التقرير وزع، وليس في حاجة.. إذن توزع.

السيد الأمين تيقول توزع.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إذا أراد.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

أظن أننا أمام مناقشة مشروع ذو أهمية بالغة في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية، بحيث هذا المشروع سيعمل على تقليص، ما أمكن، من تبعيتنا الطاقية مع الخارج، كما أنه سيقوي النجاعة الطاقية وتعزيز الباقة الطاقية الوطنية، إذ لا يسع الفريق الاستقلالي إلا أن يصوت بالإيجاب، مع الشكر الجزيل للإخوة في لجنة الفلاحة، والشكر كذلك موصول إلى الإخوة في الوزارة وعلى رأسهم السيد الوزير، وسأمدكم بالتقرير مكتوبا، احتراما لربح الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الرئيس، على تفهمكم لربح الوقت، شكرا، شكرا.

الآن الكلمة للسيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة إذا.. شكرا.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

واسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على العرض القيم الذي قدمه أمامنا اليوم وكذلك في اللجنة المختصة.

فلا بد قبل التطرق إلى أهم المستجدات التي جاء بها هاذ المشروع القانون من الرجوع إلى أهمية المشاريع الكبرى والمبادرات الإصلاحية التي انتهجتها بلادنا في مجال الطاقة بفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة، حفظه الله، الذي أبى إلا أن يجعل المغرب رائدا في مجال الطاقات المتجددة، وهو ما تحقق بالفعل بعد التحول النوعي الذي حققته بلادنا في هذا المجال، والذي من المنتظر أن يتم تحقيق نتائج أكبر بفضل المشاريع الطموحة المفتوحة في المجال الطاقي.

إن اعتماد سياسة طاقية ناجعة، تحث على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على البيئة، ومحاربة التحولات المناخية، ستساهم بشكل كبير في تلبية الحاجيات المتزايدة من الطاقة الناجمة عن النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع الذي يشهده المغرب.

كما أن بناء باقة طاقية متنوعة تحتل فيها الطاقات المتجددة مكانة أساسية ستمكن بلادنا في آن واحد من تلبية الطلب المتزايد على الطاقة والحفاظ على البيئة، وبالتالي تقليص التبعية الطاقية للخارج، عبر تلبية متطلبات الأمن الطاقي للمملكة ومواجهة التحولات المناخية الناجمة أساسا عن استعمال الطاقات الأحفورية المسببة لانبعاث الغازات.

السيد الرئيس،

لقد ساهم فريقنا بشكل فاعل في التعاطي الإيجابي مع المبادرات التشريعية التي تستهدف التنزيل السليم لهاذ التحول الذي تشهده

بلادنا، وتفاعلنا بشكل واضح مع المجهودات التي تبذل في هذا المجال، من منطلق إيماننا بالأهمية القصوى التي يحظى بها هذا المشروع المهيكل، الذي سيجعل بلادنا فاعلا أساسيا في مجال الطاقات المتجددة.

وبالرجوع لمشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته، والذي جاء من أجل ضمان حق الولوج إلى الشبكة الكهربائية للتوزيع ذات الجهد المتوسط في إطار السوق الحرة للكهرباء، عبر تحديد المبادئ الأساسية لضبط قطاع الكهرباء، وكذا إحداث هيئة وطنية مستقلة لضبط قطاع الكهرباء لضمان حسن سير السوق الحرة للكهرباء وضبط ولوج المنتجين–ما عنديش النظاظر- الذاتيين للشبكات الكهربائية،- ولكن، عرفت دابا باقي عندي شوية ديال النظر، آه، نسيتهم.

وقد تبين خلال دراسة ومناقشة هاذ المشروع على مستوى اللجنة أهمية المقتضيات التي جاء بها، غير أن الحكومة، للأسف، هاذي بلا ما نقراها.

كنا نود في فسحة زمنية أكبر للمناقشة، ولكن الحكومة زربانة بزاف، ورغم ذلك، ورغم ذلك، رغم ذلك، احنا مع المشروع، وكنعلن أن فريق الأصالة والمعاصرة كيسحب التعديلات اللي كانت بمعية بعض الفرق المحترمة، كان من الأفيد تعطى الفرصة أكثر لتجويد النص أحسن، وكنعتقد على أن مجلس المستشارين هذا هو دورو، الدور ديالو هو تدارك ربما الجودة اللي غتجينا ناقصة من زملائنا من مجلس النواب، باش يكون القانون في مستوى تطلعات الفاعلين في المجال وفي تطلعات ديال بلادنا في هاذ المجال.

ولهذا السبب سنمتع عن التصويت.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

الكلمة الآن لفريق العدالة التنمية، فليتفضل.. شكرا.

شكرا لفريق العدالة والتنمية على تفهمه ربحا للوقت.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة للفريق الاشتراكي سيسلم مداخلته مكتوبة. ونغتنم هاته المناسبة، بالنظر لأهمية الموضوع، بأن الفريق سيتعامل إيجابيا وسيسحب التعديلات التي سبق له أن تقدم بها أمام اللجنة.

كنلتمسو من السيد الرئيس باش يسجلها في المحضر بأن الفريق الاشتراكي كيسحب التعديلات التي سبق له أن تقدم بها رفقة فريقين محترمين، وكنسلموكم المداخلة مكتوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم ذلك، سنسجل جميع الملاحظات الواردة منكم.

الكلمة للفريق الحركي، السيد الرئيس.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

ستتوصلون، السيد الرئيس، بعد قليل بالكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أعتقد.. الفريق الاشتراكي؟ الحركي داز. الاشتراكي. فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، ما كاينش.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

المداخلة مكتوبة، لكن نريد أن نسجل بعض الملاحظات:

الملاحظة الأولى تتعلق بغياب مقرر اللجنة؛

الملاحظة الثانية السرعة التي تم بها إنجاز الأشغال ديال هاذ المشروع ديال القانون؛

المسألة الثالثة تتعلق بالسرعة اللي تنجز بها المشروع واللي في الحقيقة، هذا مشروع مهم تيخصو يتعطاه المزيد من الوقت باش نعملو مشروع مزيان؛

المسألة الرابعة، على العموم على التشريع، احنايا، كمؤسسة دستورية، المهمة الأولى ديالنا هي التشريع. مع كامل الأسف، الجلسات ديال التشريع والطريقة باش كيدوزوا بها، احنا في المجموعة ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كنتحفظو عليها، لأنه لا يمكن أننا نلقاو جلسة تشريعية وبهاذ الحضور الضعيف جدا اللي كندوزو به قوانين مهمة جدا؛

النقطة الخامسة، تتعلق بإحالة هذا المشروع مباشرة من اللجنة إلى الجلسة دون مروره عبر المكتب وندوة الرؤساء.

لذلك، نطالب في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لكي نعطي لمسألة التشريع أهميتها، وأن نحترم هذه المؤسسة، وأن نُعطي لها

وللقوانين التي تصدر عنها القيمة التي تستحقها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

غير بالنسبة للمقرر، المقرر راه تخبر، وأعتقد بأنه المحاضر وزعت، إذا أنت ما شبرتيش أنا تنقول لك بأن المحاضر وزعت، والأمين أكد لي ذلك، ها هما الإخوان عندهم. الإنسان إذا ابغا يهضر يهضر بأمانة.

ما يتعلق بالسرعة، أعتقد بأنه هذا المشروع داز في جميع المراحل، داز في اللجنة، كان لكم في إمكانكم أن تعبروا بهذا الرأي توقفوا تما، أما كون بأن اليوم داز في اللجنة وجا لأنه الحكومة طلبت هذا فتبرمج في هذه الأمسية، والملاحظات ديالك راه سجلناهم كاملين، وغادي ندرسوها في مكتب المجلس.

وشكرا.

الكلمة الآن للعمل التقدمي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

نساند المشروع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

إذن، بعدما استمعنا إلى جميع التدخلات ديال الفرق والمجموعات غادي ندخلو مباشرة إلى التصويت على مواد هاذ المشروع.

المادة 1:

الموافقون: يالاه، السيد الأمين.

الموافقون= 23؛

المعارضون= 1؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 2 :

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: بالإجماع.

المادة 3:

الإجماع.

تفضلي

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

السيد الرئيس،

واحد، كلشي كيقرر الإجماع وشي كيقرر الرفض راسو لا، إذن المسألة كاين المادة 1 كان فيها رفض، المادة 2 كان إجماع، خاصني نعطي إجماع، قالوا نفس العدد، المادة 3 فيها رفض ولينا في إجماع.

الله يجازيكم بخير، إلى ممكن نضبطو الأمور.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الأمور، السيدة المستشارة المحترمة، الأمور مضبوطة، غير انت في الوقت اللي نقول الموافقون، أنت ما ترفعيش يدك، وشوفي.. لا، راه أنا كنلاحظ، والأمين راه هنا كيراقب، وهذا مهمة ديال الأمين.

المادة 4:

الموافقون: نفس العدد، بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 1؛

الممتنعون= 0.

المادة 7:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 0.

الممتنعون: ما وضحتيش الموقف ديالك آ الأخت.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 1.

الممتنعون= 0.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون: الإجماع.

المادة 30:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 34:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 35:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 44:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 48:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 49:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 50:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 51:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 52:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 53.

الموافقون= 23؛

المعارضون= 1؛

الممتنعون= 0.

المادة 54:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 1؛

الممتنعون= 0.

المادة 55:

الموافقون: الإجماع.

المادة 56:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 1؛

الممتنعون= 0.

المادة 57:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 58:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 59 وهي الأخيرة:

الموافقون: بالإجماع.

والآن غادي نعرضو المشروع ككل على التصويت برمته:

الموافقون= 16؛

المعارضون=1؛

الممتنعون= 8.

إذن، **صادق المجلس بالأغلبية على مشروع القانون، الذي نحن بصدد دراسته، والمتعلق بالرقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء المحال علينا.**

إذن، غادي ندوزو الآن ننتقل للدراسة والتصويت على مشروع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات دولية وعددها 17. أودع رئيس الحكومة اثنين منها لدى مكتب مجلس المستشارين بالأسبقية، بينما أحيل 15 مشروع قانون من مجلس النواب، الكلمة للحكومة لتقديم مشاريع القوانين دفعة واحدة.

<u>السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر هذا العرض، نيابة عن السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، هذا العرض الذي يهم 17 اتفاقية، 14 منها ثنائية و3 متعددة الأطراف.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقيات الثنائية تهدف إلى توسيع الإطار القانوني لعلاقات بلادنا مع مجموعة من الدول الشقيقة والصديقة،

خاصة الشركاء الاستراتيجيين في مجالات التنمية والتعاون وتطوير القدرات.

أما بخصوص الاتفاقيات المتعددة الأطراف، فهي تدخل في سياق حرص المملكة المغربية على التواجد الفعال والمثمر في المنظمات الجهوية والدولية.

بالنسبة للاتفاقيات الثنائية فتهم:

1. اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية البوسنة والهرسك:

وعيا بالأهمية التي يكتسيها التعاون في المجال الجنائي، وخاصة في ميدان تسليم المجرمين، ورغبة في إقامة تعاون أكثر فعالية في مجال مكافحة الجريمة عموما، تم التوقيع بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية وجمهورية البوسنة والهرسك على اتفاقية في ميدان تسليم المجرمين.

وطبقا لمقتضيات هذه الاتفاقية يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن يتبادلا تسليم كل شخص من أجل متابعات جنائية وتنفيذ عقوبة أو تدبير أمني سالب للحرية، بناء على جريمة من شأنها فتح مجال للتسليم؛

2. اتفاقية المساعدة القانونية في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية البوسنة والهرسك:

تندرج هذه الاتفاقية الموقعة بنفس التاريخ، أي 19 فبراير 2014، في إطار رغبة كل من المملكة المغربية وجمهورية البوسنة والهرسك في إقرار تعاون أكثر فعالية في مجال مكافحة الجريمة.

وتنص الاتفاقية على نطاق المساعدة القانونية من قبيل تبليغ الوثائق المسطرية، أخذ الأدلة، تحديد مكان والتعريف بهوية الأشخاص والأشياء، تنفيذ طلبات البحث والحجز ومنح أي شكل آخر من أنواع المساعدة القانونية، التي تتلاءم وأهداف هذه الاتفاقية؛

3. اتفاقيات حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار:

تم التوقيع بمراكش بتاريخ 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار على اتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون القضائي بين البلدين في الميدان الجنائي، حيث يتعهد الطرفان بأن يتبادلا التعاون القضائي في أي قضية جنائية، باستثناء تنفيذ القرارات القاضية بعقوبات سالبة للحرية أو الإدانة؛

4. اتفاقية نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار:

تم التوقيع بمراكش بتاريخ 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار على اتفاقية نقل الأشخاص المحكومة عليهم، وذلك حرصا منهما على تمتين وتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، وبصفة خاصة تعزيز التعاون القضائي بينهما ورغبة منهما في تمكين المحكوم عليهم من قضاء ما تبقى من العقوبة السالبة للحرية داخل وطنهم، وذلك لتسهيل عملية إدماجهم.

إلا أنه يمكن رفض طلب نقل الشخص المحكوم عليه إذا اعتبرت الدولة المطلوبة أن هذا النقل من شأنه أن يمس بسيادتها أو بالمبادئ الأساسية لنظامها القانوني أو بمصالحها الأساسية أو إذا تقادمت العقوبة بمقتضى قانون دولة التنفيذ قبل النقل؛

5. مذكرة تفاهم في مجال الملاحة التجارية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا:

تهدف مذكرة التفاهم في مجال الملاحة التجارية بين الحكومة المغربية وحكومة جمهورية غانا، الموقعة في الرباط بتاريخ 12 فبراير 2015، لتنظيم العلاقات البحرية بين البلدين والإسهام بشكل عام في تطوير علاقتهما الاقتصادية والتجارية.

ويتعهد الطرفان في هذا الإطار على بذل كل ما وسعهما لتطوير التعاون المتبادل فيما بينهما في مجال الملاحة التجارية؛

6. اتفاق التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو:

تم التوقيع ببيساو بتاريخ 28 ماي 2015 على اتفاق بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو.

ويهدف هذا الاتفاق إلى تشجيع وخلق ظروف مواتية لمستثمري الطرف المتعاقد الذي أنجز الاستثمار فوق ترابه وأن يقبل هذه الاستثمارات طبقا لقوانينه وأنظمته.

7. اتفاق التعاون في مجال الأمن والحكامة المحلية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو:

تم التوقيع ببيساو بتاريخ 28 ماي 2015 على اتفاق بشأن التعاون في مجال الأمن والحكامة المحلية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو.

وطبقا لهذا الاتفاق ينفذ الطرفان تعاونا مؤسساتيا وتقنيا وعلميا في مجال الأمن الداخلي والحكامة المحلية، ويقدمان المساعدة لبعضهما البعض في مجالات اختصاصاتهما، وخاصة مكافحة الإرهاب والأشكال المختلفة للجريمة المنظمة والاتجار في البشر والهجرة غير المشروعة والجريمة المتعلقة بها وكذا الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية وكذا الكيمائية.

8. اتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال:

تم التوقيع هذا الاتفاق بدكار بتاريخ 21 ماي 2015، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين البلدين في مجال الوقاية من المخالفات والبحث عنها وزجرها وكذلك ضمان أمن السلسلة اللوجيستيكية الدولية، من خلال تبادل الإدارتين الجمركيتين للبلدين للمساعدة الإدارية بينهما، وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا الاتفاق، بقصد التطبيق الصحيح للتشريعات الجمركية وتدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها ومكافحتها؛

9. اتفاق تعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال:

وقعت حكومة المملكة المغربية حكومة جمهورية السنغال بدكار في 25 ماي 2015 على اتفاق تعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الهدف منه المحافظة على المخزون السمكي وحماية البيئة البحرية وعزمهما على ضمان الحماية والتدبير العقلاني للموارد الحية، كل في منطقته الاقتصادية الخالصة لما فيه مصلحتهما المشتركة.

ويهدف هذا الاتفاق إلى وضع أسس وطرق تنفيذ التعاون بين البلدين في ميدان الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، وخاصة في ميدان التكوين البحري والبحث العلمي السمكي وتربية الأحياء وصناعة وتثمين وتحويل إنتاجات الصيد البحري ومحاربة الصيد غير القانوني.

10. اتفاقية الضمان الاجتماعي بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية:

تم توقيع هذه الاتفاقية بتونس، بتاريخ 19 أكتوبر 2015، والتي تهدف إلى تطوير العلاقة بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية في مجال الضمان الاجتماعي وإلى تكريس مبدأ المساواة في المعاملة بين مواطني البلدين وفي ضمان حقوقهم المكتسبة أو التي بصدد الاكتساب.

وتسري مقتضيات هاته الاتفاقية على مواطني الطرفين المتعاقدين، المقيمين في بلد الطرف الآخر والخاضعين أو الذين خضعوا لتشريعات الضمان الاجتماعي في ذلك البلد، كما تطبق على الطلبة بالنسبة للمنافع المنصوص عليها في القانون المطبق عليهم، وكذلك على ذوي حقوقهم، وذلك بشكل متساوي في التمتع بالحقوق والتحمل بالالتزامات.

11. ميثاق تحدي الألفية المبرم بتاريخ 30 نوفمبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، عبر هيئة تحدي الألفية وملحقاته:

بعد توقيع اتفاقية البرنامج الأول للتعاون بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية عبر هيئة تحدي الألفية، وبعد النجاح الذي عرفه هذا البرنامج، تم التوقيع على اتفاقية البرنامج الثاني للتعاون، الذي بموجبها تمنح مؤسسة تحدي الألفية هبة بمبلغ 450 مليون دولار تنضاف إليها مساهمة من حكومة المملكة المغربية بقيمة 67.5 مليون دولار كحد أدنى، أي ما يعادل 15% من المساهمة الأمريكية.

وسيخصص هذا الميثاق (أي الميثاق الثاني) لتمويل مشروعين: هما التربية والتكوين من أجل تحسين قابلية تشغيل الشباب وإنتاجية العقار.

12. اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل:

تم توقيع هذه الاتفاقية في الرباط، بتاريخ 5 أكتوبر 2015، وتهدف إلى تشجيع وتدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال مقتضياتها الرامية إلى تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.

وتسري مقتضيات هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو في كلتيهما، وتشمل ضرائب الدخل المفروضة باسم كل دولة متعاقدة أو أقسامها الإدارية أو سلطاتها أو جماعاتها المحلية بصرف النظر عن طريقة فرضها.

13. ملحق الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا، (فيدرالية والوني–بروكسيل)، حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني–بروكسيل بالمغرب:

تم توقيع هذا الملحق في الرباط بتاريخ فاتح أكتوبر 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا، أي فيدرالية والوني–بروكسيل، والذي يهدف إلى تعديل الفقرة 4 من المادة 11 من الاتفاق الموقع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني–بروكسيل بالمغرب بتاريخ 21 ماي 2014.

وتسري مقتضيات هذا الملحق على موظفي المؤسسات المدرسية البلجيكية، التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني–بروكسيل بالمغرب، المعينون من خارج المغرب، الذين لهم الحق بموجب هذا الملحق في الاستفادة من القبول المؤقت لسياراتهم خلال مدة العقد ومن الاستيراد المعفى من جميع الواجبات والرسوم على أثاثهم وأمتعتهم وأغراضهم الشخصية وذلك في إطار تغيير الإقامة.

14. اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل:

تم توقيع هذه الاتفاقية في الرباط بتاريخ 14 أبريل 2015، وتهدف إلى تشجيع وتدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال مقتضياتها الرامية إلى تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.

وتسري مقتضيات هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو في كلتيهما، وتشمل ضرائب الدخل المفروضة باسم كل دولة متعاقدة أو أقسامها الإدارية أو سلطاتها أو جماعاتها المحلية.

أما بالنسبة للاتفاقيات المتعددة الأطراف، فتهم:

أولا: اتفاقية الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، المسماة "اتفاقية العمال المهاجرين، (أحكام تكميلية سنة 1975)":

أقر مؤتمر العمل الدولي في دورته الستين المنعقدة بجنيف في يونيو 1975 اتفاقية الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، والمسماة "اتفاقية العمال المهاجرين سنة 1975"، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 9 دجنبر سنة 1978.

وتعنى هذه الاتفاقية بالظروف الخاصة التي يتميز بها العمال المهاجرون في أوضاع تعسف وبتعزيز وإرساء مبدأ تكافؤ الفرص والمعاملة في حق هذه الفئة من العمال، وهي تأتي لتكمل أحكام اتفاقية العمال المهاجرين رقم 97 لسنة 1949، واتفاقية التمييز في الاستخدام والمهنة رقم 111 لسنة 1958.

ثانيا: اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية والصندوق الدولي لتنمية الزراعة بشأن إنشاء مكتب قطري بالمملكة المغربية:

تم التوقيع بروما أي بإيطاليا في 8 ماي 2015 على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ينشأ بموجبه المكتب القطري للصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالمغرب.

تعترف الحكومة المغربية بموجب هذا الاتفاق بالشخصية القانونية للصندوق التي تخول له التعاقد واقتناء وبيع الأملاك المنقولة وغير المنقولة والتقاضي.

ثالثا وأخيرا: النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية:

وافق مؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد بالكويت خلال الفترة من 26 إلى 29 يناير 1987 على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية.

وتعتبر محكمة العدل الإسلامية الدولية، التي تتخذ من الكويت مقرا لها، جهازا رئيسيا يقوم على أساس الشريعة الإسلامية ويعمل بصفة مستقلة وفقا لأحكام ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، كما يسترشد بالقانون الدولي والاتفاقيات الدولية أو بأحكام المحاكم الدولية أو بمذاهب كبار الفقهاء الدوليين.

تلكم، سيدي الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم مضامين ومقتضيات هذه الاتفاقيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الرئيس، على هذا العرض الشامل والقيم.

والكلمة الآن للسيد مقرر لجنة الخارجية والحدود، فليتفضل إذا كان موجود معنا، وأعتقد بأن التقرير موزع.. وزع التقرير.

السيد رئيس اللجنة يتكلم، وقال بأنه وزع.

الآن، غادي نعطي الكلمة للفرق والمجموعات إذا أردت أن تتدخل:

غادي نبدا بحزب الاستقلال.. شكرا.

الأصالة والمعاصرة.. شكرا.

العدالة والتنمية كذلك.. أشكركم.

الفريق الحركي.. شكرا.

التجمع الوطني للأحرار كذلك، غايبين.

المقاولات المغربية..

الفريق الاشتراكي، السيد الرئيس.. شكرا.

فريق الاتحاد المغربي للشغل، الأخت.. شكرا كذلك.

الدستوري.. غايب.

المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية كذلك.. غايبين.

العمل الديمقراطي.. غايبين.

نمر الآن إلى عملية التصويت، وذلك على كل مشروع قانون على حدة.

1. غادي نعرض للتصويت مشروع قانون رقم 05.16 يوافق بموجبه على ميثاق تحدي الألفية المبرم بالرباط في 30 نوفمبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية عبر هيئة تحدي الألفية وملحقاته.

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 05.16 يوافق بموجبه على ميثاق تحدي الألفية المبرم بالرباط في 30 نوفمبر 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية عبر هيئة تحدي الألفية وملحقاته.**

2. غادي نعرض الآن للتصويت مشروع قانون رقم 69.14 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 69.14 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك.**

3. أعرض للتصويت القانون رقم 75.14 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك.

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 75.14 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقعة في الرباط في 19 فبراير 2014، بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك.**

4. غادي نعرض للتصويت مشروع قانون رقم 16.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، كذلك **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 16.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار.**

5. أعرض للتصويت مشروع قانون رقم 20.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم، الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 20.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم، الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار.**

6. أعرض للتصويت مشروع قانون رقم 39.15 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في مجال الملاحة التجارية، الموقعة بالرباط في 12 فبراير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 39.15 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في مجال الملاحة التجارية، الموقعة بالرباط في 12 فبراير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا.**

7. غادي نعرض الآن للتصويت مشروع قانون رقم 52.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببيساو في 28 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو بشأن تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 52.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو بشأن تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.**

9. غادي نعرض الآن للتصويت مشروع قانون رقم 54.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في مجال الأمن والحكامة المحلية، الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين وزارة الداخلية للمملكة المغربية ووزارة الداخلية لجمهورية غينيا بيساو.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 54.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون الأمني والحكامة المحلية، الموقع ببيساو في 28 ماي 2015، بين وزارة الداخلية للمملكة المغربية ووزارة الداخلية لجمهورية غينيا بساو.**

10. الآن أعرض للتصويت مشروع رقم 55.15 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع في بدكار في 21 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال.

الموافقون: بالإجماع كذلك.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 55.15 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي الموقع بدكار في 21 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال.**

11. أعرض للتصويت مشروع قانون رقم 57.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع بدكار في 25 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 57.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع بدكار في 25 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال.**

12. والآن غادي ننتقلو إلى عرض عليكم مشروع قانون رقم 72.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 14 أبريل 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهريب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 72.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 14 أبريل 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل.**

12. أنتقل لتصويت المجلس على مشروع قانون رقم 75.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بروما في 8 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن إنشاء مكتب قطري.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 75.15، يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بروما في 8 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن إنشاء مكتب قطري.**

13. الآن ننتقلو للتصويت على مشروع قانون رقم 81.15 يوافق بموجبه على ملحق الاتفاق بين الحكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا، فيدرالية والوني–ببروكسيل، حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني–ببروكسيل بالمغرب، الموقع بالرباط في فاتح أكتوبر 2015.

أعرض هاذ الاتفاقية للتصويت.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 81.15 يوافق بموجبه على ملحق الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية ببلجيكا فيدرالية والوني–بروكسيل، حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي الفيدرالي والوني–بروكسيل بالمغرب، الموقع بالرباط في فاتح أكتوبر.**

14. والآن غادي نعرض عليكم كذلك مشروع قانون رقم 82.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أكتوبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 82.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أكتوبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.**

15. الآن غادي ننتقلو إلى مشروع قانون رقم 92.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية، المعتمد من طرف مؤتمر القمة الإسلامي الخامس، المنعقد بالكويت في الفترة ما بين 26 و29 من جمادى الأولى 1407 (26 و29 يناير 1987).

أعرض هذه الاتفاقية على التصويت.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 92.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية، المعتمد من طرف مؤتمر القمة الإسلامي الخامس، المنعقد بالكويت في الفترة ما بين 26 و29 يناير 1987.**

16. وقبل الأخير، أعرض للتصويت مشروع قانون رقم 85.15 يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي، الموقعة بتونس في 5 محرم 1437 (19 أكتوبر 2015) بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية، والمحال على المجلس من رئيس الحكومة.

الموافقون: بالإجماع كذلك.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 85.15 يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي، الموقعة بتونس في 19 أكتوبر 2015 بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية.**

17. وأخيرا، كنعرض للتصويت مشروع قانون رقم 01.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، المسماة "اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975"، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الستين، المنعقدة بجنيف في 24 يونيو 1975، والمحال على المجلس من رئيس الحكومة مباشرة.

الموافقون: بالإجماع.

إذن أخيرا، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 01.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، المسماة "اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975"، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الستين، المنعقدة بجنيف في 24 يونيو 1975.**

شكرا للسادة المستشارين المحترمين، وللأخت المستشارة المحترمة

وكذلك للسيدين الوزيرين على الصدر الرحب وكذلك على الصبر اللي صبرتو.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

I.مشروع قانون رقم 90.15 المتعلق بمجلس الوصاية:

1) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية، وهي مناسبة لنعبر عن تجديدنا لفروض الطاعة الولاء لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله و تعلقنا الدائم بالعرش العلوي المجيد.

السيد الرئيس،

لم يترك صاحب الجلالة، أطال الله في عمره، الفرصة تمر إلا ويؤكد على ضرورة استكمال المؤسسات وإخراج ما تبقى من القوانين التنظيمية انسجاما مع مقتضيات الفصل 86 من الدستور.

وفي هذا السياق يأتي هذا المشروع قانون تنظيمي الذي يحدد جملة من المقتضيات المتعلقة بمجلس الوصاية، والكفيلة بضمان استمرارية الدولة والحكم، في الحالة التي يكون فيها الملك غير بالغ سن الرشد، وذلك بناء على أحكام الفصل 44 من الدستور، الذي يمنح لمجلس الوصاية الصلاحيات المخولة للملك، بحكم النصوص التشريعية، كما يحدد اختصاصات وقواعد عمل المجلس كهيأة استشارية بجانب الملك، حتى يدرك تمام السنة العشرين من عمره.

فضلا عن ذلك، جاء هذا المشروع بمقتضيات تهم تشكيلة مجلس الوصاية، الذي يتكون بناء على المشروع من رئيس المحكمة الدستورية، رئيسا، ومن رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والأمين العام للمجلس العلمي الأعلى وعشر شخصيات يعينهم الملك بمحض اختياره، ويمارس اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية.

كما يمارس مجلس الوصاية، وفقا لمشروع القانون التنظيمي، صلاحياته، بقوة القانون، بمجرد تربع الملك، الذي لم يبلغ بعد تمام السنة الثامنة عشرة من عمره على العرش.

السيد الرئيس المحترم،

انسجاما مع إجماع كل مكونات الأمة على ثوابتها المتمثلة في الملكية والدين الإسلامي الحنيف والوحدة الترابية والاختيار الديمقراطي، واستكمالا للكتلة الدستورية، فإننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون تنظيمي.

والسلام.

2) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل بسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية، وهي مناسبة لإبداء وجهة نظرنا بخصوص هذا النص الهام في هذه اللحظة التاريخية والمتميزة لبلادنا بعد دستور 2011، والرامية إلى تنزيل القوانين التنظيمية مستحضرين التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، نصره الله، والتي تؤكد على ضرورة استكمال إقامة المؤسسات وإخراج ما تبقى من القوانين التنظيمية.

السيد الرئيس،

بداية، لابد من التنويه بعمل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وبالنقاش المسؤول والهادف الذي عرفته أشغال اللجنة، مما مكن من إغناء هذا المشروع موضوع الدراسة والمتضمن لعدة مقتضيات ايجابية من أهمها ضمان استمرارية الدولة ونظام الحكم وفق آلية دستورية محددة، خاصة ونحن في مرحلة مهمة على مستوى تنزيل الدستور، كما نشيد بالتفاعل الإيجابي للسيد الأمين العام للحكومة وجميع السيدات والسادة أعضاء اللجنة.

ولا يفوتنا في الفريق الحركي ونحن في هذه اللحظة التاريخية إلا أن نجدد فروض الطاعة والولاء لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتشبث بالعرش العلوي المجيد وبالثوابت الأسمى للأمة، سائلين الله سبحانه وتعالى أن يبارك في عمر سيدنا، حفظه الله ويطيل عمره.

واعتبارا لما سلف ذكره، نسجل، في الفريق الحركي، تفاعلنا الإيجابي مع مضامين هذا المشروع ونصوت بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه ليوم مشهود في تاريخ البرلمان المغربي أن يناقش اليوم مستشارو الأمة وممثلوها مشروع قانون رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية تفعيلا لمقتضيات الدستور، الذي يبقى في نظر فريق التجمع الوطني للأحرار، قفزة نوعية على درب بناء دولة حديثة عصرية بمقومات تاريخ عريق يجعلنا اليوم كمغاربة نفتخر بهذا المسار، الذي أبى جلالة الملك محمد السادس إلا أن يشرك فيه رعاياه في اتخاذ قراريهم حكم الدولة المغربية بعدما كان في الدساتير السابقة لا يقدم أمام البرلمان وينشر مباشرة في الجريدة الرسمية من خلال ظهائر ملكية.

السيد الرئيس،

إنها مناسبة سانحة لنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار لكي نؤكد أن مشروع القانون التنظيمي الذي نحن بصدد مناقشته يهدف إلى استكمال البناء الدستوري والمؤسساتي.

وبالرجوع بأنفسنا شيئا ما إلى الوراء خلال معركة الاستقلال وما بعدها، والتي خاضها الشعب بقيادة ملكه، حيث حاول البعض بإيعاز من جهات أجنبية خارجية الخروج عن ثوابت هذه الأمة ومرتكزاتها، فرضت علينا كنخبة متنورة من المغاربة تأسيس حزب التجمع الوطني للأحرار للدفاع عن شرعية جلالة الملك في حكم المغرب والدفاع عن المؤسسة الملكية، باعتبارها المؤسسة الشرعية الوحيدة القادرة على حكم المغاربة قاطبة.

وها نحن اليوم يتأكد لنا جميعا هذا النهج القويم الذي تأسسنا من أجله وندافع عليه اليوم بكل جرأة وشجاعة، لأن قناعتنا تؤكد بأن المؤسسة الملكية أصبحت اليوم صمام أمن كل المغاربة، والذي أثبته التاريخ ذلك أن هذا النظام السياسي المغربي أبان عبر 15 قرنا من الزمن عن صموده، وذلك بفضل تفاعله بشكل إيجابي مع مختلف الأزمنة والعصور والأحداث ماض في تاريخه نحو المستقبل بكل ثبات، معتزين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالإنجازات التي حققتها هذه المؤسسة لهذا البلد وهذا الشعب الذي يحب ملكه إلى حد النخاع.

السيد الرئيس،

إنها فرصة كذلك لكي نذكر بأن هذا المشروع يبقى في نظرنا صمام أمن وأمان نظامنا السياسي لكونه ينظم مساطر حكم الدولة المغربية في حالة الفراغ فهي ليست شبيهة بالقوانين التنظيمية الأخرى، ولعل المصادقة عليه في مجلس وزاري بمدينة العيون يحمل أكثر من دلالات لها إشاراتها الرمزية، تتجلى أساسا في ارتباط المؤسسة الملكية بوطنها وشعبها حيث ثبت للعالم بأن ملك المغرب لا يفرط قيد أنملة في حبة رمل واحدة من أرضه أينما وجدت. والدلالات الأخرى هو إبلاغ رسالة تذكير للعالم بأسره بما فيه المنتظم الدولي الساهر اليوم على فك النزاعات بأن سكان الصحراء المغربية متشبثون بنهج البيعة مع كافة ملوك الدولة العلوية الشريفة في الماضي والحاضر والمستقبل، وهي أحد الثوابت التي لا يمكن التنازل عليها.

السيد الرئيس المحترم،

من موقع إيماننا الثابت داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمؤسسة الملكية، باعتبارها العمود الفقري لنظامنا السياسي المغربي، نبرز من هذا المنبر للعالم بأسره أننا مستعدون للموت إلى جانب الشعب المغربي لكي تدوم الملكية في هذا البلد، مؤكدين لكم أننا سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع، طالبين من العلي القدير أن لا يطبق، راجين منه عز وجل أن يحفظ مولانا أمير المؤمنين و يديم عليه نعمة الصحة والعافية وطول العمر.

حفظ الله ملكنا الهمام محمد السادس بما حفظ به الذكر الحكيم، وأقر عينيه بولي عهده، صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وشد عضده بأخيه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع قانون رقم 90.15 المتعلق بمجلس الوصاية، الذي تتأسس مقتضياته على الفصل 44 من الدستور. ونعتبر أن حرص جلالة الملك، حفظه الله، على عرض هذا النص القانوني بحمولاته الرمزية والمؤسساتية على مجلسي البرلمان يعكس توجه جلالته وإصراره على ترسيخ دولة المؤسسات وتكريس الخيار الديمقراطي.

إننا أمام نص تشريعي ليس كسائر النصوص، فنحن أمام فرصة لتأكيد تعلقنا الدائم بالعرش العلوي المجيد والتحامنا بصاحب الجلالة، الضامن لاستمرارية الدولة وحسن سير مؤسساتها، والساهر على أمنها واستقرارها.

السيد الأمين العام للحكومة،

ونحن إذ نثمن مضامين هذا المشروع، الذي يعرض لأول مرة في تاريخ المغرب، فإننا ندعو الله عز وجل كي يطيل عمر مولانا أمير المؤمنين، ويحفظه بما حفظ به الذكر الحكيم، وأبقاه ذخرا وملاذا لشعبه، وحفظه في ولي عهده، صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وشقيقته صاحبة السمو الملكي لالة خديجة، وصنو جلالته الأمير مولاي رشيد وكافة الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب.

5) مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 90.15 المتعلق بمجلس الوصاية.

هذا المشروع يأتي لاستكمال البناء الديمقراطي والمؤسساتي ببعده الدستوري للمملكة المغربية، انطلاقا من كون جلالة الملك هو رئيس الدولة وممثلها الأسمى ورمز وحدة الأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها و الحكم الأسمى بين جميع مؤسساتها.

هذا المشروع هو تفعيل لمضامين الوثيقة الدستورية، خاصة الفصل 44 منه يهدف إلى تحديد قواعد سير مجلس الوصاية، الذي بموجب مقتضياته يمارس اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية.

فتركيبة المجلس والطريقة التي يمارس بها اختصاصاته كهيئة استشارية تعكس بحق مبدأ التمثيل الديمقراطي في تدبير مرحلة انتقالية، لا يجادل أحد في مدى أهميتها في الحياة السياسية المغربية، مرحلة تجسد تطور البعد الدستوري لمؤسسة مجلس الوصاية، عبر وثيقة دستورية متقدمة تجعل نظام الحكم في المغرب نظام ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية و اجتماعية يقوم على أساس فصل السلط و توزيعها و تعاونها.

هذا المشروع يتماشى مع الإرادة الملكية التي عبر عنها جلالته في خطاب 9 مارس الذي أكد على الملكية المواطنة، وتجلى ذلك من خلال تخويله رئاسة مجلس الوصاية لرئيس المحكمة الدستورية، و كذلك حينما حدد الدستور بلوغ الملك سن الرشد في 18 سنة بدل 16 على غرار بقية الشعب المغربي.

كما أن إخضاع هدا القانون للمسطرة التشريعية يعني أن المؤسسة الملكية تمارس اختصاصاتها في نطاق أحكام الوثيق الدستورية وهي رسالة بليغة لمن يهمهم الأمر.

يهدف هذا القانون كذلك إلى الحفاظ على السير السليم والعادي للمؤسسات الدستورية، وفي استمرارية الدولة، وهذه مسألة مهمة جدا في إطار الدينامية التي تعرفها المملكة المغربية.

وقد شكلت مصادقة المجلس الوزاري على هذا المشروع في مدينة العيون المغربية رسالة مهمة و تاريخية برمزيتها و دلالاتها لتعيد التأكيد من جديد على العلاقات المتينة، التي تجمع ساكنة الأقاليم الجنوبية بالمؤسسة الملكية القائمة على روابط البيعة مند القدم.

إن تعزيز وتوطيد مغرب الكرامة والحرية والوحدة والعدالة يتطلب منا جميعا وفي هذه الظروف بالذات العمل على تقوية الجبهة الداخلية، و يتطلب الإجماع الوطني حول القضايا الوطنية الكبرى وجعل ثوابت الأمة فوق كل اعتبار.

II. مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء

1) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء. ولعل هذا المشروع يأتي في إطار سعي بلادنا إلى تحقيق نموذج إقليمي متميز في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية وتوسيع مصادرها من شمسية وريحية، بدل التركيز على المصادر الأحفورية في تحقيق الاكتفاء الذاتي للطاقة، بالرغم من تزايد الطلب عليها داخليا، وخصوصا في مجال الصناعة والفلاحة بعدما عرف المغرب تزايدا ملحوظا في استهلاك هذه المادة الأساسية، وما يتطلب ذلك من ضرورة لاستجابة للطلب التصاعدي على الطاقة الأولية والطاقة الكهربائية عبر تطوير قدرات جديدة من الطاقات المتجددة.

السيد الرئيس المحترم،

باستقراء مضامين مشروع القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء، نستشف أنه جاء في إطار مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الطاقات المتجددة وللرفع من جاذبيتها لفائدة المستثمرين الخواص وتقريب بلادنا من السوق الطاقية الجهوية والأوروبية.

إن إحداث هيئة وطنية لضبط قطاع الكهرباء، التي ستسهر على ضمان حسن سير السوق الحرة للكهرباء وضبط ولوج المنتجين الذاتيين للشبكات الكهربائية الوطنية، التي تعرف انفتاحا وتحريرا وذلك طبقا لأحكام القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة يعتبر إشارة مهمة للمستثمرين الخواص ومؤشر قوي للتطورات المستقبلية التي سيعرفها قطاع الكهرباء.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا مقتضيات هذا النص الذي نحن بصدد دراسته، على اعتبار أنه يندرج ضمن سياسة تعزيز النجاعة الطاقية، المتجسدة أساسا في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني، التي تتضمن النقل والبنايات والصناعة والفلاحة، كما يروم تحقيق التكامل بين الأسواق والشبكات الطاقية الإقليمية لتوسيع استعمال الطاقات المتجددة في جميع بلدان المنطقة، وصولا إلى تحقيق الأمن الطاقي، عن طريق تعزيز الإطار التشريعي والمؤسساتي والتنظيمي وإرساء الآليات المتعلقة بضبط وتقنين سوق الكهرباء لمواكبة التنظيم الجديد

للسوق.

إن هذا المشروع يكتسي أهمية بالغة، على اعتبار أنه سيمكن المغرب من الاعتماد على الطاقات المتجددة بدل الأحفورية، التي لم تعد الدولة قادرة على إنتاجها لعدم توفر مصادرها من جهة ولكلفتها المرتفعة، من جهة أخرى، والتقليص من التبعية الطاقية للخارج وكذا تعزيز نجاعته الطاقية، و سيمكن من تطوير وضبط قطاع الكهرباء والرفع من نسبة الطاقات المتجددة في الباقة الطاقية الوطنية، إلا أننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على الحكومة أن تعمل على إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية الوطنية وتعزيز البحث العلمي في ميدان الطاقات المتجددة ومواصلة تعميم الكهربة القروية مع تسريع وتيرة إنجازها والحرص على القيام بعملية تقييم سنويا لتتبع إنجاز الأهداف المسطرة والوقوف على الاختلالات من أجل ضمان النجاعة الطاقية بما يضمن إقرار مبادئ الحكامة الجيدة.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن بلادنا باعتمادها لهذا الورش الكبير تكون قد أسست لبناء نموذج إقليمي ودولي متميز من خلال الاستفادة من تنوع مصادر الطاقة ببلادنا (الريحية والشمسية) ولعل مشروع "نور" بورزازات خير دليل على المستقبل الواعد لهذا القطاع، بالإضافة إلى محطة طرفاية للطاقة الريحية والتي من شأنها أن تكون قاطرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي بالأقاليم الجنوبية.

كل هذا التنوع يشكل عاملا محفزا لانفتاح قطاع الكهرباء على القطاع الخاص من أجل تقوية الاقتصاد الوطني.

ولكل هذه الاعتبارات السالف ذكرها، فإننا في الفريق الاستقلالي سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

2) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيأة الوطنية لضبط الكهرباء.

واسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على العرض القيم الذي قدمه، والذي مكننا في الفريق من الإطلاع على أهم مضامين مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته اليوم.

ولابد قبل التطرق إلى أهم المستجدات التي جاء بها هذا المشروع قانون من الرجوع إلى أهمية المشاريع الكبرى والمبادرات الإصلاحية التي انتهجتها بلادنا في مجال الطاقة بفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة، حفظه الله، الذي أبى إلا أن يجعل المغرب رائدا في مجال الطاقات المتجددة، وهو ما تحقق بالفعل بعد التحول النوعي الذي حققته بلادنا في هذا المجال، والذي من المنتظر أن يتم تحقيق نتائج أكبر بفضل المشاريع الطموحة المفتوحة في المجال الطاقي.

إن اعتماد سياسة طاقية ناجعة تحث على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على البيئة ومحاربة التحولات المناخية ستساهم بشكل كبير في تلبية الحاجيات المتزايدة من الطاقة الناجمة عن النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع الذي يشهده المغرب.

كما أن بناء باقة طاقية متنوعة تحتل فيها الطاقات المتجددة مكانة أساسية ستمكن بلادنا، في آن واحد، من تلبية الطلب المتزايد على الطاقة والحفاظ على البيئة، وبالتالي تقليص التبعية الطاقية للخارج، عبر تلبية متطلبات الأمن الطاقي للمملكة ومواجهة التحولات المناخية، الناجمة أساسا عن استعمال الطاقات الأحفورية المسببة لانبعاث الغازات الدفيئة.

السيد الرئيس،

لقد ساهم فريقنا بشكل فاعل في التعاطي الإيجابي مع المبادرات التشريعية التي تستهدف التنزيل السليم لهذا التحول الذي تشهده بلادنا وتفاعلنا بشكل واضح مع المجهودات التي تبذل في هذا المجال، من منطلق إيماننا بالأهمية القصوى التي يحظى بها هذا المشروع المهيكل، الذي سيجعل بلادنا فاعلا أساسيا في مجال الطاقات المتجددة.

وبالرجوع لمشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته والذي جاء من أجل ضمان حق الولوج إلى الشبكة الكهربائية للتوزيع ذات الجهد المتوسط في إطار السوق الحرة للكهرباء عبر تحديد المبادئ الأساسية لضبط قطاع الكهرباء، وكذا إحداث هيأة وطنية مستقلة لضبط قطاع الكهرباء لضمان حسن سير السوق الحرة للكهرباء وضبط ولوج المنتجين الذاتيين للشبكات الكهربائية.

وقد تبين خلال دراسة ومناقشة هذا المشروع على مستوى اللجنة أهمية المقتضيات التي جاء بها، غير أن الحكومة، للأسف، آثرت الإسراع بإخراج النص القانوني ولم تعط الوقت الكافي للدراسة والتمحيص المطلوبين لذا المشروع لم تتعامل بالشكل الإيجابي مع التعديلات المقترحة، والتي كان من شأنها تجويد النص ومعالجة النقائص التي أثيرت خلال المناقشة.

لذلك، فإننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، وبالنظر للاعتبارات المذكورة، وانسجاما مع الموقف المعبر عنه خلال اللجنة، نصوت ضد هذا المشروع قانون.

3) مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

هذا المشروع جاء بعد تعليمات ملكية سامية خلال جلسة عمل، التي ترأسها جلالته يوم 13 أكتوبر 2015، والتي خصصت لقطاع الطاقة.

التوجيهات الملكية ركزت على بلورة خطة عمل للرفع من نسبة الطاقات المتجددة في الباقة الكهربائية الوطنية وعلى تحقيق انسجام أكبر لمختلف المتدخلين في قطاع الطاقات المتجددة بهدف الرفع من فعاليات خططه وبرامجه وعلى رفع حصة الطاقات المتجددة من 42% سنة 2020 إلى 52% سنة 2030 وعلى توسيع صلاحيات الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية، لتشمل جميع الطاقات المتجددة، باستثناء محطات تحويل الطاقة بواسطة الضخ وعلى تحقيق انسجام قوي بينها وبين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وعلى تطوير وضبط قطاع الكهرباء وللاستجابة للطلب التصاعدي على الطاقة الولية والطاقة الكهربائية ولتفعيل خارطة الطريق، قصد تنويع مصادر الطاقة ولتقليص التبعية الطاقية التي وصلت إلى 98% ولتعزيز النجاعة الطاقية، وخاصة في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الوطني ولتحقيق التكامل بين الأسواق والشبكات الطاقية الإقليمية ولتوسيع استعمال الطاقات المتجددة في جميع بلدان المنطقة ولمواصلة الورش الإصلاحي للقطاع من أجل ملاءمة العرض والطلب الطاقي، وخاصة تعزيز الإطار التشريعي والمؤسساتي والتنظيمي ولإرساء الآليات المتعلقة بضبط وتقنين سوق الكهرباء لمواكبة التنظيم الجديد للسوق.

لكل هذه التحديات للقطاع دفعت الوزارة إلى بلورة مشروع القانون رقم 48.15، هذا القانون الذي سيفتح سوق الكهرباء للمنافسة بالنسبة لمنتجي الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة.

وبما أن قانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة قد خول الحق للفاعلين الخواص في إنتاج الكهرباء، انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة وتسويقها، بل وتصديرها عبر الشبكة الكهربائية الوطنية وأخضع منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة لنظام الترخيص أو التصريح.

هذا القانون خول كذلك لمنتجي الكهرباء حق الولوج إلى الشبكة الوطنية للنقل والتسويق، وحدد كيفيات الولوج لهاته الشبكة في إطار اتفاقية تبرم بين المستغل ومسير الشبكة، كما أعطى إمكانية إنجاز خطوط مباشرة للنقل لتصدير الكهرباء المنتجة، كما أقر مبدأ الولوج إلى الشبكة ذات الجهة المتوسط، كما وضع مسطرة شفافة وغير تمييزية للربط بالشبكة ذات الجهد المتوسط.

ولكل هذا، فإن قانون 48.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 09.13 جاء لفتح السوق الكهربائية ذات الجهد المنخفض للمستثمرين الخواص، كما نص على شروط وكيفيات الولوج لهاته الشبكة بنص تنظيمي وفتح إمكانية بيع فائض الإنتاج من الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة للمنشآت المرتبطة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد العالي أو الجد العالي.

ومن الدوافع الأساسية والأهداف الكبرى لصباغة مشروع قانون رقم 48.15 هو ضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيأة الوطنية لضبط الكهرباء، وبالتالي مواكبة التطورات المستقبلية والتحولات العميقة التي يعرفها قطاع الطاقات المتجددة ولضمان تنافسية وشفافية القطاع وتعزيزا لاندماج المغرب في السوق الكهربائية الجهوية والأورومتوسطية.

لكل هذا فإن المشروع هذا القانون جاء متكاملا في نصه ومضامينه، حيث حدد مبادئ ضبط قطاع الكهرباء، وخصص لذلك خمسة أبواب وستة عشر مادة في القسم الأول، خص بها التعريف ومهام سير الشبكة الكهربائية وكذا موارد سير الشبكة وموارد مسيري شبكات التوزيع، وحدد كيفية الولوج إلى الشبكات والتعريفة الكهربائية وما يتعلق باستعمال الشبكة وشبكات التوزيع.

أما القسم الثاني، والذي يتكون من 5 أبواب و34 مادة، فقد تحدث عن إحداث الهيئة والمهام الموكولة لها والأجهزة والاختصاصات وكيفية تسيرها والنظام المالي والمحاسباتي للهيأة وكل ما يتعلق بالمراقبة المالية ومستخدمي الهيأة، وفي الأخير تحدث عن المرحلة الانتقالية.

وفي الأخير، فإننا نثمن هذا المشروع القانون 48.15، والذي جاء متكاملا مركزا، الهدف الكبير منه هو ضبط قطاع الكهرباء، والذي سيعرف تطورا كبيرا في المستقبل القريب، و لا يسعنا إلا أن نصوت عليه بالإيجاب في فريق العدالة والتنمية.

4) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة ودراسة مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء، وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

واسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة على العرض الذي تقدم به، كما أنوه بعمل اللجنة، رئاسة وأعضاء، على مساهمتهم في إغناء النقاش بخصوص هذا المشروع قانون الهام، وهي مناسبة سنحاول من خلالها إبداء وجهات نظرنا بخصوصه.

السيد الرئيس،

نسجل بإيجاب هذا المشروع قانون الذي جاء . وكما أكد على ذلك السيد الوزير في عرضه . لتنفيذ التعليمات الملكية السامية من أجل بلورة خطة عمل للرفع من نسبة الطاقات المتجددة في الطاقة

الكهربائية الوطنية وتحقيق انسجام أكبر لمختلف المتدخلين في قطاع الطاقات المتجددة، كما نسجل أيضا الأهداف التي يرمي إليها من خلال مواكبة التطورات المستقبلية التي سيعرفها القطاع، وخاصة في ما يتعلق بتعميق فتح السوق الكهربائية، والتحولات التي تعرفها مختلف الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع وكذلك مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الطاقات المتجددة، والرفع من جاذبيته لفائدة المستثمرين الخواص.

كما نثمن هذا المشروع قانون لكونه يروم ضمان تنافسية وشفافية النظام الكهربائي الوطني وضمان حسن سير السوق الحرة للكهرباء وتعزيز اندماج المغرب في السوق الكهربائية الجهوية الأورو متوسطية وتعزيزثقة مانحي القروض الدوليين والمستثمرين والفاعلين الصناعيين.

السيد الرئيس،

نؤكد على إشادتنا بهذا المشروع قانون الذي جاء كذلك لتعزيز الإطار التشريعي الجديد، من خلال السعي لإحداث هيأة وطنية لضبط قطاع الكهرباء، تسهر على ضمان حسن سير السوق الحرة للكهرباء وضبط ولوج المنتجين الذاتيين للشبكات الكهربائية الوطنية التي تعرف انفتاحا وتحريرا.

لكل ما سبق، واقتناعا منا في الفريق الحركي بالأهداف والمرامي الهامة لهذا المشروع قانون، فإننا نصوت علية بالإيجاب.

وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء، والذي يكتسي أهمية بالغة، ويحتل حيزا كبيرا في انشغالات جلالة الملك الذي عقد بشأنه جلالته عدة جلسات عمل، كانت أهمها جلسة عمل بطنجة يوم 13 أكتوبر 2015 وجلسة عمل بالدار البيضاء يوم 26 دجنبر 2015. حيث أعطى تعليماته السامية في الجلسة الأولى من أجل بلورة خطة عمل للرفع من نسبة الطاقات المتجددة في الباقة الكهربائية الوطنية، وتحقيق انسجام أكبر لمختلف المتدخلين في قطاع الطاقات المتجددة بهدف الرفع من فعالية خططه وبرامجه.

كما أعطى تعليماته السامية في الجلسة الثانية من أجل الرفع من مستوى إنتاج الطاقات المتجددة من 42% سنة 2020 إلى 52% بحلول سنة 2030، فضلا عن توسيع صلاحيات الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية، وتحقيق انسجام قوي بينها وبين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وهو ما جعل بلادنا أحد أهم الفاعلين في مجال الانتقال الطاقي في العالم، وفي القارة الإفريقية بصفة خاصة.

أما في مضمون النص، فنحن مع تقليص التبعية الطاقية، وتنويع مصادر إنتاجها وتخفيض كلفتها وتحسين نجاعتها، وتقوية قدرات إنتاج الكهرباء. كما نثمن كل المشاريع المنجزة لسد الحاجيات المتزايدة للاقتصاد الوطني من الطاقة.

وفي هذا الإطار، وبعد إقرار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، تم تخويل الحق للفاعلين الخواص في إنتاج الكهرباء انطلاقا من مصادر طاقات متجددة وتسويقها، وتخويلهم الحق في تصدير الكهرباء، وتخويلهم حق الولوج إلى الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل لتسويق الطاقة الكهربائية المنتجة.

كما تم بموجب القانون رقم 58.15 إقرارمبدأ فتح السوق الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة للجهد المنخفض، مع إمكانية بيع فائض إنتاج الطاقة الكهربائية إلى مسير الشبكة الكهربائية للتوزيع كما تم فتح إمكانية ولوج المنتجين الذاتيين إلى الشبكة الكهربائية الوطنية بموجب القانون رقم 54.14 المتعلق بالإنتاج الذاتي.

لذا، كان لابد من إرساء آليات لضبط وتقنين سوق الكهرباء لمواكبة التنظيم الجديد للسوق، من خلال إحداث هيأة وطنية مستقلة لضبط قطاع الكهرباء لضمان حسن سير السوق الحرة لكهرباء وضبط ولوج المنتجين الذاتيين للشبكات الكهربائية الوطنية، فضلا عن مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الطاقات المتجددة، وتعزيز اندماج بلادنا في السوق الكهربائية الجهوية والأورمتوسطية.

السيد الرئيس،

إننا نثمن مضامين هذا المشروع إجمالا، رغم ملاحظتنا على بعض مواده من الناحية القانونية، خاصة تلك المتعلقة بالمادتين 19 و25.

إذ نتساءل ما هو الأساس الدستوري الذي بالاتكاء عليه يمكن للحكومة "طلب رأي الهيئة في شأن مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تدخل في إطار المهام الموكولة إليها" (المادة 19).

كما نتساءل عن الأساس القانوني الذي في إطاره يمكن لرئيسي مجلسي البرلمان تعيين ثلاثة أعضاء (المادة25).

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

انطلاقا مما يلعبه قطاع الطاقة من دور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح محركا حقيقيا للنمو، ومن بين عوامل الإنتاج التي تحدد بشكل كبير مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني. وأمام الطلب المتزايد على الطاقة، انخرطت بلادنا بقوة في برنامج التحكم في الطلب والاستعمال العقلاني للطاقة، من خلال خلق

بدائل أهمها تطوير استعمال الطاقات المتجددة وذلك لتلبية الحاجيات الطاقية في أحسن الشروط من ناحية التكلفة. ونحن إذ نثمن هذا المسار، فإننا ندعو الحكومة لمزيد من الاهتمام بمجال دعم البحث العملي فيما يخص تطوير الصناعات المتعلقة بالطاقات المتجددة، وتكوين القدرات البشرية وتعزيزها في هذا المجال.

6) مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

السيد الرئيس،

نظرا للتحديات الكبيرة التي يعرفها قطاع الطاقة نتيجة التطورات المتسارعة التي تعرفها أسعار المواد الطاقية وعدم استقرارها، ونتيجة الطلب المتزايد على الطاقة، باعتبارها ركيزة أساسية في الاقتصادي الوطني، نعتبر أن مشروع القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، جاء من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من الإستراتيجية الطاقية التي تسعى بلادنا من ورائها إلى تحقيق نموذج إقليمي متميز في مجال الطاقة وتنويع مصادرها وأشكالها من خلال خلق مصادر طاقية أخرى كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، نظرا للطلب المتزايد عليها، سواء فيما يخص السوق الداخلي أو السوق الخارجي، تقليص التبعية الطاقية التي وصلت نسبتها 98% سنة 2009، خاصة تجاه الواردات من الطاقة الأحفورية عن طريق تنويع مصادر الطاقة، تعزيز النجاعة الطاقية في القطاعات الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، خاصة النقل والصناعة والفلاحة والبنايات، الحد من تأثير الإنتاج المتقطع للطاقات المتجددة وتحقيق الاستخدام الأمثل لها عبر تحقيق تكامل بين الأسواق والشبكات الطاقية الإقليمية، ضمان توازن العرض والطلب على الطاقة، تعزيز الإطار التشريعي والمؤسساتي والتنظيمي من أجل إرساء آليات ضبط وتقنين سوق الكهرباء مواكبة للتنظيم الجديد لهذا السوق، الرفع من جاذبيته فيما يخص المستثمرين الخواص وضمان تنافسية النظام الكهربائي الوطني مع حسن سير السوق الحرة للكهرباء وتعزيز الثقة بالنسبة لمانحي القروض والمستثمرين والفاعلين في مجال الطاقة تعزيزا لاندماج بلادنا في السوق الكهربائية الجهوية الأورو متوسطية، الذي يعتبر خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه مواكبة للتحولات التي يعرفها قطاع الطاقة خاصة على مستوى الطاقة الكهربائية نظرا لأهميتها في النسيج الاقتصادي الوطني.

السيد الرئيس،

كذلك نعتبر أن إحداث هيأة وطنية مستقلة تسهر على مراقبة هذا القطاع الحيوي من الضوابط التنظيمية لقطاع الكهرباء في إطار الحكامة الجيدة وضمان حسن سير السوق الحرة للكهرباء نظرا لوجود عدد من المتدخلين في هذا المجال، والذي يجب أن تتحمل مسؤوليتها كاملة فيما يخص ضبط دخول المنتجين الذاتيين للشبكة الكهربائية الوطنية، وتنظيم الاندماج في شبكات الكهرباء والإنتاج الذاتي من خلال تحديد السعر لاستغلال تلك الشبكات لطمأنة المستثمرين الخواص وتشجيعهم على الاستثمار في إنتاج الكهرباء عن طريق توظيف الطاقات المتجددة التي يعول عليها المغرب في مخططه الكهربائي، وضمانا لشفافية سوق الكهرباء.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نؤكد على ضرورة تدبير قطاع الطاقة تدبيرا عقلانيا ومحكما نظرا لأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تأمين حاجيات المستهلك دون المس بقدرتهم الشرائية، مع الحرص على تعميم الكهربة القروية حتى لا تبقى في عزلة محرومة من هذه المادة نظرا لأهميتها، الاهتمام بالبحث العلمي والتقني وتأهيل الموارد البشرية لمسايرة التطور المستمر في مجال الطاقة.

7) مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

بناء على التعارض المسجل في مضامين نسخة مشروع القانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيأة الوطنية لضبط الكهرباء المحال على مجلس النواب من طرف الحكومة، مقارنة مع النسخة المصادق عليها من طرف مجلس النواب بتاريخ 12 أبريل 2016.

واستنادا لأحكام الدستور المغربي لاسيما مقتضيات المقطع الأخير من الفصل 84 منه التي تنص على ما يلي: "ويتداول كل مجلس في النص الذي صوت عليه المجلس الآخر في الصيغة التي أحيل بها إليه".

وحيث إن الصيغة الجديدة أو الصحيحة لمشروع هذا القانون حسب الاستدراك -بدون نعت أو تخصيص- الذي توصلت به رئاسة مجلس المستشارين من مجلس النواب لا يمكن تكييفها بأنها عبارة عن استدراك لأخطاء مادية غير مؤثرة في جوهر النص التشريعي، وهو ما من شأنه حجب سلطة البرلمان في الاضطلاع بأدواره الدستورية كاملة.

وعليه، فقد طالبنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل من السيد رئيس اللجنة المختصة ببرمجة مدة زمنية كافية، خصوصا في ظل هذه الإحالة الجديدة للصيغة المعدلة على مجلسنا الموقر، لنتمكن من تعميق نقاش مهني ومتخصص مع جميع الفاعلين المعنيين بمنظومة المرفق الكهربائي

بالمغرب، حتى يتسنى لنا بلورة مشروع قانون طموح متكامل الرؤية يراعي المقتضيات التقنية والتجارية والمحاسباتية الدقيقة والمغيبة – مع الأسف الشديد لم تتم الاستجابة للطلب في ظل التخبط العشوائي على مستوى تدبير اجتماع اللجنة البرلمانية المختصة- في مشروع هذا القانون والتي هي أعمق بكثير مما هو مسطر ومتصور من طرف المشرع وكذا المعايير المعتمدة لوظيفة الضبط الكهربائي في الاتحاد الأوروبي، الذي يمنح المغرب وضعا متقدما ويجمعه مع المغرب عقود الربط الأورومتوسطي والتي تخالف هذا المشروع في جوهره كما سنرى إن فتح لنا هذا النقاش من جديد، كل ذلك من أجل الرقي ببلدنا إلى ربح الرهانات الطاقية الإستراتيجية.

بناء على ما سبق، فقد تمسكنا داخل لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلسنا الموقر بتفعيل مقتضيات النظام الداخلي للمجلس قصد الاتفاق على إحداث لجنة فرعية كما تقضي بذلك مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 59 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين الواجب التطبيق، تنحصر مهمتها في تعميق دراسة مشروع القانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيأة الوطنية لضبط الكهرباء المحال عليه من طرف مجلس النواب من جهة، ومن جهة أخرى صياغة تعديلات تتعلق بهذا النص التشريعي ذي الأهمية الاستراتيجية.

إلا أنه، وللأسف الشديد، وقفنا وبالملموس، على إصرار غير مفهوم وتعنت غير مستساغ، فيه تنكر للتقاليد والأعراف البرلمانية، وهو ما يشكل عرقلة للمبادرة البرلمانية في استغلال الهوامش القانونية المتاحة قصد الرفع من جودة التشريع، وإرهاصات أولية للرجوع إلى الفترة السابقة لدستور 2011 لن تساهم إلا في تكريس الصورة النمطية والسلبية عن الغرفة الثانية للبرلمان المغربي باعتبارها غرفة للتسجيل فقط.

لا أحد يجادل في الأهمية التي يكتسيها ضبط قطاع الكهرباء، لا سيما المعتدل منه، في تنظيم السوق الكهربائية الحرة، كمظهر من مظاهر التدخلات الاقتصادية الحديثة في مجال المرافق العامة الاستراتيجية الشبكية، التي تمكن من الرفع من جاذبية الاستثمارات الطاقية ومواكبة الطلب المتزايد على الطاقة، من خلال توفير وتطوير أنواع إنتاج الطاقة الكهربائية و إنعاش تسويقها، خصوصا في مجال الطاقات المتجددة، أحد أهم الرهانات الطاقية ببلادنا والتي تستوجب وضع إطار قانوني يضبط قواعد المنافسة وضمان حق الولوج للشبكة الوطنية للنقل وشبكات توزيع الكهرباء. غير أنه ومن أجل تمكين بلادنا من التقارب من السوق الطاقية الجهوية الأوربية كما جاء في ديباجة مشروع القانون، كان من الأجدر أن يرتكز هذا المشروع على مقاربة شمولية، سيرا على نهج الدول الأوروبية الناجحة في عمليات الضبط الطاقي، تأخذ بعين الاعتبار مقترحات وتوصيات جميع الأطراف المتدخلة والمعنية بالقطاع في إطار حوار بناء قائم على مبدأ الديمقراطية التشاركية المنصوص عليه في دستور 2011 والمعلن عن تفعيلها من طرف الحكومة في مخططها التشريعي المصادق عليه في المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 22 نوفمبر 2012 والذي أكد على ضرورة اتباع المنهجية التشاركية في إعداد مشاريع النصوص التي تستلزم ذلك حسب طبيعتها وموضوعها، وفتح النقاشات العمومية حولها، لا سيما حينما يتعلق الأمر بمرفق كهربائي متشعب يرهن الكثير من المكتسبات الوطنية المتنوعة للعديد من المستخدمين، المرتفقين، الأغيار وباقي الجهات والأطراف المعنية.

لقد استبشرنا خيرا، بمحتويات مخططكم التشريعي بالقطاع الذي تم الإعلان من خلاله على برمجة التقدم بمشروع قانون بمثابة مدونة الكهرباء خلال سنة 2014، الذي كان سيسمح ببلورة إطار عام وشمولي للنهوض بالمنظومة الكهربائية ككل، لأننا كنا نعلم مسبقا أن مثل هذه المدونة للكهرباء تستوجب بطبيعتها نقاشا عموميا مع جميع الهيئات المختصة والمعنية لوضع القواعد والأسس المنظمة لجل أنشطة المرفق الكهربائي ببلادنا لنفاجأ في الأخير سنة 2015 بتقدم الحكومة بمشروع ضيق الرؤية، يبدو من ظاهره أنه يهدف إلى تسريع تنظيم السوق الحرة الكهربائية في مجال الطاقات المتجددة التي لازالت في حدود 3% من مجموع الإنتاج الوطني لكن يظهر في عمقه أنه ينظم جوانب كثيرة تهم المنظومة الكهربائية مما نراه ستترتب عنه الكثير من المشاكل التطبيقية في المستقبل.

إن المقاربة الضيقة المعتمدة في بلورة مشروع هذا القانون، سمحت بوضع قطاع الكهرباء، خارجا عن الإطار العام المنظم لأسس ومبادئ المرفق العمومي الكهربائي، خلافا لما تم التنصيص عليه في ديباجة النسخة الأولى من المشروع، التي ركزت على ضرورة الحفاظ على مبادئ الخدمة العمومية لضمان التزود بالكهرباء في جميع أنحاء البلاد، هذه المبادئ الشهيرة، والتي لا يسعنا الحديث عنها بالتفصيل، نص عليها المشرع الفرنسي في المواد الأولى من الباب الأول لقانون تطوير وتحديث المرفق الكهربائي واحتفظ بها أيضا في مدونة الكهرباء بنفس الترتيب، لأن مثل هذه المبادئ تمكن من جهة الحفاظ على جميع المكتسبات الوطنية، وتلزم جميع المتدخلين بضرورة التقيد بمبادئ وشروط سير المرفق العام من جهة ثانية، كما توسع هامش ومرونة شرعية التدخلات الضبطية للهيئة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء من جهة ثالثة.

كما أن هذا المشروع لم يحمل في طياته أي مقتضيات تخص المواكبة الاجتماعية الضامنة لمكتسبات المستخدمين واستقرارهم الاجتماعي المترتبة عن عمليات الفصل العمودي والفصل الأفقي التي سيشهدها قطاع الكهرباء، ضمانا للحيادية واحترام مبادئ المنافسة المشروعة، والتي سيترتب عنهما نقل المستخدمين من وضعية نظامية وتعاقدية إلى وضعية أخرى، بحيث نص على أن مسير الشبكة الوطنية للنقل سيصبح شخصا اعتباريا بمعنى أنه سيفصل عن قطاع الكهرباء.

لكن دون أن يذكر الضمانات الأساسية التي ستمنح للعاملين بالشخص الاعتباري الجديد الذي سيكلف بنقل الكهرباء. ومن جهة أخرى، وفي إطار الفصل العمودي دائما، أشار المشرع المغربي إلى إنشاء

أشخاص اعتبارية أخرى للتوزيع ستفصل عن قطاع الكهرباء، دون أي ذكر لمقتضيات تضمن حماية صريحة لمكتسبات المستخدمين الذين سينقلون من قطاع الكهرباء إلى هذه الأشخاص المسيرة لشبكة التوزيع.

وجدير بالذكر في هذا الصدد، إلى أن المشرع الفرنسي أشار إلى مجموعة من المقتضيات الاجتماعية في كل من قانون تحديث وتطوير المرفق الكهربائي ومدونة الطاقة الضامنة لمكتسبات وحقوق المستخدمين الكهربائيين، حيث نص على حماية جميع حقوقهم ومكتسباتهم بل ذهب أبعد من ذلك عندما أكد على أن أي تغيير في وضعية المستخدمين المعنيين بالفصل العمودي سيدمجون بشروط أكثر تفضيلية في الشركات الفروع التي كانت متمتعة بالفصل المحاسباتي المؤقت، وأوكل إلى اللجنة العليا لمستخدمي المقاولات الكهربائية والغازية مهمة أجرأة هذه المقتضيات تحت إشراف وزارة الطاقة والمعادن.

وللإشارة، فإننا نرى أن قانون 40.09 المتعلق بدمج المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، كان أكثر تقدما في حماية مكتسبات وحقوق المستخدمين عندما نصت المادة 13 منه على صيانة جميع الحقوق والمكتسبات الاجتماعية لمستخدمي كلي المكتبين نتيجة للتعديلات المترتبة على دمجهما. ومنه كان حريا بالمشرع المغربي أن لا يتغافل هذه المكتسبات لوضع حد لكل قلق أو تخوف مشروع على مكتسبات مستخدمات ومستخدمي قطاع الكهرباء.

أما على المستوى التجاري للسوق الكهربائية الحرة وما سيترتب عنها من نتائج، فإن هذا المشروع يفتقد لإطار متكامل ومنسجم لعملية التسويق الكهربائي و التأهيل التدريجي للاستهلاك، والذي من أهم نواقصه إقراره منح امتياز وأفضلية لفائدة مسيري شبكات التوزيع سواء فيما يتعلق بتحديد التعريفة والمصادقة على مؤشرات الجودة والمصادقة على البرامج المتعددة السنوات للاستثمارات، مقارنة مع تحديد التعريفة والمصادقة على مؤشرات الجودة والمصادقة على البرامج المتعددة السنوات التي تم منحها للهيئة في مواجهة مسير الشبكة الوطنية للنقل، مما نراه سيضرب في العمق مبدأ التناغم ووحدة الضبط الوطني للكهرباء الذي يقوم على مبدأ عدم التمييز، كما جاء في الديباجة، والذي سرعان ما تم حذفه منها عند إبعاد عبارة "بطريقة غير تمييزية"، فهل هذا التمييز يقوم على أساس مدلول سياسي أم على أساس احترافية مستقلة في ضبط الكهرباء؟

إن ما يؤكد هذا التمييز أنه لم يتم إدراج تعريفة الطاقة الكهربائية التكميلية بين الموارد المالية لمسير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، خصوصا وأنه المسؤول عن تدبير تدفق الطاقة الكهربائية بالشبكة الوطنية للنقل، كما لم يتم التطرق إلى كيفية تحديد التعريفة المتعلقة ببيع فائض الإنتاج، والتي يجب أن تدخل في اختصاصات الهيأة. كما أن هناك العديد من الأمور التقنية ذات الصلة بالجانب التجاري التي تتطلب نقاشا أكثر احترافية مع المؤسسات المعنية.

إن ما يؤكد تغييب مشروع هذا القانون للرؤية المتكاملة للضبط الكهربائي كونه لم يأخذ بعين الاعتبار تحرير سوق المشتقات النفطية والتحرير المستقبلي لقطاع الغاز، الذي سيكون له تأثير كبير على ضمان المنافسة الشريفة عند تعميم وتوسيع السوق الحرة للكهرباء، وهو ما يستوجب وضع قواعد لضبط هذين القطاعين من طرف نفس الهيأة الوطنية لضبط الكهرباء لتفادي المضاربات التي من شأنها إضعاف القدرة التنافسية للمستثمرين الذين يعتمدون على المشتقات الأحفورية في انتاج الطاقة الكهربائية.

ولعل ما يزكي طروحاتنا المتعلقة بالصعوبات التي تعتري مثل هذا المشروع هو تعدد الصيغ من جهة وحذف بعض المقتضيات الواردة في المسودة الأولى وعدم انسجام بعض بنود المشروع مع ما جاء في المذكرة التقديمية، لنفاجأ أخيرا في نهاية الأسبوع الفارطّ بنص جديد معدل، غير موضح للأخطاء المادية السابقة في إطار تيسير العمل التشريعي، بدلا عن المشروع المحال على مجلسنا الموقر والذي توصلنا به وشرعنا في تحليله ودراسته منذ أسبوعين، الشيء الذي نراه يذكي المزيد من الحيرة والاستغراب تجاه هذا المشروع، الذي بات يفرض بطبيعته المزيد من التدقيق والتوضيح، إن هذا التخبط يستدعي منا جميعا نقاشا مستفيضا من جديد للإحاطة بكل النواقص والمشاكل التي ستعتري تطبيقه في المستقبل.

وعليه، وبناء على ما سبق ذكره، طرحنا على السيد الوزير داخل لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية مجموعة من المقترحات التي نراها كفيله بإخراج مشروع قانون طموح، يستجيب لقواعد ومعايير الضبط الكهربائي المتعارف عليها عند الدول الناجحة في هذا المجال، وفي مقدمتها الدول المتشبعة بفكرة المرفق العام.

ونظرا لعدم تجاوب السيد الوزير مع تعديلات الفريق المقدمة داخل اللجنة، فإننا نصوت بالرفض على نص المشروع.

8) مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات و السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن آخذ الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

إن هذا المشروع يرمي إلى مواكبة التطورات المستقبلية التي سيعرفها قطاع الكهرباء، وخاصة فيما يتعلق بسياسة الحكومة القاضية بفتح السوق الكهربائية والتحولات التي تعرفها مختلف الأنشطة المتعلقة بقطاع الطاقة الكهربائية ومواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الطاقات المتجددة.

كما أن هذا القانون يكتسي أهمية بالغة، على اعتبار أنه قد يمكن المغرب من الاعتماد على الطاقات المتجددة بدل الأحفورية، لكنه لن يمكن من التقليص من التبعية الطاقية للخارج بل سيجعل إنتاجنا من الطاقات المتجددة في صالح الدول الغنية، التي أخذت على عاتقها تقليص ارتكازها على الطاقات التقليدية لصالح الطاقات المتجددة والنظيفة تفعيلا لالتزاماتها تجاه المنتظم الدولي والاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقية الدول الأطراف COP21.

هذا ونطالب الحكومة بالعمل على إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية الوطنية وتعزيز البحث العلمي في ميدان الطاقات المتجددة، لاسيما وأن المغرب من بين الموقعين على اتفاقية باريس ومقبلون على تنظيم التظاهرة العالمية المتمثلة في اتفاقية الدول الأطراف COP22 في أواخر هذه السنة. كما نطالب الحكومة بتعميم الكهربة القروية وتسريع وتيرة إنجازها.

وفي نفس السياق، فإن التسعيرة الكهربائية التي تخص الزبناء المنزليين تعرف ارتفاعا كبيرا، مما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين الذين خرجوا في احتجاجات عارمة في العديد من المدن المغربية، هذا على الرغم من انخفاض أثمنة الموارد الطاقية المستعملة في إنتاج الكهرباء، وفي الوقت الذي عرفت فيه العديد من الدول في وضعية مماثلة للمغرب انخفاضا في أسعار الفواتير.

لذا، نطالب بضرورة الانعكاس الإيجابي لمشروع القانون على المواطن وعلى المناطق النائية واستفادة الفلاحين من المردودية عبر ضبط وتنظيم القطاع، وتشجيع وتثبيت الألواح الشمسية وكذا الاهتمام بمجال البحث العلمي للمساهمة في تحلية مياه البحر وتأمين الماء الشروب بالمناطق التي تعرف نقصا في هذا المورد الحيوي.

ومن جهة أخرى، يبقى التحدي الأكبر هو السهر على ضمان توفير الخدمة العمومية بالشكل المطلوب وحماية حقوق الشغيلة وبذل المجهودات من أجل الرفع من القدرات التدبيرية للموارد البشرية.

وشكرا.

III. مشاريع القوانين المتعلقة بالاتفاقيات:

مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة ودراسة مشاريع الاتفاقيات التي تمت دراستها داخل لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة.

واسمحوا في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيدة الوزيرة على العروض القيمة التي قدمتها، كما أنوه بعمل اللجنة، رئاسة وأعضاء، على مساهمتهم في إغناء النقاش بخصوص هذه الاتفاقيات، وهي مناسبة سنحاول من خلالها إبداء وجهات نظرنا بخصوص هذه الاتفاقيات التي

جاءت لتعزيز الترسانة القانونية في مجال القضاء، و كذا في إطار التعاون المؤسساتي والتقني والعلمي في مجال الأمن الداخلي والحكامة المحلية من خلال تبادل المساعدة بين الدول المعنية في مجال الاختصاص، وخاصة مكافحة الإرهاب، والأشكال المختلفة للجريمة المنظمة والاتجار في البشر والهجرة غير الشرعية والجريمة المتعلقة بها، وكذا الاتجار في المخدرات...

السيد الرئيس،

كما أن هذه الاتفاقيات تهدف إلى التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الدول الموقعة عليها، من خلال خلق ظروف مواتية لمستثمري البلدان طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل في إطار المعاملة العادلة والمنصفة لمبادئ القانون الدولي ومبادئ احترام حقوق الإنسان الأساسية للعمال المهاجرين.

اعتبارا لما سلف ذكره، سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذه الاتفاقيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة الخامسة والأربعين

التاريخ: الثلاثاء 3 شعبان 1437هـ (10 ماي 2016م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد الأنصاري، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وإثنتا عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السادسة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد الأنصاري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلسنا الموقر هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم الأستاذ تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأمين.

في البداية قد توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة على السؤال الفريد الموجه للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، حول ضرورة اعتماد اليوم المحدد في البطاقة الوطنية في احتساب التقاعد بالنسبة للموظفين إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 30 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 10 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن بعد الترحيب بالسيدين الوزيرين، سنستهل على بركة الله جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة للسيد وزير الصحة وعددها 7.

وبداية سأعطي الكلمة لأصحاب السؤال الآني الأول حول منظومة طب الشغل، والمقدم من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل، فليتفضل أحد الأعضاء مشكورا.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس...

السيد رئيس الجلسة:

نقطة نظام؟ إلى اسمحت آسيدي الله يخليك، تفضل آسيدي مرحبا.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

فوجئنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بعدم إدراج سؤالنا الآني المتعلق بانتخابات التعاضدية ديال التربية الوطنية، هاذ الانتخابات اللي كتعرف عدة خروقات منها عدم نشر اللوائح، منها الشروط التعجيزية اللي داروها في الترشيح، منها المكاتب ديال التصويت اللي ما تعلنش عليها.

مع ذلك السيد الوزير حاضر معنا، السيد وزير التشغيل حاضر معنا، ولم يتم إدراج هاذ السؤال الآني، وهي ليست المرة الأولى، العديد من الأسئلة الآنية ديالنا ما كيتجاوبش عليها.

في مقابل ذلك ما تدرجش حتى السؤال العادي ديالنا كمجموعة، وهذا مشكل كبير، لأنه كاين مشكل ديال أنه واحد العدد ديال الوزراء يتغيبون، عندنا وزراء كيتغيبوا على حضور الجلسات ديال الأسئلة الشفوية، عندنا مجموعة ديال الأسئلة ما تمش الإجابة عليها، والمشكل ديال التعاضدية هو آني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لا ولا السؤال دابا، الرسالة وصلت.

إلى وقولي أنت لا، الله يهديك.

احنا راه الرسالة وصلت، هاذي نقطة نظام حول عدم إدراج بعض الأسئلة الموجهة للسيد الوزير، ولكن وهي أسئلة آنية، وأحيلكم على...

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

السيد الرئيس،

راه غدا كاينين الانتخابات، إلى ما جاوبناش السيد الوزير على هاذ السؤال الآني، فمتى ستتم الإجابة عليه؟

راه ذاك الشي اللي مديور فهاذ الانتخابات، مديور التزوير "عاين باين"، راه ابحال ذاك الشي ديال السبعينات اللي كان، راه الناس دايرين المشرفين على المكاتب، المراقبين ما كاينينش.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار،

أولا إكراما لك، لأن الأمر يتعلق بنقطة نظام إذا كانت تتعلق بالتسيير، والآن طرحت إشكال وأحيلك على النظام الداخلي وتحديدا المواد: 115، 118، 119، 120، وأحيلك كذلك على الفصل 100 من الدستور الذي يعطي الصلاحية للوزير، إذا أراد أن يدرج سؤال آني قبل انتهاء مدة 20 يوما فله ذلك، وإذا لم يرغب فعليك أن تنتظر مرور الأجل الدستوري اللي هو 20 يوم، هذا الدستور والنظام الداخلي، الله يجازيك بخير.

الكلمة الآن.. السيد المستشار، لك الكلمة شكرا لك.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

علاقة بموضوع طب الشغل، نسائلكم السيد الوزير عن مآل تطوير وتحسين منظومة طب الشغل، في ظل التحديات التكنولوجية والاكراهات المادية الناجمة عن العلاقة الشغلية حفاظا على الصحة والسلامة المهنية للطبقة العاملة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير لتقديم الجواب.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، الشكر الجزيل لفريق الاتحاد المغربي للشغل لطرحكم هاذ السؤال اللي تهم الشغيلة والعاملين.

فالوزارة على وعي تام بإسهامات طب الشغل في المنظومة الصحية الوطنية بشكل عام، وفي ضمان التطبيق السليم لمضامين مدونة الشغل بشكل خاص.

بعجالة، هاذ وزارة الصحة يعني، هاذ طب الشغل أولا هو تحت الوصاية الكاملة والتنظيم الكامل ديال وزارة التشغيل.

وزارة الصحة تتساهم أولا في ما يخص تكوين الأطباء إما بشراكة مع وزارة التعليم العالي، المراقبة، تقييم المخاطر، الدعم التقني لوزارة التشغيل.

فاللي كاين، اللي يمكن لي نؤكد عليه الآن أنه عندنا في المغرب حوالي ألف طبيب شغل، ألف، إلا جينا ناخذو الناس اللي دازوا كطبيب مقيم فهاذ السنوات ديال التكوين.

إلا زدنا عليهم الأطباء العامون اللي دوزوا الشهادة الجامعية (les diplômes universitaires) ، وإلى زدنا عليهم الأطباء العامون اللي ووقعوا شراكة مع المقاولات.

زائد القانون الجديد اللي صوتنا عليه هاذي شهور، القانون 131.13 مزاولة مهنة الطب، فمادتين اثنتين، المادة 93 تيركز وتيحث ويلزم المقاولة باش تكون عندها واحد العقد مع الطبيب ديال الشغل.

المادة 94 تيسهل الأمور على الأطباء المزاولين المتخصصين في طب الشغل والمزاولين في القطاع العام أنهم يتمكنوا إذا سمحت لهم الإدارة ديالهم، يخدموا في القطاع الخاص وفي المقاولات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن لإحدى السيدات أو السادة أعضاء الفريق من أجل التعقيب.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

جوابا على ما جاء في ردكم على السؤال، هو أنه الإحصائيات الرسمية تقول بأن هناك 900 طبيب مختصين في طب الشغل، 900 طبيب، مقابل 180 ألف مقاولة، مقابل 3.5 مليون من الأجراء المصرح بهم، أي بمعدل تقريبا 3800، أو طبيب لكل 4000 أجير.

وهذا يخالف ما جاء في مدونة الشغل، التي تنص على أن كل مقاولة يتعدى عدد أجرائها 50 أجير، يجب أن تتوفر على مصلحة طب الشغل.

مصلحة طب الشغل في الواقع، لم تعطي ما كان المراد، ما جاء به

القانون وذلك من خلال عدة ملاحظات:

أولا، أن هاذ المصلحة لا زالت تعمل بطرق عتيقة، لازالت مصلحة طب الشغل بعيدة عن الواقع كل البعد وبعيدة عن دورها الأساسي، لازالت الفحوصات الطبية تمر بشكل تقليدي وروتيني وبدون جدوى.

مصلحة طب الشغل أيضا لا تقوم بدورها الأساسي للكشف المبكر عن الأمراض المهنية، وكذلك لا تقوم بدورها في مراقبة ظروف العمل ومدى ملائمة مناصب الشغل للحالة الصحية للعمال، ذلك ناتج عن عدم الإمكانيات اللازمة المتوفرة لدى هذه المصلحة، وتظل غير كافية مقارنة مع ما جاءت به مدونة الشغل في تقريبا كاين 31 مادة اللي تنص على طب الشغل وكذلك لجان السلامة وحفظ الصحة، هذا يخص القطاع الخاص، فما بالك بالقطاع العمومي.

أين هو دور مصلحة طب الشغل في القطاع العمومي؟ يعني هناك مجلس طب شغل الذي منذ نشأته اجتمع ثلاث مرات وخرج بتوصيات، هذه التوصيات لازالت نائمة في الرفوف أو حبيسة الرفوف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

أنا بعجالة، غادي نركز على جوج ديال النقط.

فأنا متفق معك فيما يخص الأعداد، أنا قلت 1000، قلت 900، أنا تنظن أقرب إلى 1000، زدنا اشوي أكثر من 1000.

إلى اخذينا جميع، قلت لك من الأطباء العامون، من الناس اللي عندهم دبلوم (universitaire) والناس اللي عندهم متخصصين كذلك، فهذا ماشي مشكل.

ذاك الشي باش القانون 31.13 الجديد اللي صوتنا عليه جاء في هذا الإطار، باش تسهيل الأطباء الموجودين في القطاع العام أنهم يمكن، إلى الإدارة رخصت لهم، باش نساعدو المقاولات، وما خصناش ناخذو ذاك الرقم اللي اخذيتي لأن أنت قلتها في الأول، لأن خاص تكون أولا 50، عاد يكون طبيب، لأن ما خصناش نقسموها على الرقم إلى ما كانش.. إلى كانوا مقاولات عديدة وما وصلوش 50 فلا داعي باش يكون طبيب.

النقطة الثانية اللي ابغيت نركز عليها، هي أن الوزارة كتقوم، أنا كنقول بكل تواضع، بالدور ديالها، اللي عندها قانونيا، فالدور ديالنا هو التكوين بشراكة مع التعليم العالي وتقديم المساعدة التقنية للوزارة، أما ذاك اللي أشرت ليه اللجنة وذاك الشي عارفها كاينة، عارف المشاكل اللي كاينين، وإن شاء الله نتغلبو عليهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى السؤال الآني الثاني، الموجه كذلك للسيد وزير الصحة، من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، حول استثناء بعض المناطق من مشاريع مستشفيات القرب.

فليتفضل أحد السيدات أو السادة أعضاء الفريق مشكور لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

سؤالنا، السيد الوزير، حول المعايير المعتمدة في توزيع مستشفيات القرب، ولماذا تم إقصاء مجموعة من المناطق من خدمات مستشفيات القرب منها أكنول، تاهلة وواد أمليل ثم في دائرة الريف/إقليم الدريوش؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم على طرحكم لهاذ السؤال.

أولا، كنأكد لك الوزارة لا تسعى إلى إقصاء أي جهة، تنحاولو جاهدين، بالعكس احنا تنحاولو جاهدين على تطوير الخدمات الصحية، على تحسينها وعلى تقريبها للمواطنات والمواطنين، ولكن جوج نقط مهمين:

أولا، على حساب الإمكانيات ديالنا المادية، الميزانية، لأن أنا كنعرف هاذ الشي، إلى حدود اليوم إلى نبنيوا هاذيك المستشفيات اللي أشرت لهم في ذاك المناطق على الصعيد الوطني فخاصنا 97 مستشفى دابا، فما عندناش الإمكانيات، أقولها أمامكم، المادية، المالية باش نبنيو، ما عندناش الأطر الطبية، لأن ما غاديش نبنيو بلا ماغديشاي نلقاو شكون غادي يخدم فيهم.

بالعكس المعايير على حسب الخريطة الصحية، القانون 34.09 اللي خرجاتو الحكومة السابقة مشكورا، واللي خرج المرسوم التطبيقي ديالو، أش كيقول؟ يعني المركز الصحي القروي خاص يكون فين كاين بين 7000 و25.000 نسمة، على حسب (niveau 1) ولا (niveau 2).

فيما يخص الحضري بين 25.000 و50.000، وبين 7000 و25.000

وبين 25 و50.

فيما يخص مستشفى القرب اللي أشرت إليه، فخاص على الأقل على حسب الخريطة الصحية، يكون 70.000 نسمة، تكون 70.000 نسمة.

فيما يخص تازة اللي مدينة كبيرة، راه فيها مستشفى إقليمي وفيه 8 ديال المراكز صحية، حضرية... إلى آخره.

إقليم تاهلة، 80.000 نسمة كيستجب لهاذ المعايير، فاحنا برمجنا، فاحنا برمجنا بناء مستشفى القرب، إلى حدود اليوم فيه مركز صحي حضري دار الولادة ومستعجلات القرب.

فيما يخص واد أمليل 101 ألف نسمة، فيه مركز صحي حضري ودار للولادة، إلى حدود اليوم مازال ما برمجنا فيه مستشفى القرب، وكذلك أكنول 50.000 نسمة فيه مركز صحي حضري، دار للولادة ومستعجلات القرب.

واحنا غادي نبرمجو، على حسب الإمكانيات تدريجيا، على الصعيد الوطني، قلت لك خاصنا 97 مستشفى للقرب، إلى اخذينا هاذ المعايير ما عندناش الإمكانيات، وليني الإمكانيات تتجي تدريجيا، وخا تكون عندنا الإمكانيات ما غاديشاي يكون في استطاعتنا أنه نبرمجو من دابا شهر ونبداو نبنيو97 مستشفى، يعني غنبقاو غير تنشتتوهم ما غاديشاي نربحو حتى شي حاجة، تدريجيا التدرج نقطة مهمة في هاذ الشي مع توفير الموارد البشرية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق للتعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة أنا كانت آخر مداخلة في الولاية اللي فاتت، كنت كنحشم نطرح قضايا ديال الصحة على مستوى المؤسسة التشريعية، لأن ما داعي الحضور ديالنا هنا، ما نجيوش هنا باش نلقاو التحية ديال رجال الأمن في الباب وإلا حاملين الهموم ديال الساكنة ومنهم هاذ القضايا ديال الصحة.

السيد الوزير،

كان الوعد صريح وعبرت عليه برسالة اللي وجهتها للسيد العامل على أساس تفعيل مستعجلات القرب في أفق 2014. الآن في 2016 مازال على مستوى ديال هاذ الدوائر لا أكنول لا تاهلة لا واد أمليل مازال ما كاين. أكنول تم بناء وتجهيز المستوصف، ولكن اللي خاص، السيد الوزير، هما الأطر الطبية.

فأتمنى، وتعطي واحد الوعد، السيد الوزير، لأن أنا نقدرو نصبوا الخيام ونستقبلو فيهم الساكنة ونلقاو الأطباء والممرضين والممرضات اللي يداويوهم والتجهيزات الأساسية، عوض البناء وبدون أطر طبية، فكتعرف خصاص لأن كاين واحد الخصاص مهول على مستوى الدائرة، لا من.. "تيزي وسلي" غياب الطبيب، لا "اجبارنة" لا "سيدي بورقبة" لا مجموعة من الجماعات اللي تابعين للدائرة، إذن كاين واحد الاكتظاظ، واحد الاستياء للساكنة ديال الساكنة ديال أكنول، وكما وعدت، السيد الوزير، كنت واعدتني باش تقوم بزيارة لأكنول وزيارة كذلك للإقليم، فإذن الوقت اللي احنا كنعطيو كمحسنين وكنقدمو خدمات جد مهمة على مستوى الإقليم، كاين تراجع ديال قطاع الصحة وديال الوزراة ديالكم، السيد الوزير، فبغينا واحد الجواب اللي يكون صحيح.

كذلك في الدائرة ديال الريف إقليم الدريوش، كاين مجموعة من المراكز الصحية اللي هما بكل صراحة الساكنة دائما المجتمع المدني كيتساءل على الغياب التام للأطر والموارد البشرية في هاذ المراكز، إذن خاص واحد الإستراتيجية، السيد الوزير.

احنا عارفين الواقع اللي كاين، ولكن تكون واحد الجرأة سياسية باش ندخلو في هاذ إعادة الإنتشار ديال الأطر الطبية، ما يمكنش يبقى غير في الرباط، القنيطرة، الدار البيضاء، فاس، مكناس، ويا ريت أنه توجهوا واحد الرسالة، السيد الوزير، لمدير (CHU[1]) ديال فاس يفتح المجال للناس اللي كيتوافدوا من تاونات من الحاجب من أكنول من تازة من جرسيف، يعني ما كاينش واحد الاستقبال ديال هاذ المرضى، دائما كيقولوا لهم رجعوا للأقاليم ديالكم، إذن خاص تخفيف المعانات ديال الساكنة.

فأنا ابغيتك، السيد الوزير، تقدم واحد الوعد للساكنة لأنه بكل صراحة كيحسوا بالإحباط، أكثر من 6 سنين ما كاينش خدمات، غياب الديمومة، غياب واحد المجموعة الأمور، احنا كمحسنين الدور ديالنا قمنا به، إذن خاصكم أنتم كحكومة توفروا لنا الأطر الطبية باش الناس تحس على الأقل بالكرامة ديالها والعيش، لأن هذو هما الناس اللي قدموا الأرواح ديالهم من أجل استقلال البلاد، هذو هما الناس اللي صبروا ورغم الإغراءات اللي كانت كتدار إلا..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب في حدود الثواني التي

[1] **C**entre **H**ospitalier **U**niversitaire

لازالت لديكم.

السيد وزير الصحة:

بعجالة، أنا ما يمكن ليش نعطيك وعد باش غادي نقول لك، الوعد اللي غيمكن لي.. بحال دابا أنت كتقول لي الدريوش، الدريوش تنبنيو فيه دابا وأنت عارف هاذ الشي قريب يسالي من أكبر ومن أحسن المستشفيات على الصعيد الوطني، يعني تدوي غير على المراكز الصحية بحال إلى ما كان والو، راه الدريوش فيه دابا مستشفى راه تيتبنى قريب يسالي، والتجهيزات نصها راه جا باش تتحط، يعني من أكبر المستشفيات على الصعيد الوطني، ما يمكنش ندويو غير الحاجة اللي ما كايناش ونخليو حاجة، بالعكس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى السؤال الآني الثالث حول موضوع، "تقليص عدد وفيات النساء عند الولادة"، الذي تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل إحدى السيدات أو السادة أعضاء الفريق لبسط السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يمثل تحسين صحة الأمومة أحد المرامي الإنمائية للألفية التي اعتمدها المجتمع الدولي ككل، لكن للأسف الشديد لا تزال معدلات وفيات النساء أثناء الوضع ببلادنا جد مرتفعة مقارنة مع العديد من الدول حيث تقضي أغلب النساء نحبهن نتيجة مضاعفات تحدث إما خلال فترة الحمل أو أثناء عملية الولادة أو بعدهما مباشرة، مع العلم أن معظم تلك المضاعفات تظهر أثناء فترة الحمل، وأخرى تظهر قبل تلك الفترة.

وبالتالي يجب إخضاع النساء لأربع فحوص على الأقل خلال فترة الحمل، لأن أغلب النساء ببلادنا ولأعوام متعددة فإنهن لا يخضعن لهذه الفحوصات المذكورة مما يعرض حياتهن للخطر.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير:

ما هي التدابير المتخذة لتحسين صحة الأمومة من أجل تقليص عدد وفيات النساء أثناء الولادة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كتعرفي أنه الوزارة ماشي غير ديال هاذ الحكومة، جميع الحكومات المتعاقبة دائما وزارة الصحة في المغرب كتعطي أهمية قصوى للحد من وفيات الأمهات والمواليد.

فتنعرفو هاذ الوفيات فيما يخص الأم هما 3، إما اضطرابات في الضغط الدموي وخاصة الارتفاع، إما التعفنات وإما النزيف، وهاذ الشي باش تنقولو، تيقولوا الأطباء على الصعيد العالمي التقليص وتخفيض عدد وفيات الأمهات ممكن، وخاصو يكون- يا للأسف–وأنا متفق معاك- كما أشرت، السيدة المستشارة، هاذ الوضع يعكس صورة صارخة لمدى التأخر الحاصل ببلادنا، فجميع الحكومات بدات في هاذ الاتجاه هذا، إشكاليات وفيات الأمهات ببلادنا عندها جوج ديال الأسباب:

الأول، يتجسد في المحددات الاجتماعية اللي مثلا ما كاينش الطريق، التعليم، الوضعية الاقتصادية، العادات، التقاليد، ولكن هذا غير جزء. الجزء الأكبر هو مسؤولية وزارة الصحة، احنا نقولوها هي الخدمات الصحية، عدم الولوج السهل للمرأة الحامل، النقائص، الإختلالات اللي تيعرفها عموما هاذ القطاع.

فآش درنا كحكومة؟ الحكومات السابقة والحكومة السابقة بالضبط كانت اخذات بعض الإجراءات اللي احنا تنثمنوها وزدنا عليها مثلا، مثلا كانت مجانية ديال (la césarienne) اللي قررتها الحكومة السابقة مزيانة، فاحنا زدنا عليها كذلك مجانية التكفل بالمضاعفات الصحية، زدنا مجانية الفحوصات المخبرية، تكوين المولدات، كاين دابا قانون اللي صوتوا عليه هنا راه كاين في الغرفة الأولى القراءة الثانية، إعطاء الأولية للأوساط الفقيرة والمهمشة، واحد المخطط الوطني في ديسمبر 2013 اللي فيه 51 إجراء و6 محاور يعني باش تسريع وتيرة تقليص وفيات الأمهات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد أعضاء الفريق للجواب على رد السيد الوزير.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكرك على هاذ التوضيحات اللي اعطيتنا.

السيد الوزير،

وفيات الأمهات عند الولادة كان في المغرب قبل الحكومة السابقة 227 وفاة في كل 100 ألف ولادة حية، استطاعت الحكومة السابقة، السيد الوزير، باش تنقص من هاذ العدد ويرجاع إلى النصف ويرجاع 110 وفاة في كل 100 ألف ولادة.

السيد الوزير،

في 2013 كان هدف الحكومة ديالكم هو أن تصل إلى 50 وفاة في كل 100 ألف ولادة حية، يعني 300 وفاة سنويا، ولكن الملاحظ، السيد الوزير، هو أن من 2012، 2013، 2014، لم تخرجوا أي رقم على هاذ المعطيات هذا.

السيد الوزير،

يظهر أن الحكومة ليست لها الجرأة لإخراج الأرقام للرأي العام، لأن من 2012، 2013، 2014 ما اعلنتوا حتى على شي رقم، والسبب هو أن الوفيات في ارتفاع، السيد الوزير، ما هياش في انخفاض.

السيد الوزير،

هاذ الأرقام كيفاش بغيتوها ما ترتفعش؟ وأنا غنعطيك مثال حي من وزان.

السيد الوزير،

الإقليم فيه 16 جماعة وبلدية، فيه مولدة واحدة، طبيبة ديال الولادة واحدة، واحد طبيبة تخدير، ما كاينش إنعاش، أغلب الحالات اللي ينتقلوا لشفشاون، ينتقلو لشفشاون، السيد الوزير، راه ما بين وزان وشفشاون أكثر من 70 كيلومتر، كيفاش بغيتي هاذ المرا؟ بزاف ديال النساء ولدوا في الطريق، في (l'ambulance)، مع السائق ديال (l'ambulance)، واش هاذ الحالة، السيد الوزير، تتشرف بلادنا؟ هاذي في وزان، في المستشفى الإقليمي.

خارج المستشفى الإقليمي، تتلقى واحد المجموعة ديال المستوصفات فيهم قابلات، ماشي ما فيهمش قابلات، ولكن ما فيهمش قاعة ديال الولادة، ما فيهمش أسرة، لأن خاصنا نحتفظو بالمرأة 48 ساعة بعد الولادة.

واحد المجموعة ديال المستشفيات ما فيهاش، السيد الوزير، حتى الآليات باش نعقمو (le matériel) ونعطيك مثال حي من جماعة "عين بيضاء"، ما فيهاش جهاز باش نعقمو الآليات، كيفاش بغيتي، السيد الوزير، هاذ العدد ديال الوفيات ديال الأمهات ما يرتفعش؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على تعقيب السيدة المستشارة فيما تبقى لكم من الوقت، لكم الكلمة.

السيد وزير الصحة:

لا، بعجالة، فيما يخص الأرقام، لا هاذ الحكومة لا الحكومة اللي دازت ولا اللي قبلها ما خرجت الأرقام، غيرباش نكون واضح، هاذ الأرقام راه تديرهم المنظمة العالمية وتديرها منظمات أخرى، ارتأت هاذ السنة المنظمة أنه تبدل–هي اللي ارتأت هاذ الشي ماشي احنا–على الصعيد العالمي تبدل طريقة الاحتساب، فالنقاش كاين ماشي شي حاجة خبعناها.

ثانيا، الرقم ملي تيخرج دابا ما خاصوش يتحسب على شي أحد، واخا يخرج دبا الرقم ديال هاذ السنة ما يتحسبش على هاذ الحكومة، راه مناين تدير الدراسة تترجع 10 سنين للور، ما تبقاش حيث خرج اليوم الرقم وأنا كاين وزيروغنقول أنا غادي نفرح، لا. راه حتى الحكومة السابقة غتكون خدمت فيه مدة 5 سنوات إلى آخره.

ثانيا، مثلا هاذوك الأمثلة اللي تتعطيني فيما يخص (l'ambulance) ولدت، هاذي مسائل فرادية كاينة، تنشوفو غير اللي ولدات في (l'ambulance) ما شفناش مثلا في نفس المستشفى غيكونوا ولدوا 16.000، ما تندويوش عليهم هاذو.

شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى السؤال الآني الرابع الموجه كذلك من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للسيد وزير الصحة، حول "موضوع غياب سيارات الإسعاف بالعديد من المستشفيات والمراكز الصحية"، فالكلمة لأحد أعضاء الفريق لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد لشهب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

السيد وزير الصحة،

يعرف قطاع الصحة عدة اختلالات، سواء على مستوى البنية التحتية أو الموارد البشرية أو الخدمات الاستشفائية، من بين هذه الاختلالات نذكر مشكل سيارات الإسعاف، التي يبقى عدد منها خارج

الخدمة لأسباب مختلفة، النموذج إقليم وزان، نعطيكم مثال، السيد الوزير، وعاد ندخل للسؤال، نموذج إقليم وزان المستشفى ديال وزان بحال شي منطقة ديال العبور، يعني الإقليم كامل كيجيوا، ملي كيبغيوا يتنقلوا هاذ الناس يمشيوا للمستشفى اللي هي الشاون ولا تطوان ما كيلقاوش فين يمشيو، هاذو هما ثم باش جا السؤال ديالنا.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير والإجراءات والخطة التي وضعتموها باش نحلو المشكل ديال سيارات الإسعاف؟

اسمحوا لي على الارتباك هنا، أول سؤال ديالي في البرلمان، لأن ابغينا كيفاش نحلو المشكل ديال هاذ سيارات الإسعاف، مع العلم كتعرفوا سيارات الإسعاف اللي عندنا في إقليم وزان 6 ديال السيارات وسائق واحد هو اللي كاين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

لا.. شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، نقل المرضى في المنظومة الصحية هو مهم جدا، وقلت من أولويات جميع الوزراء وجميع الوزارات، لأن ما يمكنش خدمات صحية بدون نقل صحي عموما.

فأولا اقتناء سيارات الإسعاف، إلى حدود الساعة وزارة الصحة، ماشي غير ديال هاذ الحكومة اللي تنقولو هاذ الرقم منذ خلينا اللي تهرست، اللي طاحت، 1461 سيارة إسعاف، 1461، هاذ 1461 سيارة إسعاف من 2012 نهاركانت.. نقلت 530.185 مريض.

زائد على 1461 سيارة إسعاف، كاين 393 وحدة استعجالية متنقلة اللي شراتها هاذ الحكومة تدريجيا، 393 هي السيارات الكبرى اللي نقلت بالضبط 4075 مريض في خطر. هاذي فيما يخص.. ما تنحسبش ديال الجماعات وديال القطاع الخاص، غادي نرجعو لهاذ الموضوع.

النقطة الثانية من بعد سيارات الإسعاف، كاين النقل عبر الجو، كاين 4 مروحيات، غير كافي. إلى حدود اليوم هاذوك 4 ديال المروحيات واخا كل ما يقال نقلو أكثر من 502 بالضبط مريض في حالة خطيرة جدا اللي تفاداو الموت.

كاين كذلك باش الناس ما يجيوش كاين مستشفيات متنقلة اللي كتمشي للمناطق النائية.

النقطة الثالثة كاين الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يخص هاذ سيارات الإسعاف اللي خاصنا نستفدو منو، ربما في وزان كاين مثلا، المثل ديال الرحامنة، كاين المثل ديال الجديدة، وعما قريب غيكون في الدار البيضاء الكبرى، وغيكون كذلك في خريبكة.

كاين تشجيع الاستثمار في مجال سيارات الإسعاف، القانون اللي وجدناه اللي هو الآن في الأمانة العامة للحكومة باش كيأكد على المعايير التقنية ديال سيارة الإسعاف، على التعرفة القانونية ديالها إلخ، فهاذ الشي كيتحل في إطار شراكة بين الجماعات، بين الجهات وبين الوزارة، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لصاحب السؤال للتعقيب على جواب السيد الوزير، لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد لشهب:

شكرا السيد الوزير.

اعطيتنا أرقام مهمة جدا، ولكن الواقع كيختلف، الواقع كيتخلف، نعطيك مثال ديما وزان لأن وزان اللي عندي عليها دراية بزاف، كاينة الجماعات كيتوفروا على سيارات الإسعاف اللي كيرجع الفضل للمبادرة البشرية، كتنقل هاذو كتجيب من وزان، ولكن وزان كيقولوا ما عندناش سيارة الإسعاف، عدد ديال الناس كيموتوا لأن ما كيتنقلوش، هذا واقع، خاصنا نآمنو به.

أنا سؤالي ما جاوبتنيش عليه، بغيت نسولكم أنتما مقبلين على قانون ديال المالية، 234 سيارة غتشريوها، هذا ما لقيتوش السائقين ديالهم، كيفاش أنتم غادي تدبروا الأمور ديال 234 سيارة أخرى اللي غتجي؟ هاذ ما هما 6، ما يقرب على سنتين وهما مبلاصيين كيتفرجوا فيهم، كيجيو يتصوروا معهم المسؤولين كما.. هذا واقع، هذا واقع. يعني إقليم وزان مهمش لواحد الدرجة فوق ما كتتصور، فوق فوق ما كتتصور أنت السيد...

ابغينا منكم، السيد الوزير، كنطلبو منكم تقوموا بشي زيارة مفاجئة، راه الفوضى تما في وزان، فوضى إلى ما كنتيش تعرف الفوضى، راه كاينة فوضى لا في التسيير لا في التدبير لا في الأمور.

بالإضافة، السيد الوزير، ابغيت أنا تعطيني بالضبط هاذوك السيارات اللي مبلاصيين تما ما يقرب على سنتين آش كيديروا؟ حابسين، جا التصريح ديالكم، السيد الوزير، بعدة لقاءات ودابا قبل ما نطرح السؤال ديالي قلتوا أنتما الوزارة ما قاداش تبني وتشري الأرض، واش ما قداش توظف سائقي سيارات؟

على الأقل، على الأقل، نتفاداو هذاك جابتو جماعة معينة، جابت مريض في حالة خطيرة، يجي للمستشفى ديالو وياخد العلاجات الأولية،

اعلاش ما كيتداواش؟ هذا مشكل آخرولكن ما ندخلوش لو، وغندخلو لك السيد الوزيرلأن هذا لابد ما نقولوه، إقليم وزان، بصفة إقليم وزان فيه أطر، مشكورين، جبتوهم، ولكن ما كاينش الآليات ديال العمل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في حدود ما تبقى لكم من الوقت للتعقيب على ما جاء على لسان السيد المستشار.

السيد وزير الصحة:

لا، ما غاديش نعقب، هاذ الشي اللي قال يعني الأمثلة اللي اعطا صحيحة على الصعيد الوطني، وقال المشكل ديال وزان دائما كنا كنتناقشوه، لا الأسبوع الفارط ولا هذا فيما يخص المستشفى، اللي، إن شاء الله، عما قريب غنبداو الدراسات ديالو، لأن اعطاونا الأرض، لأن اليوم شفت السيد البرلماني المحترم اللي قال لي راه الأرض موجودة، فاحنا غنبداو بعجالة.

لا، اللي بغيت نقول ملي تدوي على المناصب المالية، راه خاصنا يد في يد شراكة، راه منصب مالي لوزارة الصحة منصب مالي. دير.. اعطيه لطبيب ولا قابلة ولا فرملية اختار ولا سائق، أنا ماشي ضد السائقين بالعكس يستاهلوا كل خير، ما أحسن؟ واش ذاك المنصب مالي نديروه، نعطيوه ل (gynéco) ولا نعطيوه لقابلة ولا نعطيوه للسائق؟ عاونونا، الجماعات ما يمكنش.. نديرو يد في يد، ما..، يعني نتعاونو، منصب مالي خليه، ونديرو في الأطر الطبية والشبه طبية.

فيما يخص السائقين، أنتما زعما تحاولوا تعاونونا لأن السائق ما تيحتاجش شي تكوين فيما يخص..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الخامس الموجه لكم كذلك، السيد الوزير، حول موضوع "الإستراتيجية الصحية في الأقاليم الجنوبية"، قد جاء من طرف الفريق الاشتراكي، فليتفضل أحد أعضاء الفريق لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

ما هي خطتكم والتدابير اللازمة لتنزيل الإستراتيجية والخريطة الصحية على أرض الميدان واقعيا وفعليا في المناطق الجنوبية؟

وكذلك، السيد الوزير، ربطا بالأسئلة السابقة، أشنو كتقولوا في واحد الشريط فيديو تداولته مجموعة من مواقع التواصل الاجتماعي وموقع "كود" حول السيدة اللي ولدات حدا السبيطار ديال الحي الحسني وكذلك أوطاط الحاج ديال واحد شهرونصف هاذي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على سؤال السيد المستشار.

السيد وزير الصحة:

دابا تتدوي لي على المناطق الجنوبية، تتقولوا مستشفى الحسني في الدار البيضاء، الدار البيضاء راه ما تنعرفهاش في المناطق الجنوبية، هاذي مسائل عاود ثاني نهار ابغيتي نتناقشو أجي عندي ولا نجي عندك، ونتناقشو ونعطيك النقط، ماشي بهاذ التشهير بهذا. أنا تيبان ليا.

مثلا، المناطق الجنوبية كنت جاوبت عليها، ومن حقك أنه غادي نجاوبك كذلك، تنقول لك مجهود الحكومات المتعاقبة، المغرب كلو بقيادة صاحب الجلالة، مجهود جبارفيما يخص المناطق الجنوبية .

فيما غنبدا بالموارد البشرية، 2013، 2014، 2015، كل سنة أكثر من بين 400 و450 منصب مالي ديال هاذ الجهات إلى حدود اليوم، كاين 2898 من المهنيين إلى حدود 2015.

فيما يخص البنيات التحتية والتجهيزات البيوطبية، اتفاقية شراكة أمام صاحب الجلالة في إطار النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية.

تتعرف جهة العيون–الساقية الحمراء، اللي هما مركزصحي جامعي ب 500 سرير، والوحدات الأخرى بمليارو471 مليون درهم.

جهة كلميم-واد نون، بناء مستشفى جهوي ديال كلميم الجديد، بناء مستشفى جديد ديال إقليم سيدي إيفني ب 531 مليون درهم، جهة الداخلة-واد الذهب، كذلك 44 مليون درهم .

يعني كاين مجهود فيما يخص الموارد البشرية، كاين مجهود البنيات التحتية والتجهيزات البيو طبية، غيركاف، أنا متفق معك، اختلالات، مشاكل، نقائص، أنا متفق معك، وليني تدريجيا راه كلها، يعني (la bonne foi) لا ديالنا ولا ديالكم كاينة باش نمشيو في اتجاه..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار، للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الوزير.

فينك، أودي السيد الوزير، باش نتشاورو معك؟ اعيطنا لك مرارا، أنت ما عمرك حطيتي رجلك في كلميم من نهار جيتي لهاذ الحكومة إلا مرة واحدة ملي مشيتي تعزي في هاذيك السيدة ديال الزاك.

راه أنت اللي ما كاينش، ألسيد الوزير، وكنقول لك، ألسيد الوزير، راك كتعاود لخرايف في هاذ البرلمان، نقولها لك بكل واقعية، راه غادي نعاود اللي كال قبيلة السي الوفا في البرلمان، واش هاذ الشعب في كوكب، والحكومة في كوكب آخر؟

واش بغيتي نهضر معك بالمعقول، راه أنت ما كاينش، خاصك تعرف فين كتتعامل مع تنزيل الخريطة ديالك، هاذ المستشفيات اللي كتقول، راه هللتوا بها مرارا، ماكاين منها حتى شي حاجة، ونااديت في هاذ المنبر ونااديت من مجموعة من المنابر الأخرى.

والله العظيم إلى خاص هاذ القطاع يتحول للجيش، لأن لولا مؤسسة الجيش في المناطق الجنوبية – نقولها لك–راه كانت كارثة، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، هاذ الشي اللي كتقول على هاذ المستشفى ديال إقليم سيدي ايفني، اللي كتهضر عليه، واش عرفتي واخا يتبنى وما.. شوف آش من عام غيتبنى، أنا كنقول لك لأن ديال بويزكارن راه تبرمج في عهد السي بيد الله، وما خرج للوجود حتى لهاذ الشهورات اللي فاتت..

الله يجازيك بخير، ألسيد الوزير، واش كتعرف في منطقة من مناطق سيدي إيفني اللي هي "مجاط" ولا "آيت رخا" ولا "الخصاص" إلا بغاوا يدوزوا لإيفني خاصهم يدوزوا لتزنيت، والمستشفى ديال تزنيت كيرفض يستقبلهم، خاصهوم يدوزوا لإيفني. شحال خاصك من طريق؟ وا فين هو التنزيل ديال هاذ الشي؟

عمالة إقليم أسا الزاك، الجماعات ما كيتوفروا على طبيب واحد، كذلك هاذ المناطق الجنوبية بكاملها، إقليم كلميم، هاذ المستشفى الجهوي راه ما منو حتى شي حاجة، غا الهضرة كتهضرو، عنقولها لك، وهاذ المستشفى راه شوف نعطيك الأرض ديالك، راه ماشي الأطباء اللي خاصين، مجموعة من الأطباء، 45 طبيب مختص في كلميم ما كيديروا حتى شي حاجة، 45 طبيب مختص ما عندوش فين يدير العمليات، ما عندوش فين يدير الاستقبال، وهللت مرارا بأن المنظومة المحلية ما كتخدمش معك.

أنا كنقول لك، السيد الوزير، احنا قدمنا ودرنا مهندس وخلصناه على المستوى المحلي باش يدير الخدمة ديالو، نتساعدو ولكن انتما ما كاينينش.

وأكثر من هذا، قدمنا باش نديرو الدعم المالي، انتما ما كاينينش، ما كاينش مع من غتتجاوب، وكنقول لك، السيد الوزير: أقسم بالله، ماشي سوداوية في الحكومة، ومع السي بيرو، راه والله العظيم عيطت لو في السبت في (week end) وقدم الواجب ديالو، ووزراء آخرين من جميع الأحزاب المكونة للحكومة، ولكن في عهدك، والله وبالله وتالله إلى رجعت التدني ديال مستوى ديال هاذ الخدمات، أقسم بالله على هاذ الشي اللي كنقول لك، في عهدك عرف قطاع الصحة تدني خطير جدا.

السيد الوزير،

سير.. كيداير، سير للعالم القروي كيداير، وطل إلى كان مقر الجهة أنت ما عمرك وصلتيها، فين غتوصل؟ غتوصل للعالم القروي؟ اسمح لي، السيد الوزير، راك أنت في عالم والشعب في عالم آخر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم بعض الثواني للتعقيب على جوال السيد المستشار.

السيد وزير الصحة:

لا، السيد المستشار، جاب لي الله راك أنت في كوكب المريخ، أنت ما شي في المغرب، نقول لك اعلاش؟ ابحال اللي دويتي غندوي معك وتسمعني حتى انت، إلى جات على خاطرك، أنا اللي تدوي معي بهاذ الطريقة مشيت للداخلة 5 مرات، للعيون 3 مرات، آسا الزاك مرة، السيمانة الفايتة كانوا المدراء في كلميم-واد نون، جميع الاجتماعات أنت ما حاضرش، أنت غائب، أنت تتجي للبرلمان باش توري للشعب الناس ديال الجنوب، اسمع لي..

السيد الرئيس،

خاصني تعطيني وقتي لأن تيقاطعني.

أنت في جميع الاجتماعات ولو حضور واحد، غائب. تتجي هنا وتبقى تغوت باش يسمعوك بأنك تدافع، غائب، غائب، غائب، جيت لتما ما كنتيش.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، السيد المستشار، السي بلفقيه، السي بلفقيه، الله يخليك.. السيد المستشار.. السيد المستشار، الله يخليك، السيد المستشار، السيد المستشار، الله يخليك، السيد المستشار، السي بلفقيه، السي بلفقيه، السي.. الله يخليك.

السيد وزير الصحة:

آ ودي يا الديمقراطية، يا ودي اسمعني، أنت تغوت، أنا ما ندويش.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم، السي بلفقيه، السي بلفقيه، الله يخليك.

راه احنا في مؤسسة ديال الحوار، الحوار بانضباط والاحترام المتبادل، كل واحد عليه أن يسمع صوت الآخر.

الله يخليك الكلمة راه معطية للسيد الوزير، السي بلفقيه. الله يخليك، السي بلفقيه.

السيد المستشار.. الله يخليك، شوية ديال الاحترام والهدوء، الله يخليكم، الله يخليك، الله يجازيك بخير، كانت لديك الكلمة فالكل كان ينصت إليك باهتمام كبيرواستمعنا بكل احترام، علينا أن نتتبع كذلك السيد الوزيرونعطيه الفرصة للجواب، هذه هي الديمقراطية وهذا ما دأبنا عليه دائما.

تفضل السيد أ الوزير.

السيد وزير الصحة:

دقيقة و50 ثانية.

السيد رئيس الجلسة:

(la régie) اعطيوه الوقت ديالو، السيد الوزير، ما تبقى له من الوقت.

الله يخليك، الله يخليك السي بلفقيه، إيوا شوية ديال الاحترام.

تفضل، السيد الوزير، خليوه شوية، الله يخليكم، الأمور غادية بهدوء، إيوا خليونا، هذا حوارمتكافئ، كل واحد يستمع للآخر.

احنا في واحد المؤسسة والرأي العام يتابعنا، علينا أن نحترم بعضنا، والخلاف راه في بعض الأحيان رحمة، والكل يستمع إلى الآراء والرأي المعاكس، تفضل السيد الوزير. تفضل أسيدي تفضل، تفضل.

تفضل أسيدي، تفضل.

السيد وزير الصحة:

لا، غيرباش نؤكد مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم، ردوا التوقيت اللي كان في البداية ديال السيد الوزير، الله يجازيكم بخير، تفضل، السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الصحة:

لا غيرباش نؤكد مرة أخرى، بحال اللي استمعت للسيد المستشار المحترم، يستمع لي، هوقال ما بغا بلا في عهدي بلا بلا، أنا تنحترمو.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل أسيدي، تفضل.

السيد وزير الصحة:

راني تنتفضل، راه تنتفضل، راه تنجاوب، غيرتنقول السيد المستشار المحترم غائب، ملي تنمشي لتما ما تيبانش، أنا تنقول لك شحال مشيت وتلاقيت مع السادة الولاة والسادة العمال، مع المنتخبين، هوغائب.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل الجواب في الموضوع.

السيد وزير الصحة:

راه تنجاوب. لا، هذا هوالموضوع لأن هومشى في هاذ الاتجاه خاصني نجاوبو في هاذ الاتجاه، ملي تنجيولهنا ما نبقاوش نوريوللناس بالغواة، أرى ماشي اللي تيغوت أكثر واللي تيبلبل وتيضرب في الطبلة أكثر هو اللي عندو الحق، لا، أرى سمعني نسمعك، اقنعني نقنعك، عندك إستراتيجية أرى، ما بقاتش في الهضرة.

أؤكد أخيرا وأخيرا بأن السيد المستشارغائب، لا يمثل ذيك المنطقة تماما.

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا، السيد الوزير، الله يخليك، لا، لا.

السيد الوزير، الله يخليك هوممثل للمنطقة، ما عندنا لاش نزايدو هاذ المزايدات، الله يجازيكم بخير.

صافي السي بلفقيه الله يخليك، الله يخليك.

كل من يجلس في هذه القبة فهو يمثل الساكنة، وجاء بطريقة ديمقراطية، وعليه أن يدلي برأيه بكل ديمقراطية وحرية ونزاهة، وللسيد الوزيرله كذلك كامل الصلاحيات للإجابة على جميع الأسئلة.

شكرا الله يخليكم.

ننتقل الآن إذا سمحتم إلى السؤال الموالي، وهو السؤال الشفوي الموجه من طرف فريق العدالة والتنمية حول موضوع "توفيروتشغيل مراكز تصفية الدم وغسل الكلي" إلى السيد وزير الصحة، فليتفضل أحد أعضاء الفريق لبسط السؤال.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة أجد نفسي محرجا أن أطرح السؤال في هاذ الجو المشحون غير السليم في إطار الاشتغال في هاذ المؤسسة، هذه مؤسسة محترمة ينبغي أن تتبادل فيها النقاش بشكل سلس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، فريق العدالة والتنمية، عن توفير وتشغيل مراكز تصفية الدم وغسل الكلي؟

أشارت مجموعة من التقارير لواحد المجموعة ديال الأرقام، نريد من خلالكم تنوير الرأي العام.

التقارير تتحدث أن هاذ المرض تجاوز عدد المرضى أزيد من مليون شخص، وكل سنة ينضاف أزيد من 4000 شخص سنويا، والمعدل الدولي فيما يتعلق بالآلات ديال التصفية معدل آلة لكل 4 أشخاص. في المغرب مازلنا في حدود آلة لكل 13 شخصا.

نريد من خلالكم تنوير الرأي العام ومن خلال سياسة القرب الحديث عن المراكز. أعطي نموذجين كمثال: نموذج في "أكادير أنزا" في الحكومة السابقة تم تأهيل مركز لتصفية الدم وتم إغلاقه بعد أن جهز وتحول إلى مستوصف.

المركز ديال تاونات هذه سنتين تم تجهيزه وتم إغلاقه إلا بعد تقريبا واحد 3 أشهر ولا 4 أشهر بدأ يشتغل بشكل دوري.

نريد من خلالكم الإجراءات المتخذة في هذا الباب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، للرد على سؤال السيد المستشار. تفضل سيدي.

السيد وزير الصحة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على طرحكم هذا السؤال.

فإستراتيجية الحكومة فيما يخص التكفل بالقصور الكلوي النهائي ولا المزمن، كتركز على ثلاث محاور:

- المحور الأول هو تلبية طلبات تصفية الدم من الوزارة، إما في المستشفيات العمومية مراكز تصفية الدم، وإما شراء الخدمات من القطاع الخاص. إلى حدود اليوم حوالي 3500 مريض على الصعيد الوطني اللي الوزارة كتشري لهم الخدمات من القطاع الخاص، والآخرين يؤخذون في القطاع العام؛

- النقطة الثانية، المحور الثاني هو تشجيع وتطوير زرع الكلي، هاذ تطوير زرع الكلي هو النقطة المهمة جدا، وهو الحل ديال هاذ الشي. يا للأسف المغاربة ما كيعطيوش بزاف الكلي ديالهم، ما تيتساعدوش، وليني غادي منذ الاستقلال وصلنا لحوالي 320 زرع الكلي على الصعيد الوطني، هاذ الحكومة منذ 2012، 195 عملية زرع الكلي زايدة؛

- المحور الثالث هو الوقاية، لأن جوج أمراض هما اللي مهمة، السكري وارتفاع الضغط الدموي هما اللي كيتسببوا في هاذ الشي.

فيما يخص المركزين ديال تاونات تدشن في ديسمبر 2015، بدا كيشتغل في يناير في هاذ السنة هاذي، 12 مليون درهم، 15 آلة طبية، كيتكفل ب 28 مريض و38 مريض ديال تاونات كنشريوا لهم كذلك الخدمات الصحية بغلاف مالي ديال 3.5 مليون سنويا، كنشريوا لهم هاذ.. لكن في تاونات اللي شرتي لها كاين حوالي 31 كنظن 30 أو 31 مريض في لائحة الانتظار، اللي في إطار شراكة (l'achat) ديال (les kits) ولا نزيدو في شراء الخدمات من القطاع الخاص باش نحيدو علينا هاذي.

فيما يخص المركز اللي دويتي عليه ديال.. هذاك المركز كانت غادي تسيرو جمعية، وإذا بها هي ما بغاتش تسيرو، فاحنا ما عندناش الموارد البشرية، ما كناش مجهزين. في الأول كانت هي اللي بغات تسير هذاك المركز، فمن بعد تراجعت، حتى نلقاو حل، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا للسيد الوزير على الإجابة ديالكم، ونحن ننوه بالأداء الحكومي في هاذ الباب، رغم الخصاص مازال مهولا، بالخصوص في هاذ القطاع، لأن أي أسرة عندها مريض متعلق بتصفية الدم والكلي وإلا كتوجد معانات، لأن المصاريف المترتبة على هاذ الداء مصاريف مهولة.

أنتم تعلمون، السيد الوزير، أن التكاليف أحيانا تصل بين 800 حتى ل 900 درهم لكل حصة، بمعنى معدل ديال واحد 10 آلاف درهم، هاذ الشي غير فيما يتعلق بمستلزمات ديال التصفية، عاد الأدوية الأخرى المتبقاة.

بعض العمليات المتعلقة بزرع تلك الآلة (fistule)، هاذ العملية أيضا تقام بتكاليف باهظة تصل أحيانا بين 5 آلاف حتى ل 6 آلاف درهم.

الطبقات المعوزة والفقيرة بما فيها الطبقات الميسورة راه ملي كيكون هاذ المرض، راه كتولي في واحد الحالة لا تحسد عليها، وبالتالي المرجو المزيد من الدعم في هاذ المجال وأيضا التشجيع على التبرع بالأعضاء، لأن زراعة الكلي–كما أشرتم–مسالة أساسية ومهمة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم.. شكرا.

إذن، ننتقل الآن، إلى سمحتم، إلى السؤال الشفوي الموالي، وهو حول "التفاوت الحاصل في استفادة المواطنين من الخدمات الصحية بين جهات البلد"، هاذ السؤال المقدم كذلك للسيد وزير الصحة من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد السادة أعضاء الفريق لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة الزملاء المستشارين المحترمين،

كما قال قبل قليل الزميل من فريق العدالة والتنمية أن في هاذ الجو المشحون شوية كيصعب علينا أننا نركزو في مثل هاذ الأسئلة.

السي بلفقيه كنعرفو بالغيرة ديالو دائما التدخل في القضايا، خصوصا اللي كتهم المناطق الجنوبية، وحتى أنتما كنعرفو الغيرة ديالكم على الوطن ديالكم. وربما هاذي زاوية مختلفة في النظر ديال القضايا، نتمناو منك، السيد الوزير، تلطف الجو في هذه القاعة قبل مغادرتها.

وأمر للسؤال بإيجاز السؤال ديالي هو حول التفاوت الحاصل في استفادة المواطنين من الخدمات الصحية بين جهات وأقاليم المملكة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، للرد على السؤال، تفضلوا أسيدي.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فأنا جد متفق معك، متفق، صحيح على أن هناك تفاوتات وفوارق بين الجهات وداخل الجهات، وخاصة بين العالمين القروي والحضري والمناطق النائية والمناطق الجبلية، إلى آخره. فالوزارة تعمل كل ما في وسعها قدر المستطاع بطريقة تدريجية لتحقيق الولوج المتكافئ للخدمات الصحية.

أولا، غادي نسرد واحد 3 ولا 4 ديال النقط اللي تتبان لي مهمة:

فيما يخص، هذا على الصعيد الوطني، كنحاولو نمشيو في اتجاه مستشفيات جامعية لكل جهة، فأنت كتعرف منذ الاستقلال كانوا 4، الآن، تبارك الله، كاينين 4 مبرمجين ديال طنجة، ديال أكادير، ديال العيون، ديال الرباط إلى آخره، غاديين في هذا الاتجاه؛

ثانيا، منذ 2012 تم إحداث وتجهيز وتشغيل أكثر من 109 مؤسسة صحية اللي تزادت على الصعيد الوطني، أكثر من 3000 سرير؛

ثالثا، فيما يخص الموارد البشرية خاصة فيما يخص التكوين الشبه الطبي والطبي، فمقارنة هاذي 6 سنين ولا 7 سنين تزادت ب 75.1%، بالضبط 75% ديال التكوين للموارد البشرية، ومن هذه الموارد البشرية اللي تتخرج 38% كتمشي للعالم القروي، 38 كتمشي.

كذلك فيما يخص الأدوية، فيما يخص الأدوية اخذينا قرار كانت 30% وصلناها حتى ل 38% ديال ميزانية الأدوية تتمشي للعالم القروي، هذا..

كاين كذلك فك العزلة للمناطق النائية تنحاولو ما أمكن هما ما يقدوش يجيوا احنا تنديرو مستشفيات متنقلة، احنا تنمشيو ببعض المروحيات ماشي على الصعيد الوطني؛

كاين كذلك أخيرا هي أجرأة وتفعيل ديال الخارطة الصحية، القانون 34.09 اللي تدريجيا تتم الأجرأة والتفعيل ديالو.

هذا غير كافي، صحيح هاذ الشي لأن المستشفيات الكبيرة يا للأسف، المستشفيات الجهوية ملي تتبغي تبنيه تتبنيه دائما في المدن الكبرى إلى هذا، وليني تنحالو ما أمكن تدريجيا نخففو أكثر ما يمكن من العبء للمواطنات والمواطنين للولوج إلى الخدمات الصحية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم للرد على تعقيب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

هو أكيد أن المعضلة تتطلب وقت من أجل إيجاد حل لها، وخصوصا تنتكلمو على 45% مثلا اللي كتتواجد ما بين الدار البيضاء والرباط.

غير كاين بعض القضايا اللي هي مركزية، وتنبغي نحيلكم، السيد الوزير، على مركز علاج الأمراض العقلية والنفسية والإدمان بمدينة الزمامرة، وتتعرفو هاذ المركز بناه محسن، هذا شريك حقيقي لوزارة

الصحة، بقيمة ديال 6 المليون ديال الدرهم، وقبل من هذا المركز بنى المركز كذلك ديال تصفية الدم اللي مازال تيسهر عليه إلى حدود اليوم وتيخسر ما يزيد على 9 المليون ديال الدرهم سنويا، أقول 200 حالة اللي تتعالج، هذا شريك حقيقي، هذا بحال واحد العملة نادرة اللي خاصنا نعتنيو بها جميعا.

هاذ المركز ديال الزمامرة ديال الأمراض العقلية وقعتو الاتفاقية ديالو في السنة الماضية، اليوم جاهز موجود الكل كينتظر باش نتوصلو باش يلتحقو الأطر الطبية بالمركز، لكن لشهور لازال مقفل، تنتمناو، وهنا تنساءلكم، السيد الوزير، لا باسم الرقابة ولا المراقبة البرلمانية للحكومة، وإنما تنساءل فيكم روح المسؤولية والوطنية العالية ديالكم والغيرة ديالكم على قطاع الصحة باش تعطيو لهذا المركز هذا عناية خاصة، خصوصا أنه مبني في إطار الإحسان ماشي من ميزانية الدولة، يعني خاصو عناية ربما أكثر من المراكز اللي كتبنيها الدولة 100%.

وشكرا لكم، ونتمناو في الجواب يحمل البشرى للساكنة اللي كتنتظر الفتح ديال هذا المحل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إذا كان لكم ما تضيفونه للرد على السيد المستشار.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس.

جواب مقتضب جدا، كلمتين، الأولى واخا ما يبغيش يسمع سميتو، أنا تنعرفو هاذ السيد، الله يجازيه "الحاج البزيوي"، تنعرفو وراه استقبلناه الأسبوع الماضي مع المدراء باش نحلو هاذ المعضلة، احنا اللي اعيطنا ليه لأن شريك فعال، واحنا بغينا ومحتاجين لهاذ الناس والساكنة حتى هي محتاجاه.

النقطة الثانية هو تنتوجه للزميل ديالي المستشار، نطلب منك المسامحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، السيد الوزير، على هاذ الروح الرياضية.

تفضل، السي بلفقيه، ما فيها باس.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نحن لا يهمنا إلا قضايا المواطنين، مرحبا، والصالح العام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

على كل حال هكذا نكون قد أنهينا أو أتينا عل نهاية جميع الأسئلة الموجهة للسيد وزير الصحة، ونتقدم له بالشكر الجزيل على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى القطاع الموالي، وهو متعلق بالوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

وهناك السؤال الشفوي الآني الأول الموجه إلى السيد الوزير، حول تنامي ظاهرة الميز العنصري تجاه جاليتنا بأوربا، وهذا السؤال قدم من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد السادة أعضاء الفريق لبسط السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تنامت بشكل مخيف ظاهرة الميز العنصري تجاه مغاربة العالم، الشيء الذي نستنكره لأنه سلوك لا يمكن استساغه بالنظر إلى حجم التضحيات التي قام بها المغاربة في بناء أوربا.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات التي ستقومون بها لحماية مغاربة العالم من هذه الاستفزازات المتكررة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال الموجه إليه، اتفضل السيد الوزير.

السيد أنيس برو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، تنشكركم على هاذ السؤال، لأن في الحقيقة تيداول عند المغاربة سواء ديال الداخل ولا ديال الخارج.

هناك واحد الوضع معين اللي هو نتيجة في الحقيقة لعدة أسباب،

اللي ربما كاين اللي رجع ل30 سنة ولا 40 سنة للوراء، اللي السياسات ديال الإدماج والسياسات اتجاه المهاجرين بصفة عامة، ربما بعض الخيارات اللي اتخذت في ذاك الوقت كاين بعض النتائج ديالها الآن اللي تنشوفوها.

كاين كذلك ما هو مرتبط بالأزمة الاقتصادية ديال 2008، وكاين ما هو مرتبط بالأحداث الأخيرة كذلك، وكاين كذلك ما هو مرتبط بالمشهد السياسي الداخلي لهذه المجتمعات اللي عرفت تنامي بطبيعة الحال ديال عدد من أحزاب يمينية متطرفة.

اللي خصنا نفرقوه كذلك هناك هاذ الشعور ديال الجالية المسلمة بصفة عامة والمهاجرين بصفة عامة، اتجاه ما يحسون به في هذه المجتمعات، ولكن خصنا نفرقو ما بين السياسة ديال تلك الدول وما بين الرأي العام، ما بين المواقف ديال المجتمع المدني في هاذيك المجتمعات اللي تختلف بطبيعة الحال باختلاف المجتمعات، وفيها كذلك الآراء اللي تيعبروا عليها المثقفون ولا الجامعيون وممثلي الرأي العام بصفة عامة، باش كذلك ما نديروش واحد التعميم على جميع مكونات ديال هاذ المجتمعات، ماشي كلشي متفق على ما يقوم به بعض الجمعيات وبعض اللي تيقومو بالاستفزازات اللي تتكلمو عليها، هناك ناس اللذين يقولون ويعترفون بكل ما جات به الجالية وكل ما قدمته لهاذ الدول.

نعطيكم فقط واحد جوج ديال المؤشرات باش تعرفو، جوج ديال الدول مثلا وهي دول كبيرة في أوربا، عندك ما بين 19% و20% اللي تيقولوا بأنه هاذ المهاجرين يكونون مصدر إثراء كبير للمجتمعات ديالهم، وبالتالي كان عندهم واحد الدور كبير في المستوى اللي وصلو ليها، بطبيعة الحال كاين وحدين آخرين اللي تيرميو اللوم للآخرين.

بالنسبة لنا كاين جوج الأجوبة، كاين الجواب ديال المدى القصير جدا وهاذ الشي راه بدأ في الحقيقة مع يعني الحكومات ديال هاذ الدول مع المجتمع ديال هاذ الدول اللي تتقوم به الحكومة ديال بلادنا واللي تتقوم به التمثيلية الدبلوماسية والقنصليات ديالنا في مراكز في المجتمعات ديال الاستقبال، عن طريق بطبيعة الحال أولا حماية المغاربة ديالنا، حماية المساجد ديالنا إلى غير ذلك، حماية كذلك المقرات ديال الجمعيات ديالنا، هذا عمل تتقوم به هاذ الدول بطبيعة الحال بتنسيق مع التمثيلية الدبلوماسية ديالنا، وهناك كذلك ما يتعلق بكل الندوات والتحسيس والتعريف، شكون هو الإسلام؟ القيم ديالنا، الانفتاح ديالنا كذلك الناس محتاجين أنهم يعرفوا الحقيقة.

وكاين المدى البعيد غادي نتكلم عليه ربما على مستوى..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار للتعقيب على ما جاء في رد السيد الوزير، لكم الكلمة.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم ومجهوداتكم الجبارة التي تقومون بها لحل مشاكل الجالية والوقوف بجانبها والتواصل معهم والإنصات إليهم والانفتاح عليهم، منوها بالزيارة التي قمتم بها إلى مدينة (Montpellier) في شهر مارس الماضي، والتي تعيش جاليتنا فيها مشاكل لها خصوصيتها.

وإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار فخورون بما تنجزونه لأبناء الجالية، كما أننا فخورون بأداء الفريق الحكومي لحزب التجمع الوطني للأحرار داخل هذه الحكومة.

السيد الوزير،

لقد تنامت ظاهرة الميز العنصري بأوربا، حيث وقفتم على حادثة الاغتيال البشع لأحد المواطنين المغاربة بإسبانيا، والذي قام به أحد أشخاص البوليس، نفس الشيء يقع الآن بألمانيا وإيطاليا وفرنسا، الشيء الذي يتطلب منكم التدخل من أجل وقف ما يتعرض له المواطنون والمواطنات المغاربة المقيمين بالخارج، والتدخل العاجل كحكومة لتنبيه الحكومات الأوربية لخطورة الموقف، والذي يسيء إلى متانة وأواصر الصداقة التي تجمع بين الشعب المغربي والشعوب الأوربية وعلى رأسها فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وهولندا وغيرها من الدول.

السيد الوزير المحترم،

ومما فاقم هذه الوضعية ما تعانيه جاليتنا في مشاكل مع النقل، وأكيد أنكم على اضطلاع بين بما يرتبط بهذا الموضوع من غلاء لتذاكر السفر وخاصة النقل البحري والتعسفات التي يتعرض لها أبناؤنا في ديار المهجر، وصلت إلى ضرب مسافرين وتعنيفهم، ذلك أن الشركات الأجنبية تتعامل مع أبنائنا بشكل غير لائق ولا تحترم المسافرين، مثالا على ذلك الشركة الإيطالية (la GNV[2]) التي قامت بتاريخ 23 أبريل 2016 بإلغاء كافة الرحلات المبرمجة من ميناء طنجة والناظور باتجاه ميناء (Sète) الفرنسي، حيث أرغمت المسافرين على النزول في ميناء برشلونة دون تأمين المبيت أو حتى السماح لهم باستعمال مرأب السيارات، حيث قاموا بتهديد المواطنين الذين احتجوا وامتنعوا عن النزول من الباخرة، وعقابا لهم قام مسؤولو هذه الشركة في تحد سافر لكل الأعراف والقوانين بتسجيل المسافرين من السفر عبر الرحلات، وهي أساليب دنيئة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

[2] la Compagnie maritime italienne **G**randi **N**avi **V**eloci

إذن، الآن ننتقل إلى السؤال الموالي وهو حول "الاستعدادات لعبور 2016 للجالية المغربية المقيمة بالخارج"، الموجه كذلك للسيد الوزير من طرف الفريق الحركي، فليتفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخوتي المستشارات،

إخوان المستشارين،

لم تعد تفصلنا سوى أيام معدودة على انطلاق عملية مرحبا ل 2016 التي تؤشر على عودة أبنائنا ببلاد المهجر لقضاء عطلتهم بين الأهل وفي أحضان وطنهم، بعيدا عن هموم الهجرة التي ازدادت سوء بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعرفها أوربا.

ومن أجل تجاوز السلبيات التي عرفتها التجارب السالفة سواء من حيث طول الانتظار أو أثناء ختم جوازات السفر أو المرور عبر الجمارك وغيرها من الإجراءات، نود مسائلتكم السيد الوزير ما هي الترتيبات المتخذة من طرف الحكومة لإنجاز عملية مرحبا لسنة 2016؟

وما هو تقيمكم من التجارب السالفة العملية العبور؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

ابغيت نجدد الشكر ديالي للسيد المستشار، كيظهر لي السنة الماضية كذلك كان طرح سؤال بالنسبة عملية عبور 2015، وهذا تيبين الاهتمام ديال السيد المستشار بالجالية المغربية بصفة عامة.

نبدا بالشق الأخير التقييم ديال عملية ديال عبور يمكن لي نقول لك بعدا النقطة الأولى عملية ديال عبور في المغرب عملية نموذجية بالنسبة للدول اللي عندها جالية كبيرة في الخارج، عملية نموذجية تتقوم بها المغرب في هاذ قضية ديال عبور واللي تتحضى برعاية ديال جلالة الملك الله ينصرو، وهذي يعني حالة فريدة بالنسبة تتبين الاهتمام الكبير ديال بلادنا على أعلى مستوى بالجالية ديالنا.

النقطة الثانية وتتذكروا العملية ديال 2015، مرت في ظروف جد حسنة إلى قارنناها مع 2014 إن ما نطمح إليه أن نحسن دائما هاذ العملية ديال الاستقبال وديال الإقامة ديال المغاربة الموجودين في الخارج.

بالنسبة لهاذ السنة هذه ديال 2016 بدات عدة اجتماعات تحضيرية تنبداو بعدا بالتقييم ديال ذاكشي اللي داز باش نهيأوا 2016 هاذ اللجنة هذه الوطنية المكلفة بالعبور تترأسها وزارة الداخلية وفيها عدد من المؤسسات والقطاعات يعني المعنية بهاذ العملية وغدا 11 ماي، غدا إن شاء الله كاين اجتماع كذلك ديال هاذ اللجنة بعدما عقدت عدة اجتماعات وكاين لجنة كذلك مع الجانب الاسباني.

بالنسبة للنقل البحري واللي أساسي هو اللي كيخلق لنا المشكل اللي تتذكروا في 2014 واللي تمت المعالجة ديالو في 2015 ومر الحمد لله في ظروف حسنة، نفس العملية درناها الآن في 2016 حيث الآن مخطط ديال الملاحة يعبئ 23 باخرة اللي معبئة بالنسبة لهاذ العملية هذه، 11 منهم في ميناء طنجة المتوسطي ودرنا واحد الباخرة احتياطية كذلك باش نتفادو المشكل اللي عشناه في 2014.

كذلك من بين العمليات اللي تنقومو في هاذ المجال هذا، هناك ذيك القضية ديال الشباك الوحيد ديال المغاربة المقيمين بالخارج وذيك الدورية ديال رئيس الحكومة اللي تعممت على جميع المؤسسات والوزارات باش تسهل كذلك الولوج ديال المغاربة للخارج للخدمات الإدارية، وباش ما كذلك نمشي بسرعة، بالنسبة للجمارك يقومون بمجهود كبير كبير جدا، وهذه تنقولها لكم أمام هاذ السادة والسيدات المستشارين، مجهود كبير هناك يعني إرادة صادقة وقوية لتحسين دائما هاذ العمل، في هاذ المجال هذا وقطاع الجمارك راه قطاع أساسي فاعل أساسي...

تم تسجيل انخفاض في الشكايات الواردة على الوزارة بخصوص هذه القضية المتعلقة بالجمارك، كذلك هناك إحداث مصالح مكلفة بتدبير العلاقات مع المرتفقين من أجل ضمان وتجويد استقبال مغاربة العالم، العطل الإدارية ما بقاتش بالنسبة تعليق العطل الإدارية للموظفين خلال فترة الصيف، هذوك اللي تيشتغلو في الموانئ غادي يكون تضحية كبيرة حتى في السنوات الماضية لتعزيز الموارد البشرية بالمكاتب التي تعرف توافدا كبيرا لمغاربة العام خلال هذه الفترة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة لكم في حدود ما تبقى لكم من الوقت للرد على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا معالي الوزير على الإجابة والتوضيحات.

إلا أنه، السيد الوزير، كما تتعرفو أن هاذ الإشكالية ديال الإخوان ديالنا في الخارج والمجيء ديالهم للبلاد ديالهم فهووالانتماء ديالهم للوطن ديالهم لأنه شي حاجة كبيرة عند الإخوان ديالنا في المهجر، وبالتالي في هاذ العام بالخصوص خاص واحد التعامل خاص بهاذ الجالية هذه، وبهاذ الإخوان ديالنا اللي في الخارج، علاش؟ لأن كيفما تتعرفو الظرفية والمشاكل اللي عاشوها في هاذ السنة من خلال الأوضاع اللي حاليا كاينة في أوروبا فبالتالي هاذ الناس هذوا قدموا واحد العمل كبيروكانوا سفراء للمغرب في جميع الأوطان ديال أوروبا وكذلك في العالم، وبالتالي اليوم لهم الحق أنهم يجيوويلقاوواحد الخدمة مهمة في البلاد ديالهم

غادي نمشي لبعض المسائل مهمة جدا، السيد الوزير، فيما يخص الخطوط الملكية، وبالتالي كاين إشكال حقيقي وخاصكم تتدخلو بصفة ديال السيد رئيس الحكومة وعلى أساس إحل هذه المعضلة، مجموعة ديال الناس اللي مسنين مكيمكنش لهم يجيو في الطريق وبالتالي حتى (billet d'avion) يصعب أنه يخلصوه لأنه كتطلع التسعيرة ديال هاد (billet).

كاين الإخوان اللي في (Montpellier) اللي كنتمناو أنه في (Montpellier) تكون واحد الطائرة للراشيدية، كذلك تكون من (Lille) تكون لورزازات، على أساس أنه نخففو من هذه المشاكل ديال هاد الناس في المجيء ديالهم للمنطقة.

كاين إشكال كذلك في الطبع ديال (les passeports) ديالهم في مطار محمد الخامس، كيبقى واحد المدة طويلة إلى حليتو المشكل ديال العبور في (les ports) كاين مشكل في مطار محمد الخامس، وخاصكم تتدلخو، وهنا كنحيي الإخوان ديال الأمن والإخوان ديال الجمارك وكنعرفو الإشكاليات وكنعرفو التضحيات، ولكن هذا لا يهم أننا نمدو يد المساعدة لهاد الإخوان ديالنا اللي في الحقيقة كانوا دائما كيعبروا على الانتماء ديالهم لهذه البلاد هذه واللي كان دائما فوق ما بغيناهم كنلقاوهم، واللي العملة ديالهم دائما المغرب هي الثانية من بعد ديال العملة ديال.. وبالتالي السيد الوزير لابد التدخل، والتدخل الحقيقي في هاد المسألة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا.

إذن، الشكر موصول لكم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وبإذنك ننتقل للقطاع الموالي وهو قطاعه وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، وهناك بخصوص هذا القطاع ثلاث أسئلة آنية، أولها موجه إلى السيد الوزير حول الإجراءات والتدابير التي سطرتها الوزارة للتخفيض من معدل البطالة ولتشجيع الشغل وذلك من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل أحد السادة أعضاء الفريق لبسط السؤال، تفضل السي أبدوح.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة الزملاء والزميلات المحترمات،

السيد الوزير المحترم،

الموضوع يتعلق بالأرقام أو بنسب البطالة في المغرب، هذه المعضلة اللي هي في الحقيقة معضلة عالمية لأن الجميع يهتم من أجل تخفيضها، والمغرب كذلك يسعى في هذا الاتجاه نظرا لما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

وبالتالي فقد سجلت المندوبية السامية للتخطيط أنه كان هناك ارتفاع وصل إلى 10.1 نقطة، ثم كذلك أن عدد العاطلين بلغ في المغرب حوالي 1.200.000 شخص وشهدت الفترة الأخيرة تزايد ديال 66.000 عاطل، الشيء الذي يقلق حقيقة ويعتبر مؤشرا جدير بالاهتمام وبالتالي لابد من العمل على ألا يرتفع هذا الرقم في المستقبل.

لهذا، السيد الوزير المحترم، نسائلكم عن ما هي الإجراءات والتدابير والسياسات والاقتراحات التي تعتزمون القيام بها في هذه الآونة الأخيرة من هذه الولاية؟.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد الوزير من أجل الرد على أو الجواب على السؤال.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ابغيت في البداية نشكر السيد المستشار المحترم على طرح السؤال، بكل صراحة على الطريقة الموضوعية التي طرحت بها، قلتم في بداية السؤال أن هي وضعية يعني آفة دولية لا تهم المغرب فحسب، بل تهم المنظومة الدولية، وأنا أشكركم على هاده..

فحينما نناقش القضايا المصيرية لشعبنا ينبغي نناقشها ببرودة دم وبموضوعية وبكل تجرد، أشاطركم الرأي وأقولها دائما معالجة إشكالية البطالة من بين القضايا المعقدة للغاية، كنشتغل على واجهتين لا ثالث لهما.

الواجهة الأولى هي النموثم النمو، لأن لا مجال يعني مكاينش إمكانية ديال خلق فرص الشغل من غير النمو.

المعالجة الثانية، وهي ما نسميها بالسياسات النشيطة للتشغيل، فهاذ المجالات كلهم..

فيما يخص النمو احنا حققنا في هاذ الولاية في 4 السنين الأخيرة معدل النمو ديال 3.8% مكننا باش نحققو ونشغلو 66.000 كمعدل ديال..

ومن الناحية السياسة النشيطة للتشغيل كما تعلمون، السيد المستشار، أن أولا حسننا من السياسات اللي كانت قائمة منذ 2006 وهي معروفة،من قبيل "إدماج" من قبيل "التأهيل" الآن يعني كنجربو سياستين جديدتين ديال "التأطير" و ديال "التيسير" إلى غيرذلك، هاذو هما..

بالطبع الحمد لله أن أولا، معدل البطالة معرفش تفاقم، بقى مستقر في حدود 9 و10%، الأرقام اللي قدمتها الأخيرة ديال المندوبية السامية للتخطيط ديال الفصل الأول هو 10% ديال معدل البطالة اللي هي تقريبا نفسها هي ما سجل في الفصل الأول من سنة 2015، 9.9%، لأن احنا كننتظرو يمكن لنا نحكمو على النتائج من خلال نتائج ديال آخر السنة، ديال آخر السنة 2015 كانت 9.6% ونتمناو إن شاء الله نكملو واخا سنة صعبة، ولكن نظرا للإصلاحات القائمة وأساسا أجرأة ديال الإستراتجية في ميدان التشغيل، وأساسا كذلك المشروع المهم، الكبير ديال إصلاح منظومة التكوين المهني اللي هي حقيقة غادي يكون لنا واحد مليون نتاع المواطنين بواحد قيمة مالية ديال 65 مليار ديال الدرهم في غضون 5 سنوات الآتية، واحنا خصنا نشتغلو جميع هذا أمر يهمنا جميعا كشعب أي كان موقعنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد أعضاء الفريق من أجل رد على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

كنشكروكم على التوضيحات ديالكم وأننا نناقش البطالة والتفاقم العددي الذي أصبح وباء، كل الدول حتى المتقدمة تتأسف وتحاول الهروب منه.

غير أن سؤالي اليوم، السيد الرئيس، سأحاول أن أتناوله بطريقة أخرى.

اليوم، أصبح هاجس المغاربة وجل النقابات هو الحفاظ على مناصب الشغل، أرى لنا غير هاذو اللي كاينين اللي كياكلوا الخبز نحاولو ندافعو عليهم ما يخرجوش للزنقة وينضافوا للعدد.

وأعطي مثل، عندي جبل عوام أو عندنا مغاربة، عندنا جبل عوام، راه أكثر واحد العدد هائل راهم في (le fond) راه 800 مترتحت الأرض، من يوم الاثنين واللي اليوم كنلتمس من المجلس كلنا نتضامنو معهم، وكنوجه النداء ديالي للسيد الوزير بنضالاته ووطنيته أن يسارع في إيجاد حل لإخراج هذه المجموعة، أكثر من 200 عامل راه في (le fond)، فألتمس المساعدة ديال الناس اللي معتصمين في جبل عوام، تيغزة، خنيفرة، وهذا غتبقى وصمة عار ديال ذيك (la mine) ديال ذاك المنجم اللي كل مرة كنلقاو هاذ الكوارث بحال ما هكا، ما بغيتش نهضر على عدد الموتى اللي ماتوا.

شكرا السيد الوزير.

أستسمح السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير،

لازالت لديكم بعض الثواني يمكنكم استغلالها من أجل التعقيب على ما جاء على لسان السيد المستشار.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

في بعض الثواني، فقط بالطبع، لا يمكن إلا أن أضم صوتي إلى صوت السيد المستشار المحترم، لنعبر جميعا عن تضامننا مع العمال اللي كيتعرضوا للطرد أيا كان موقعه.

وتكلمنا في الأسبوع الماضي على المغرب الحديث، (Maghreb Steel) ، ومازال ما تحلش المشكل، وكاينة قضايا أخرى.

فهاذي إشكاليات، يعني بكل صراحة ماشي.. احنا عندنا نية صادقة وكنشتغلو، وتدخلنا حتى في هاذ المسألة ديال جبل عوام راسلت بعض الجهات، وسأستمر معك، باش نستعمل كلمة النضال من أجل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل للسؤال الشفوي الآني الموالي، وموضوعه "مدى جدية الحكومة في التعاطي مع الحوار الاجتماعي"، قد قدم من طرف فريق الأصالة والمعاصرة للسيد الوزير، فالكلمة لأحد أعضاء الفريق مشكورا

لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين والمستشارات،

أمام استمرار التجاهل الحكومي، السيد الوزير.. أمام استمرار التجاهل الحكومي المتعمد للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة لعموم الأجراء، وعلى ضوء الغموض الذي يلف الحوار الاجتماعي، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول خلفيات هذا الارتباك الحكومي وعدم التعاطي الجدي والمسؤول مع مختلف الشركاء الاجتماعيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أشكرك على سؤالك، وإن كنت لا أشاطرك الرأي فيما يخص تجاهل الحكومة، تجاهل الحكومة تنظن راكم تبعتوا في الآونة الأخيرة، كانت هناك عدة جولات ديال الحوار الاجتماعي، دامت ساعات وساعات، جزء منها أشرف عليه السيد رئيس الحكومة، وجزء آخر مر في إطار ما يسمى باللجنة التقنية.

وأقول لكم، السيد المستشار، أن الاجتماعات دامت لمدة 30 ساعة، ما كاينش تماطل، بل لأول مرة، ماشي أول مرة منذ 2011 داز الحوار على أساس جدول الأعمال كما وضعته المركزيات النقابية والفرقاء الاجتماعيين بما فيها (la CGEM[3])، تناقشنا كذلك مع الممثلين ديال العالم الفلاحي، لأن عندو أوضاع خاصة.

بالطبع لحد الساعة ما كاينش اتفاق نهائي، كاين تقارب في بعض القضايا، الحكومة قدمت واحد العرض لم ينل رضا النقابات، ونحن نتفهم ذلك، ولكن مازال الأمل معقود لمواصلة الحوار في أقرب وقت ممكن، ومازال حبل الاتصال لم ينقطع بعد، وأنا كنظن ما خاصناش نكونو دائما متشائمين، خاصنا نكونو متفائلين ببلادنا، لأن مصلحة بلادنا باش نوصلو الحوار، مصلحة بلادنا كذلك باش النقابات تخرج قوية، ولكن مصلحة بلادنا كذلك باش تحتفظ على التوازنات ديالها، التوازنات الاقتصادية، التوازنات المالية راه حتى هي مهمة بالنسبة للآخر.

ومصلحتنا كذلك نحافظو على مناصب الشغل، ومصلحتنا باش نعملو كذلك باش نحاربو البطالة، نفكرو كذلك في هاذوك الناس ذاك المليون و200 ألف اللي شار لهم السيد المستشار اللي ما كيخدموش، هاذوك ما.. خاصنا حتى هما نفكرو فيهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الوزير.

في الواقع ملي تقال عندنا تجاهل الحكومة، لأن كاين الحوار، ولكن الحوار الذي لا يفضي إلى نتائج فهو مضيعة للوقت، لأن عندما نتحاور ماشي الحوار اللي فيه الإملاءات، إلى جيتوا واجمعتوا النقابات ويقول لكم غادي تديروا وغادي تديروا، عجبكم الحال ما عجبكم الحال برا، ليس بحوار.

الحوار هو اللي فيه التنازلات لا من طرف الحكومة ولا من طرف هذا القطاع هذا، وبالتالي الحوار راه مسألة أساسية، لأن إلى الأزمة، كاينة الأزمة الآن، لأن توقفت هاذ المسلسل ديال النقاش وديال الحوار، إذن كاينة أزمة الآن، وهاذ الأزمة الحلول لهاذ النقابات راه أعطوا للحكومة 7 أيام باش يمكن أن تستجيب لبعض الطلبات ديال الشغيلة ماشي تستاجب لكل شي، ولكن لبعض طلبات الشغيلة، إلى ما كاينش استجابة راه هاذ الحوار يؤدي إلى "ما لا تحمد عقباه"، يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي، وهاذ الاحتقان الاجتماعي له آثار على السلم الاجتماعي.

ثم كذلك هاذ الحوار راه "الحوار فضيلة"، ثم هاذ الحوار اللي كتديرو الحكومة ماشي كتديرو الحكومة على أنها زعما دايرة شي حاجة، راه الدستور ديالنا راه ينص على هاذ المسائل، الديباجة ديالو وواحد العدد ديال المواد تصر على أن جميع المسائل يجب أن تكون موضوع حوار وموضوع نقاش.

هاذ المواضيع كلها كيبان لنا على أن الحكومة فشلت فشل ذريع في هاذ الموضوع هذا، لأن ما وصلتشاي، لنتائج اللي هي ترضي التوازنات المالية، مزيان، متفقين، ولكن لابد أن ترضي كذلك هاذ الجموع الغفيرة من الناس المطالبين ب.. لأن حتى هاذ الحوار اللي.ما كاينش، راه يضعف في العمل النقابي.

إضعاف العمل النقابي وإضعاف النقابات راه مسألة خطيرة

[3] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc

بالنسبة للمجتمع ديالنا، وكتشوفوا حتى هاذ التشتت ديال النقابات، هاذ النقابات الفئوية، وهاذ الشي كلو شكون اللي جابو؟ جابو لأن النقابات الكبار الأصلية كانت الحكومة تحاربهم، ما كتعطيهومشاي باش تكون عندهم مصداقية عند الشغيلة ديالهم، وبالتالي، كيتفرتت هاذ الشي، كيتفرتت المجال النقابي، الشيء الذي يؤثر، يؤثر على مصداقية، ماشي غير النقابات، لأن عندما نؤثر على مصداقية النقابات آش كيقول المواطن؟ آش بغيت نمشي نصدع راسي مع النقابة؟ كيولي مسألة فئوية، وهاذ مسألة الفئوية لا يمكن للحكومة أن تتدخل مع مئات الفئات ومئات النقابات، لماذا؟ لأن أضعفنا الهيكل الأساسي ديال النقابات، وبالتالي، لابد للحكومة أن تسترجع، ولابد أن تفتح حوارا اللي هو موضوعي، ماشي حوار ديال الاملاءات، حوار موضوعي، ولابد لها أن تستجيب بشي حاجة لهاذ النقابات باش حتى النظرة ديال المواطن بالنسبة لهاذ النقابات، تكون نظرة إيجابية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم فيما تبقى لكم من الوقت، السيد الوزير، للرد على تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أنا كنحترم الرأي ديال السيد المستشار، ولكن لا أظن أن هاذ الرأي اللي عبرتي عليه، هو الرأي اللي كيعبروا عليه الفرقاء الاجتماعيين اللي شاركوا في الحوار.

حتى واحد الآن، ما توصل بكل موضوعية، بأن الحوار وصل إلى نقطة ديال الفشل. كون كان فشل، نقولها لك أنا الأول، علاش غادي نخاف؟ غادي نقول لك أننا فشلنا.

الحوار مستمر، قدمنا عرض حكومي لا بأس به، التكلفة ديالو 6 ديال المليار ديال الدراهم، ما قبلوهش النقابات، وأنا كنتقبل هاذ الأمر هذا.

ولكن، السيد المستشار المحترم... واش الحكومة..

أعتذر.. مزيان، ابحالي.. احنا ابحال بحال.

غير، نعطيك مثال بسيط، حيث كيجيو أرباب العمل، كيتشكاو، كيقول لك.. راه احنا ما قادينش نتحملو الزيادة في الحد الأدنى للأجور، راه إلى زدتو الحد الأدنى للأجور غادي نغلقو المعامل، واش احنا غادي نمشيو في هاذ الاتجاه؟

ثم هاذي مسألة بديهية، لأن النقابات كيدافعوا على حقوقهم، حقوق الشغيلة، وهذاك هو.. حتى أنا نقابي. هذاك هو الوجود ديالهم رهين بهاذ الشي، الاختلاف على العمال.

وغادي تكون مناسبة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا، شكرا السيد الوزير.

آخر سؤال شفوي آني موجه للسيد الوزير حول "موضوع نتائج وآفاق الحوار الاجتماعي"، هو من طرف مجموعة العمل التقدمي، فليتفضل أحد أعضاء المجموعة المحترمين لبسط السؤال.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

حضرات الزميلات والزملاء المستشارون،

سؤالنا، السيد الوزير، يتعلق بالحوار الاجتماعي الجاري حاليا بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين.

وكان بودنا أن هاذ السؤال والسؤال السابق ينالو جواب واحد، لأنه كيتطرقوا لنفس الموضوع، ولكن ما كاينشاي.

وقد عبرنا في حزب التقدم والاشتراكية، عن تثميننا لدعوة الحكومة لاستئناف الحوار، وعن ارتياحنا لتجاوب المركزيات النقابية، ودعونا إلى التحلي بروح المسؤولية والانفتاح والتوافق لتحقيق أقصى ما تسمح به مالية الدولة والوضع الاقتصادي لبلادنا من مكاسب لعموم المأجورين.

وأعتقد أن الحوار ليكون مجديا لابد أن يؤدي إلى نتائج وقرارات لها انعكاس على القدرة الشرائية للشغيلة.

فإذن، أين وصل هذا الحوار، السيد الوزير؟ وما هي نتائجه الملموسة الآنية وآفاقه المستقبلية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للتعقيب على السؤال.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

نتمنى كذلك أن تكون هناك وحدة الموضوع، باش يكون الخطاب متواصل، ولكن مع الأسف، أنا أحترم القانون والنظام الداخلي ديال مجلس المستشارين.

مواصلة للجواب اللي قدمتو للسيد المستشار، بغيت كذلك نقدم توضيحات إضافية، ربما للرأي العام، وبالنسبة للمستشارين كذلك :

أولا، ما كاينش فشل. هذا أساسا يجب أن نقربه.

ما قدم من عروض لا بأس به، محترم، ما شي لا شيء. مثلا، حينما نقدم الزيادة في التعويضات العائلية من 200 إلى 300 درهم بالنسبة ل 3 دالأطفال الأوائل، وحينما نقدم زيادة بالنسبة للأطفال الآخرين من 36 درهم إلى 160 درهم في الشهر، وحينما نقدم الزيادة في المنحة الأدنى ديال التقاعد من 1000 درهم إلى 1500 درهم، وحينما نقدم المنحة ديال الولادة من 150 درهم إلى 500 درهم، وكان بإمكاننا نمشيو أكثر إلى 1000 درهم، وحينما نقدم اقتراحات فيما يخص التعويض عن المناطق النائية، غير المشكل الأجرأة ما لقيناش كيفاش نديرو لها، وحينما نقدم إعادة النظر في الرواتب الدنيا ديال الموظفين أصحاب السلالم 9 فما تحت، إلى غير ذلك، وتيبقى المجال مفتوح للمناقشة في حدود–كما قلت للسيد المستشار المحترم–ما تسمح به إمكانيات بلادنا.

راه درنا مجهود كبير باش نحسنوونوفرو التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية لبلادنا خلال هذه الولاية، وماشي من حقنا، ماشي من واجبنا أننا نفرطو في هاذ التوازنات ونرجعو لنقطة الصفر.

المسؤولية الوطنية تقتضي أننا نمشيو على واجهتين: أولا، خاصنا نحميو المقاولة الوطنية، لأن بدون مقاولة راه مشى كل شيء، ما معنى حماية المقاولة؟ راه احنا في عالم التنافسية الدولية والعولمة، كاين المقاولات المصدرة، إلى زدنا في التكاليف ديال الإنتاج غادي تفلس، إلى فلست راه مشى كل شي، ما بقات لا زيادة في الأجور ولا يحزنون.

ولكن في نفس الوقت، كما قلت، وأنا أشاطركم الرأي، خاصنا كذلك نحرصو على الحفاظ على القدرة الشرائية، ولما لا إلى كانت الإمكانية تتسمح بتحسين القدرة الشرائية ديال المواطنين وديال الشغيلة اللي تستحق كل خير، لأن الشغيلة هما المنتجين ديال الثروات ومنتجي الخيرات، ولكن خاص بلادنا تعتني بالشغيلة، خاصها تعتني بالنقابة، كما قال السيد المستشار المحترم، ما شي من مصلحة بلادنا أننا نضعفو النقابات كمؤسسات ديال الدولة، واحنا تنعتزو بها وتنعتزو بالدور اللي تتقوم بها أساسا في الدفاع عن الوحدة الوطنية، أساسا في الدور اللي تتلعبو الدبلوماسية النقابية على الصعيد الدولي.

احنا في حاجة إلى نقابات، في حاجة إلى أحزاب، في حاجة إلى مؤسسات قوية، هذا هو المغرب اللي بغيناه، ولكن هاذ الشي كلو خاصو يتحمل مسؤوليتو، ما كاينش مزايدات.

السيد رئيس الحكومة، تيقول ليا جيبوا ليا مسائل معقولة نصادق عليها، كاع ما تجيوش عندي، ومن حقو لأنه عندو مسؤولية، وهو كذلك عندو مسؤولية أمام الشعب، وكل واحد تيلعب الدور ديالو، النقابات عندها مسؤولية كذلك تدافع على العمال، تدافع على المطرودين، إلى غير ذلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك، السيد المستشار، الكلمة لأحد السادة المستشارين للجواب.

الله يخليك أستاذة، الله يجازيك بخير، شوية ديال الإحترام، الأستاذة، الله يجازيكم بخير.

الكلمة للسيد المستشار للرد، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

الحوار الاجتماعي أداة حضارية لضمان استمرار التوازن وأحد الأعمدة الأساسية داخل الدول الديمقراطية، هو المقياس الجوهري الأساسي الذي تقاس به مدى حركية السلم أو المصعد الاجتماعي، فليس كلاما، لابد منذ حكومة جطو لما أعلن على أنه مشروعه الأول هو هيكلة الاقتصاد، قلنا في حزب التقدم والاشتراكية أنه ضرورة مأسسة الحوار الاجتماعي لأنه إحدى الآليات الكبرى المهيكلة للنظام الاقتصادي الحديث.

مع الأسف، حكومة السي عباس الفاسي سارت في نفس الاتجاه. نحن الآن في حكومة السي عبد الإله إبن كيران. لنا ما يكفي لإنجاح هذا المشروع، مأسسة الحوار الاجتماعي، مجلس المستشارين 5 نقابات، إضافة إلى فاعل أساسي، نقابة أرباب العمال، مجلس المستشارين يتحمل بالدرجة الأولى هذا الموضوع باعتباره من اختصاصاته بالأولوية.

أن كذلك حكومة السي إبن كيران الكل يشهد لها بأنها خطت خطوات كبيرة في المجال الاجتماعي، كيف يمكن أن لا نحقق، لا نمأسس لهذا الحوار الذي سيساعدنا جميعا، تمرنتم، تمرنت النقابة خصوصا في ..

أتمنى ونتمنى نحن على الأقل في حزبنا أن نخطو خطوة إيجابية ومتقدمة من أجل مأسسة هذا الحوار ليكون ضمانة للمستقبل في دوام الاستقرار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا.

وهكذا نكون قد أنهينا الأسئلة الآنية أو الشفوية الآنية الموجهة لكم السيد الوزير، فشكرا لكم على مساهمتكم القيمة.

وننتقل إلى القطاع الموالي والمتعلق بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بخصوص سؤالين شفويين، أولهما حول معايير الاستفادة من

برنامج "تيسير" لإمكانية توسيعه وتطويره، وهو السؤال الموجه من طرف فريق العدالة والتنمية للسيد الوزير، فليفضل أحد أعضاء الفريق لبسط السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

أسائلكم في فريق العدالة والتنمية، السيد الوزير، عن حجم برنامج "تيسير" ومعايير الاستفادة منه وآفاق توسيعه وتطويره وما تحقق مع هذه الحكومة فيه؟

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على السؤال، تفضلوا.

السيد خالد برجاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هاذ السؤال طرح في مناسبة سابقة، وأعيد التذكير ببعض المعطيات:

برنامج "تيسير" من برامج الدعم الاجتماعي، التي تقدمه وزارة التربية الوطنية والحكومة لتشجيع التمدرس والحد من الهدر المدرسي، ويستفيد منه الكثير من التلاميذ والأسر بمعايير تم تحديدها من طرف الحكومة السابقة.

وتحديد هاذ المعايير وتحديد المستفيدين من هذا البرنامج يتم عبر لجنة متعددة القطاعات، فيها وزارة التربية الوطنية وزارة الداخلية ووزارة المالية كذلك.

إذن هناك لجنة متعددة القطاعات تساهم في اتخاذ القرار وتحديد المستفيدين من هاذ المساعدات.

هناك معايير اعتمدت في هاذ الصدد ترتبط بالمعايير المعتمدة في برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بحيث أنه ترتبط بنسبة الفقر، بحيث يجب أن تعادل أو تتجاوز 30%، كذلك نسبة الهدر المدرسي التي يجب أن تعادل أو تتجاوز 8%، وقد مر هذا البرنامج بمرحلتين، بحيث تم تطويره في مرحلة ثانية لتوسيع المستفيدين منه، والآن هناك دراسة وهناك مجهود يبذل لتوسيع شريحة المستفيدين من هاذ البرنامج لتكون أكثر دقة وأكثر شساعة، بحيث يكون الاستهداف فردي وليس استهدافا جغرافيا وجمعاتيا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق من أجل الرد على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

طبعا نحن في فريق العدالة والتنمية لا يسعنا إلا أن نثمن المجهود الاجتماعي لهذه الحكومة، رغم معايشتها لظروف اقتصادية صعبة، ولكن هذا لا يمنعنا من طرح من ترتيب بعض الملاحظات:

أولا، نتساءل عن–وهذا ولم يأت في الرد–عن سبب التأخر الحاصل في أداء المستحقات للمعنيين، لأن هناك بعض المعنيين يتكلمون عن تأخر يعود إلى سنوات 2014-2015.

ثم أننا نتمنى أن يرتبط هذا الدعم دالبرنامج "تيسير" بمنظومة متكاملة، ترتبط بكل دعم اجتماعي، بما في ذلك (RAMED[4]) والمنح الجامعية، لأنه لا يعقل أن ندعم تلميذا لمواصلة التمدرس في المرحلة الابتدائية ثم نفس التلميذ قد يصاب بمرض–لا قدر الله–ويصيب أن أسرته غير معنية ببرنامج (RAMED).

ثم هاذ التوجه دربط الاستفادة بالحالة الأسرية والفردية هو أفضل بكثير من ربطه بنسب ومؤشرات الفقر على مستوى الجماعات، لأنه غادي يطرح إشكالا كبيرا جدا، نجد أسرتين متجاورتين، فقط لأن أسرة تنتمي لهذه الجماعة وأخرى لتلك، وهذه مستفيدة والأخرى محرومة، ثم أن هذا الدعم يجب أن يعاد فيه النظر ويتم ترقيته والرفع منه، ثم أنه على الأقل في المرحلة المقبلة بشكل استعجالي يجب التفكير في جماعات، مثلا هناك جماعات، نسب الفقر معروفة فيها مرتفعة، ورغم ذلك لا تستفيد من هذه.

لا يسعنا في الأخير إلا أن نسجل أن الدولة ديالنا، الدولة المغربية بهويتها التاريخية، بمقوماتها، بإسلاميتها، بهذه الحكومة الاجتماعية لا يمكن إلا أن تكون دولة رحيمة بأبنائها، أن تساعد الفقير العاطل على إيجاد فرصة عمل، أن تساعد التلميذ الفقير على مواصلة دراسته، أن تساعد المريض الفقير على الاستشفاء والولوج للخدمات الاستشفائية.

[4] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

وشكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير من أجل التعقيب على ما جاء على لسان السيد المستشار.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذه التوضيحات.

ولأعطيكم فكرة عن حجم المبالغ الإجمالية: هناك تقريبا في مرحلة 2008-2009 راه وصلت لـ 254 مليون درهم، وفي المرحلة الثانية 2014-2015 وصلت لحوالي 798 مليون درهم، إذن هذه مبالغ كبيرة، وهذه المبادرة هي استثنائية في المغرب، مقارنة بالكثير من الدول، ولكن هذا مجهود تبذله الدولة منذ سنوات، خاصنا نعترفو بهذه المسألة وغادي يتم التطوير ديالو باستمرار.

التأخر اللي وقع ناتج على إعادة الهيكلة ديال الأكاديميات والتقسيم الجديد الجهوي، بحيث عوض 16 أكاديمية ولات 12، هذا تطلب مجموعة من التدابير..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار،

لازالت لديكم بعض الثواني يمكنكم استغلالها للتعقيب، تفضلوا.

شي حاجة ما بقاش، الله يعاون، ياالاه.

ننتقل الآن إلى السؤال الموالي، الموجه كذلك للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، وهو حول موضوع "العناية بقطاع التعليم"، وهذا السؤال موجه من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد أعضاء الفريق من أجل بسط السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة الوزيرة،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

السؤال ديالنا حول العناية بقطاع التعليم في العالم القروي، غير بغيت واحد الأمر ما يتفهمش غلط، هو أن العناية بالعالم القروي ما معناهش على أنه زعما الحكومة مطفراه في العالم الحضري، غير وكان التفاوتات والاختلالات ما بين العالم القروي والعالم الحضري سحيقة جدا، هذا الأمر الأول.

الأمر الثاني، السيد الوزير، هو أن الدافع لطرح هاذ السؤال، لأن في تقديرنا على أن الجودة السيئة للتعليم في البادية المغربية تؤثر إلى حد بعيد في المؤشرات اللي كتصنف البلاد ديالنا من ضمن أسوأ 21 دولة في العالم في المجال ديال التعليم، إلى جانب الدول الفقيرة جدا.

فاستحياؤنا من هذا الترتيب وغيرتنا على بلادنا وعلى شعبنا في فريق الأصالة والمعاصرة، لذلك قلنا السيد الوزير المحترم يجاوبنا، بعد التقرير ديال اليونسكو في 2014، بعد الخطاب ديال جلالة الملك في 20 غشت 2013 أشنو درتو؟

أنا عارف ما دارو والو، ولكن بغيت جواب علاش ما داروش؟ فينا هو المشكل؟ فينا هي الصعوبات؟ واش ما عندهومش الفلوس؟ واش ما كيناش مقاربة سليمة لتصحيح هذه الاختلالات بين القرية والمدينة في المجال ديال التعليم؟ أولا شي مشكل اللي احنا ما تنعرفوهش والحكومة تتعرفو، ما عندهاش الوقت في 4 أشهر اللي بقات لها باش تصحح هاذ المشاكل وتعالج هاذ المشاكل؟ على الأقل تنصح الحكومة المقبلة بكشفها عن المشاكل، وتفسر لنا عدم قدرتها على معالجة هاذ النقص الفظيع في المجال ديال التعليم في العالم القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للتعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

لا أعتقد بأنه من الصحيح أن نعمم بعض الاستنتاجات بخصوص قطاع التعليم، الدولة ومنذ سنوات وفهاذ الحكومة وفالحكومة اللي كنتو فيها وكنتو فهاذ القطاع، بذلت مجهود وكتبذل مجهود.

بطبيعة الحال ما تنفيوش بأنه في بعض الأحيان تتكون بعض المظاهر ديال الخصاص وديال النقص فبعض الجهات، ولكن مع ذلك بالأرقام، وخا أنا السؤال اللي عندي ومكتوب هنا ما تيتعلقش بالقطاع عامة وعلى الصعيد الوطني بل بمنطقة الحسيمة وبدوار "تيمكوين"، ولكن مع ذلك هناك مجهودات تبذل وبذلت ومرقمة، وسبق أن قدمنا هاذ المجهودات وقدمناها كذلك بمناسبة تقديم ميزانية الوزارة، ويمكن لي نسلم لك هاذ الأرقام لمقارنة هذه المنجزات.

والحكومة الآن بعد صدور الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030 وكذلك التدابير ذات الأولوية عازمة على بذل مجهود مضاعف، وتنعتقد بأن هاذ الجهوية الجديدة عبر منح سلطات أوسع للأكاديميات يمكن أن تكون ردة الفعل بشكل يتماشى مع الحاجيات على المستوى المحلي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لديكم بعض الثواني، السيد المستشار، إذا أردتم استغلالها للجواب.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الوزير تفاعل وصدر المشاكل للمستقبل، هذا اعتراف بالعجز ديال الحكومة لمعالجة المشاكل.

ياما تم التغليط ديال المغاربة على أن حزب الأصالة والمعاصرة كان في الحكومة وكان في التعليم، السي أخشيشن كان في الحكومة ديال 2007، قبل تأسيس حزب الأصالة والمعاصرة في نهاية سنة 2008.

وفاش تأسس الحزب وكنا في المعارضة، السيد الوزير آنذاك السي أخشيشن اللي كان في حركة لكل الديمقراطيين، جمد العضوية ديالو في جميع الأجهزة ديال حزب الأصالة والمعاصرة.

وبالتالي وأقولها صراحة، حزب الأصالة والمعاصرة لن يتحمل أبدا مسؤولية الأزمة اللي كتحملها كل الحكومات المتعاقبة والحكومة الحالية بوزتها كاع.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، شكرا.

إذن، لازالت لديكم بعض الثواني وأعتقد أكثر للرد، لكم الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

عند الكلام حول هذا الموضوع احنا لا نبخس مجهودات أي أحد، باش تكون الأمور واضحة، أنا اللي تنقول بأنه احنا الآن تنقولو بأن الدولة المغربية منذ سنوات كتبذل مجهود وباقية مستمرة فبذل هاذ المجهود، تنطورو الآليات.

الآن، أهم شيء تم اعتماده خلال فترة هاذ الحكومة، اللي تنعتقد هو هاذ الجهوية الموسعة، وكنعتقد بأن قطاع التربية الوطنية تفاعل مع هذا المشروع الكبير اللي أعطى الانطلاقة ديالو صاحب الجلالة، نصره الله، وكنعتقد بأن هاذ المشروع ديال الجهوية هو جد مهم وبأن الصلاحيات الكاملة سيتم تفويتها إلى الأكاديميات، ومع ذلك فهاذ الأكاديميات وقطاع التعليم في حاجة لتضافر جهود الجميع من أجل تحسين المردودية والرفع من الجودة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ولا يسعنا إلا أن نتقدم لكم بالشكر الجزيل على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل، إذا سمحتم، للقطاع الموالي وهو قطاع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وهناك سؤال شفوي واحد قد تم طرحه من طرف فريق الاتحاد العام للمقاولات حول موضوع "مردودية برنامج إصلاح التعليم العالي"، فليتفضل أحد السادة أعضاء الفريق لطرح السؤال.

من سيتولى الإجابة عنه؟ السيد الوزير المكلف بالعلاقات، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري:

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

اعتبارا لكون التعليم العالي هو بالأساس استثمار في الرأسمال البشري كثروة وطنية إستراتيجية لمواجهة تحديات العولمة والتنافسية والنواة الصلبة لتأسيس مجتمع العلم والمعرفة.

ورغم الجهود المبذولة منذ إقرار الميثاق الوطني للتربية الوطنية والتكوين، إلا أن النتائج المتحصل عليها لازلت جد متواضعة ودون المستوى المطلوب في مجال تلبية الحاجيات الملحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذا، أستسمحكم، السيد الوزير المحترم، في طرح الأسئلة التالية:

- ما هو برنامج الحكومة لمساءلة مضامين المناهج والبرامج الدراسية وشروط التكوين وحكامة النظام التعليمي الجامعي؟

- ما هو تقييم الحكومة لمردودية برامج إصلاح التعليم العالي وتعثراته وإخفاقاته؟

- ما هي التدابير المتخذة لتجاوز نظام التلقي السلبي بالجامعة إلى نظام التكوين والتأطير الذي ينمي الطاقات الذاتية للطالب ويعزز قدراته على الفعل والمبادرة؟

- ما هي الإجراءات المتخذة لملاءمة نظام التربية والتكوين بجميع

أسلاكه مع حاجيات سوق الشغل لتضع الطالب في قلب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي؟

- أخيرا، ما هي خطة الحكومة لجعل التعليم العالي منفتحا على المحيط المجتمعي والاقتصادي والثقافي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني للجواب نيابة عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

تفضل.

السيد عبد العزيز عماري الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، أشكر السيد المستشار المحترم، ونيابة عن السيد وزير التعليم العالي الموجود خارج أرض الوطن والسيد الوزير.

أقول أن الأسئلة اللي طرحتم، تبارك الله، غادي يحتاج إلى أن يكون محط نقاش داخل اللجنة، لأن الأسئلة متعددة وتهم المنظومة ديال التعليم العالي برمته، وركزتم على أحد المحاور الأساسية لإستراتيجية دالوزارة ديال 2013-2016 ركزت عليها اللي مرتبطة بالاندماج بين التكوين والتعليم العالي والخريجين وبين سوق الشغل، ولكن ما فيها باس بعض الأمور على وجه الاختصاروالتركيزمن خلال أهداف 6، نعطيو بعض المؤشرات اللي تتبين بأن هناك جهد جبارعمل على هذا المستوى:

أولا، في الهدف الأول ديال مراجعة وتحيين الخريطة الجامعية، يمكن نقولك، السيد المستشار المحترم، أنه بين 2012 و2016 بلادنا ربحت 12 نقطة، نسبة التمدرس في التعليم العالي كانت 18.9% في 2012 انتقلت ل 31% في 2016.

على مستوى إحداث مؤسسات جديدة، تم إحداث 4 دالمؤسسات 2012-2014، والآن مبرمجة 8 دالمؤسسات، المدارس العليا للتكنولوجيا بالعيون، خنيفرة، قلعة السراغنة، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير في الداخلة، المدرسة العليا للفنون التطبيقية بالدار البيضاء، المعهد العالي للعلوم الأمنية بسطات، كلية الطب والصيدلة بطنجة وأكادير، تم إحداث قطبين تكنولوجيين جامعيين، الدارالبيضاء والرباط، بلورت مشاريع في طور الإنجاز تتعلق بكلية العلوم والتقنية وكذلك مجموعة من المؤسسات؛

الهدف الثاني، السيد المستشار المحترم، المرتبط بتحسين وتنويع العرض التربوي كما ونوعا، يمكن نقول لكم بأنه تم الرفع من عدد المقاعد المتبارى بشأنها في المباراة الوطنية المشتركة لولوج المدارس العليا للمهندسين، بزيادة مضطردة في عدد المقاعد المتاحة بنسبة 10% في 2013-2016، تم رفع عدد المقاعد المرصودة في وجه المؤسسات الاستقطاب المحدود، الانتقال من 16.483 مقعد في 2011 إلى 21.772 مقعد خلال السنة الجامعية الحالية، أي بزيادة إجمالية تقدر بـ 32% كما، هذا الكم.

كذلك على مستوى تنويع التكوينات باش تلائم سوق الشغل، اعتماد 983 مسلكا ممهننا، وصل عدد المسالك المعتمدة حاليا لما يزيد عن 2000 مسلك، بالإضافة إلى الدعم بطبيعة الحال التعليم العالي الخاص باعتباره شريكا للتعليم العمومي، وكذلك الشراكة مع المهنيين ومع أرباب العمل؛

الهدف الثالث، تم توسيع المؤسسات الحالية وبناء مؤسسات جديدة، انتقل عدد المقاعد المؤسسات الجامعية الحالية بنسبة 21% ديال التطور من 2011 ل 2016، يعني تم إحداث 3 ديال الكليات ديال الطب والصيدلة.

يمكن نقول لك على مستوى التقييم الشامل كانت واحد العملية ديال التقييم لمختلف التكوينات العالي العمومي، وغيرها من المؤشرات اللي الوزارة رهن الإشارة لمدارسة تفاصلها في اللجنة واستكمال باقي الأهداف والمؤشرات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

هل لكم من تعقيب في حدود الحصة الزمنية المتبقية لديكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري:

لا أحد يجادل في المنجزات اللي تدارت، ولكن التأخيركبير بزاف، لذا كنظن بأن–كيفما قلت قبيلة–إن شاء الله، غادي نستدعيو السيد الوزير باش يجي أمام اللجنة باش نسائلوه في هاذ المواضيع كلها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، الآن ننتقل إلى السؤال الموالي، وهو الموجه كذلك للسيد وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، حول معاييرتفويت الوعاء العقاري الغابوي، من طرف فريق العدالة والتنمية، فليتفضل أحد السادة أعضاء الفريق مشكورا لتوجيه السؤال.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدة والسادات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعتبر العمل على حماية العقار والملك الغابوي من أولى أولويات والمهام الموكولة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.

إلا أن واقع الحال يؤكد في كثير من الحالات عكس ذلك، بحيث يتحول الملك الغابوي لمصدر الاغتناء غير المشروع والريع.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات التي تنوون القيام بها لحماية الملك الغابوي الذي هو ملك لجميع المغاربة وملك للوطن؟

وما هي معايير التفويت الذي يبقى الاستثناء الذي يتحول في بعض الحالات إلى قاعدة، مع ما قد يشوبه أويشوب هذه العملية من شوائب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على السؤال.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

أولا، أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال، واتفق على أن فعلا هذه ثروة وطنية ديال الغابات وخاص نتعمل معها بواحد النوع من التوازن، كيفاش العمل الاهتمام ديالها من ناحية الحفاظ عليها كثروة، الاستجابة لمتطلبات الساكنة ماشي غير الحالية حتى الأجيال المستقبلية، ولكن الحفاظ عليها كثروة وطنية.

فهاذ الصدد، المندوبية السامية للمياه والغابات كتعتمد واحد المقاربة فيها مزاوجة بين المقاربة التنموية التشاركية ديال ذوي الحقوق وبين، إلى اقتضى الحال، المقاربة الزجرية إلى كان شي استغلال لا مشروع، خاصة من طرف عصابات منظمة فهاذ المجال.

وكانت الإستراتيجية اللي اعتمدت المندوبية من 2005 إلى 2014، بعض المؤشرات ديال الإنجاز ديالها عمليا، ونتكلم لكم على البرنامج المستقبلي.

تم خلال هذه المدة تشجير وتخليف الغابات لما يفوق 360.000 هكتار، بأصناف طبيعية متنوعة.

المساهمة في إحداث 160 جمعية رعوية، كتستافد من 28 مليون ديال الدرهم.

إبرام عقود شراكة مع 134 تعاونية غابوية، ما يناهز 14 ألف منخرط اللي كيكون عندهم استفادة شهرية بمعدل 2000 درهم شهريا.

تراجع جد ملموس في عدد الجنح الغابوية.

مواصلة تكثيف عملية تأمين الملك الغابوي، ونقولكم واحد الرقم، في متم شهر شتنبر 2015 تم تحديد 98% من الملك الغابوي.

إذن، هناك مجهود على هاذ المستوى من أجل، كمكسب تاريخي للأجيال الحالية واللاحقة.

والبرنامج ديال 2015 – 2024، اللي بطبيعة الحال، تم اعتماده بإفران 26 ماي 2015، كيهدف إلى البلوغ ديال 8.76 مليون هكتار مصادق عليها و7.4 مليون هكتار محفظة.

ونشير في هاذ الصدد إلى أن المندوبية السامية تعتزم تحفيظ مساحات 500 ألف هكتار فهاذ السنة ديال 2016.

الشق اللي تذاكرتو عليه، على مستوى التفويت ديال الوعاء العقاري الغابوي:

أولا، القوانين المتعلقة بإدارة الملك الغابوي، تنص على عدم قابلية هاذ العقار للتفويت، اللي كاين هو كاين أشكال ثلاثة للاستفادة:

إما كيكون احتلال مؤقت لمدة 3، 6، 9 سنوات بالنسبة للمشاريع المؤقتة، يا إما كتكون المقايضة العقارية في إطار ضم الأراضي الغابوية على أن لا تتنافى التجهيزات المزمع إنجازها مع المحافظة على الثروات الغابوية.

يا إما كيكون الفصل على النظام الغابوي بموجب مرسوم وزاري، بالنسبة للأراضي التي تعبأ لإنجاز المشاريع التنموية، وبطبيعة الحال، هناك مسطرة، الثمن ديال هاذ المقايضة، أو لا هاذ الفصل تيتودع فواحد الصندوق ديال إعادة توظيف أملاك الدولة اللي كيتخصص لاقتناء أراضي للتشجير.

وهي مسطرة محترمة من الناحية القانونية، كتصادق عليها اللجان المؤهلة قانونيا، بعد ذلك كيصادق عليها وكيوقع عليها وزير المكلف بالداخلية، الوزير المكلف بالمالية ثم كترفع للأمانة العامة للحكومة، قبل أن تعرض على رئيس الحكومة وتصدر في الجريدة الرسمية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات.

بالفعل، يعني التعامل مع الملك الغابوي يتم وفق السياق الثلاث اللي أشرتو إليها السيد الوزير.

كما نثمن ما قامت به المندوبية السامية من مجهودات في إطار الانجازات التي أشرتم إليها.

لكن، هذا لا يمنع، السيد الوزير، التوقف عند مجموعة من الإشكاليات في ما يمكن أن نسميه بالتعامل الانتقائي أو الكيل بمكيالين في تعامل المندوبية مع الملك الغابوي.

وهذا ربما يتجلى في إشارتين فقط:

الأولى، وهي الآن، هناك واحد المسلسل ديال التحفيظ ديال الملك الغابوي، وهذا طبعا يثمن.

لكن، في الجانب السلبي لهاذ التحفيظ هو بعض المرات يمس حقوق المواطنين، فبالتالي، ما كاينش من بينها من بين الخروقات القانونية فهاذ السياق هو عدم مثلا إخبار المجاورين، هناك نموذج نعطيكم، السيد الوزير، منطقة ديال تسمى بتلايلاف، بكل من منطقة ديال الحسيمة، هناك مجموعة من الشكايات ديال المواطنين.

إذن، هنا على مستوى التحفيظ، كنلقاو الوجه الآخر للإشكال، هو أن بعض التفويتات تشوبها مجموعة من الإشكاليات، خاصة أنها تشوبها لا المحسوبية أو الزبونية أو التدخلات، فكل هاذ الأمور يعني تجعل المندوبية في وضعية ديال المساءلة.

وهنا السيد الوزير، من الضروري في الحالات اللي تثبت بأنه هناك اختلالات، أن يتم ربط المسؤولية بالمحاسبة.

نماذج كثيرة، السيد الوزير، ديال الملك الغابوي، ربما إلى أشرنا غير نموذج ديال العرائش مثلا، الملك الغابوي أزيد من 200 هكتار، غير في السنوات الأخيرة اللي مشات من الملك الغابوي.

إذن، هاذ الأمر، أعتقد انه يستدعي واحد المقاربة، خاصة أن الظهير المنظم ديال 1917 يجب تجويد النص القانوني في هاذ الإطار.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك كذلك.

وشكرا للسيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى آخر قطاع مسجل في جلسة اليوم، وهو يخص وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهناك سؤالين موجهين للسيدة الوزيرة.

السؤال الأول حول الاتفاقية الموقعة بين وزارة الصناعة التقليدية ووزارة الطاقة والمعادن، وهو موجه من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

فليتفضل أحد أعضاء الفريق مشكورا لبسط السؤال.

المستشار السيد أحمد بابا اعمر حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار النهوض بقطاع الصناعة التقليدية ودعمها بالمواد الأولية الضرورية، سبق أن تم توقيع اتفاقية بين وزارة الطاقة والمعادن ووزارة الصناعة التقليدية من أجل توفير مادة الفضة، وقد استبشر الصناع التقليديين خيرا بهذه الاتفاقية.

ولكن، إلى حد يومنا هذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة، ما مآل هذه الاتفاقية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك السيدة الوزيرة للجواب على السؤال.

السيدة فاطمة مروان، وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

في الحقيقة، إشكالية التزود بمادة الفضة ماشي سهل، ولكن، بادرت الوزارة إلى تفعيل مجموعة من الإجراءات العملية، وتتشجع الصناع باش يتكتلوا في جمعيات وتعاونيات.

وتم إنجاز عدة عمليات نموذجية لهاذ التكتلات في العيون، السمارة، أسا الزاك، وكلميم.

وهاذ العمليات همت تسهيل اقتناء هاذ المادة ديال الفضة، عبر مساعدة هاذ التكتلات على اقتناء واحد الكمية ديال الفضة، والتكوين ديال واحد رأسمال عامل (fonds de roulement)، الحسابات ديال هاذ التكتلات، وإعادة تجديد هاذ الرصيد تيكون من خلال تسويق المنتوجات اللي هما واحد القيمة مضافة مرتفعة.

غير هي، حاولنا نلقاو واحد الحلول جذرية، ووقعنا، أولا، ما عمر كانت شي اتفاقية مع وزارة الطاقة والمعادن، ما عمرها كانت.

ووقعنا واحد الاتفاقية مع مجموعة "مناجم"، وشاركوا فيها جامعات غرف الصناعة التقليدية، راه هي شريك أساسي.

وهاذ الاتفاقية، هي توقعت قصد تمكين هاذ الصناع في حرف الصياغة من التزود بمادة الفضة في ظروف ملائمة.

والوزارة بدات في تنفيذ هاذ مقتضيات الاتفاقية، وحاليا، نحن بصدد إعداد برنامج عمل يتضمن توفير هاذ المادة ديال الفضة.

وثانيا التكوين المستمر للصناع، ودعم الإنتاج وتسويق ووضع علامات ومواصفات الجودة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار للتعقيب على ما جاء على لسان السيدة الوزيرة.

المستشار السيد أحمد بابا اعمر حداد:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكرها على جوابها وعلى تفانيها في العمل في قطاع الصناعة التقليدية، وعلى مجهودها اللي باذلة في الحفاظ على الحرف اللي قربات تنقرض.

ولكن، السيدة الوزيرة، احنا ما حدنا لودوا لهاذ التدابير كلها، احنا المعدن اللي في ورزازات اللي تخرج منو مادة "النغرة" وتمشي كمادة خام للخارج ومعفية من الضريبة، واللي يبقى هون يبقا في الوطن تجي عليه الضريبة ويقلال، ويعود ذيك المادة ترجع لينا من الخارج ونشريوها من السوق السوداء أو بالتهريب وبأثمان خيالية، وهي مفروضة علينا، لأنها هي مادة كتكون فيها الجودة في الكايو رقم 1000 وهاذيك هي.

واليوم كاينة المنافسة، والمنافسة غادي تكون بالجودة ديال المادة الأولية والجودة ديال (les trames)، هاذ المادة خاصها تعود يبقى لينا منها في الصعيد الوطني ديالنا اللي يقد الصناع التقليديين يمولوا به روسهم، ونحتاجوا ل 200 طن سنويا، وعندنا من الصناع التقليديين، أش نقول ليك؟ نقول ليك على فاس كم يستهلك؟ كم تستهلك الصويرة؟ كم يستهلك إنزكان؟ كم يستهلك تزنيت؟ كم تستهلك على سبيل المثال جهة كلميم – واد نون؟ جهة العيون-الساقية الحمراء؟ جهة الداخلة-وادي الذهب؟ اللي هو المصدر ديالهم الوحيد، واللي هو فيه الصناع التقليديين المهارة اللي محتفظين بالطابع التقليدي الأصيلي اليدوي واللي يبرزوا فيه عبقرية الصانع التقليدي من نقش، من تصميم، من مسائل اللي هي تساهم في استيراد السياح وتساهم في الاقتصاد ومشغلة، هذا القطاع يشغل تقريبا 9000 فرد فيها المباشر وفيها غير مباشر.

هذا بغينا تكون هاذ المادة اللي هي متوفرة في الأقاليم، وقبل ما تتوفر، السيدة الوزيرة، خاص نقط بيع، درتو نقطة بيع في تزنيت ولكن جا ثمنه مرتفع ما قدو الناس يساهموا فيه، الصناع جاهم غالي، ولاو يشريو ولا أرخص منه التهريب، كاينة نقطة بيع في كلميم، ولكن نقطة البيع بكلميم قليلة الكمية ديالها وثمنها غالي، العيون ما فيها نقطة بيع، الداخلة ما فيها نقطة بيع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، الكلمة الآن للسيدة الوزيرة فيما تبقى لديها من الوقت من أجل الجواب.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي والتضامني:

أنا متفقة معك السيد المستشار.

راه احنا تذاكرنا اشحال من مرة على هاذ المشكل، هاذي إشكالية قديمة ماشي ديال اليوم، ويمكن لينا نتذاكرو ونشوفو إلى كان شي حل فين يمكن لي نساعد، أنا مستعدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

والآن ننتقل إلى آخر سؤال في هذه الجلسة، حول مآل قانون تنظيم الحرف.

هذا السؤال المقدم من طرف الفريق الحركي للسيدة الوزيرة، فليتفضل أحد أعضاء الفريق من أجل بسط السؤال، لكم الكلمة.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

تشكل الصناعة التقليدية إحدى الدعائم الرئيسية للاقتصاد الوطني، ومجالا أساسيا للتشغيل، سواء في إطارها الإنتاجي أو الخدماتي، فضلا عن أبعادها الثقافية والحضارية، ومعلوما أن هذا القطاع الحيوي يعيش تحديات كبرى وتهديدات محدقة بمستقبله من خلال شدة المنافسة وضعف التحفيزات، إلى جانب ما يهدد الحرف المرتبطة به من الاندثار.

وعيا بهذا الجانب بادرت الحكومات منذ عقود خلت إلى صياغة مشروع قانون يتعلق بتنظيم الحرف، غير أن هذا المشروع لم يكتب له أن يرى النور إلى حد الساعة رغم تعاقب أزيد من 7 حكومات على بلورته وظل حبيس الرفوف في وزارتكم، السيدة الوزيرة.

لهذا، نسائلكم حول ما يلي، ما هو مآل مشروع القانون المنظم للحرف؟ وما هي الأسباب الحقيقية التي تحول دون خروجه حيز الوجود؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على تساؤلات السيد المستشار.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

بالفعل والتزاما بالمخطط التشريعي للحكومة، تم إعداد مشروع قانون رقم 38.14 يتعلق بتنظيم مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، بتشاور مع شركائنا ومختلف الفاعلين في القطاع، وأحيل على الأمانة العامة للحكومة لمواصلة مسطرة المصادقة في أفق عرضه على مجلس الحكومة ثم بعد على البرلمان، إذن راه خرج من الوزارة ما بقاش على رفوف الوزارة.

أما بالنسبة للإستراتجية للوزارة للعناية بالصناع التقليديين وحماية القطاع من الاندثار، لابد من الإشارة إلى أنه في إطار عقد برنامج رؤية 2015 لتنمية الصناعة التقليدية، تم التنصيص على تنفيذ مجموعة من البرامج تصب كلها على الحفاظ على هاذ الموروث وتطوير الإنتاج وحماية المنتوج، وأذكر من أهم الأوراش:

- تعزيز البنية التحتية للإنتاج والتسويق؛

- العمل على الجودة والابتكار والبحث؛

- إحداث مراكز الدعم التقني؛

- تزويد التجمعات الحرفية بالمعدات للإنتاج ووسائل الوقاية؛

- إحداث دور الصانعة كفضاءات للإنتاج والتسويق والتأهيل للمرأة القروية؛

- تطوير منظومة التكوين المهني والتكوين المستمر؛

- وإنجاز برامج محو الأمية الوظيفي؛

- وكذا برامج إنعاش وتسويق المنتوج سواء بالداخل أو الخارج.

ونتوفر كذلك على برنامج المحافظة على الحرف من خلال توصيفها وإدراجها ضمن برامج التكوين المهني، حيث تم إلى حد الآن توصيف 22 حرف من أصل 40 حرفة مهددة بالانقراض.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

التعقيب موكول لكم، السيد المستشار، فلكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا معالي الوزيرة.

أود في البداية أن أشكركم السيدة الوزيرة المحترمة على هذه التوضيحات والمعطيات الهامة المرتبطة بهذا القطاع الحيوي الذي يهم ما يقارب 3 ملايين من المغاربة.

وفي هذا السياق، فحين نؤكد على ضرورة التعجيل بإصدار هذا القانون، فإننا ننطلق من أهمية هذا القانون في مجال تنظيم الحرف والمحافظة على ديمومتها واستمرارها، على أساس تشجيع التكوين المهني في هذا القطاع الاستراتيجي سواء على مستوى فرص الشغل التي يوفرها أو على مستوى دوره في إنعاش الصادرات المغربية، وكذا التعريف بعمق الحضارة المغربية بتنوعها الثقافي الذي تجسده منتوجات الصناعة التقليدية.

ومن جانب آخر نود، السيدة الوزيرة، الإشارة أيضا إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود في مجال توفير التغطية الصحية والاجتماعية للصناع التقليديين خاصة، والحكومة مقبلة على وضع تشريع بهم هذا الجانب.

واستحضارا للوضعية الصعبة التي يجتازها القطاع جراء المنافسة، فإننا نتطلع إلى وضع آليات تمكن الحرفيين في هذا القطاع من مساطر مبسطة للولوج إلى التمويل، معبرين في الختام عن دعمنا لرؤية الحكومة، ونطالب كذلك السيدة الوزيرة، أنكم تدعمون الجهة الجديدة لدرعة-تافيلالت فيما يخص هاذ الصناع التقليديين.

كما كتعرفوا أن هاذ المنطقة مازال لحد الآن ما عندهاش الإدارة ديالها، ولابد أنكم تدعمها وتحاول تشدوا بها أيادي هاذ الناس، لأن هاذ المنطقة معروفة بالصناعة التقليدية ديالها وعندها ذيع كبير فهاذ الصناعة، وبالتالي لابد أنها تكون رؤية خاصة لهاذ المنطقة، باش هاذ الناس اللي كيخدموا مع السياحة على الأقل يلقاو روسهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بإمكانكم استغلال المساحة الزمنية المتبقية من أجل الرد على التعقيب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي والتضامني:

أنا متفقة معك، السيد المستشار، على خاص تسريع باش يخرج هاذ القانون، هاذ الصناع راهم 2.3 مليون، ولكن هاذ 2.3 مليون، راهم صناع في الصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية، ولحد الآن هاذ الإستراتيجية هي همت إلا 400.000 صانع ديال الصناعة التقليدية

الإنتاجية ذات الحمولة الثقافية، والإستراتجية المستقبلية غادي تشمل هاذ القطاع برمته.

تتعرف بأن تنعطيو أهمية كبيرة للتكوين المهني ودرنا واحد الدراسة أخيرا على نسبة إدماج هاذ الخريجين من منظومة التكوين، ونسبة الإدماج هي 71%، ومن بعد 3 سنوات من بعد ما تيتخرجوا 85% كان عندهم الإدماج.

وشكرا.

بالنسبة لتافيلالت راني تذاكرت قبايلة مع شي ناس من تما.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن، ختاما أتقدم لك السيدة الوزيرة، باسم المجلس، بجزيل التشكرات على حضورك ومساهمتك القيمة.

وشكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة السادسة والأربعين

التاريخ: الثلاثاء 10 شعبان 1437 (17 ماي 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة التاسعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

نحيط المجلس الموقر أن مكتب مجلس المستشارين توصل بقرارين صادرين عن المجلس الدستوري قضى بموجبهما بما يلي:

القرار الأول يحمل رقم 16/998، قضى بموجبه بإلغاء انتخاب السيدين الصبحي الجلالي وعبد القادر سلامة عضوين بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2015 في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم لجهة الشرق، وبتنظيم انتخاب جزئي لشغل المقعدين الشاغرين طبقا لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

القرار الثاني يحمل رقم 16/999، قضى بموجبه المجلس الدستوري بإلغاء انتخاب السيد مصطفى حركات عضو بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الذي أجري بتاريخ 2 أكتوبر 2015 برسم الهيئة الناخبة لممثلي غرف الصناعة التقليدية جهة بني ملال–خنيفرة والدار البيضاء-سطات، وبتنظيم انتخاب جزئي لشغل المقعد الشاغر طبقا لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

وتوصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بالنصوص التالية:

- مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛

- مشروع قانون رقم 73.15 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي؛

- مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم المسرح الوطني محمد الخامس في إطار قراءة ثانية؛

- مقترح قانون متعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي في إطار قراءة ثانية.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 17 ماي 2016 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 41 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 7 أجوبة.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير السكنى وسياسة المدينة.

وفي الأخير، نحيط السيدات والسادة أعضاء المجلس أننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عمومية تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على نص تشريعي جاهز.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

نقطة نظام في التسيير، السيد الرئيس؟

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة.

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

ابغينا فهاذ نقطة نظام، السيد الرئيس المحترم، أن نثير انتباه

المجلس الموقر إلى مقاطعة الحكومة لمجلس المستشارين، بحيث سجلنا تلكؤ الحكومة في تفعيل الآليات الدستورية للرقابة التي يمنحها الدستور للسادة البرلمانيين المحترمين.

ومن خلال الإحصائيات، السيد الرئيس المحترم، تسع وزراء أو تسع أعضاء من الحكومة لم يلجوا قط قبة البرلمان، وهناك العديد من السادة الوزراء والسادة أعضاء الحكومة الذين حضروا لمرة واحدة أو مرتين أو ثلاث مرات، الأغلبية الساحقة من أعضاء الحكومة، نعتبر هذا، السيد الرئيس المحترم، هو إخلال بتوازن السلط الدستورية.

وننبه على أن لابد للحكومة بل من واجبها أن تتجاوب مع البرلمان حتى يقوم بواجبه في الرقابة وفي التشريع.

وأضيف على هذا كلو، الأسئلة الكتابية، رغم مرور المدة القانونية في 20 يوم، ففريق الأصالة والمعاصرة توجه ب 46 سؤال كتابي، السيد الرئيس، ولم نتلقى جواب إلا على خمس أسئلة من أصل 46.

كما بادرنا إلى دعوة السادة الوزراء إلى اللجان المختصة في ست مناسبات، يعني ست وزراء ولم يحضر أحد، ومرت الآن 3 أشهر وأكثر لاستدعاء السادة الوزراء.

فأنبه إلى هذا الأمر، وأدعو الحكومة إلى التعامل الإيجابي واحترام البرلمان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن، بعد نقطة نظام الكلمة لممثل الحكومة.

السيد عبد العزيز عماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة، الحكومة هي حريصة على أن يكون تعاون مع المؤسسة التشريعية وعلى مجلس المستشارين وتفعيل مختلف الآليات الرقابية، ولا محل للحديث لا على مقاطعة ولا على تلكؤ.

السيد الرئيس المحترم،

اليوم كانت الجلسة المقررة باش يكون فيها السيد رئيس الحكومة، جاء الطلب ديال التأجيل من المجلس المحترم، ولذلك استجابت الحكومة، رغم أن السيد رئيس الحكومة رتبنا معه الموعد.

السيد الرئيس المحترم،

أكد لكم على أنه منذ بداية المجلس في تشكيلته الحالية في الدورة الماضية كانت عندنا 5 ديال الجلسات، كلها خمسة الجلسات، أي 65 سؤال كان آنيا، وفي إطار روح التعاون رغم أن الأسئلة ما استوفتش الآجال ديالها ديال 20 يوم كان التعامل الإيجابي.

منذ بداية المجلس إلى اليوم كان عندنا الإجابة على 313 سؤال شفوي، من ضمنها 151 كلها آنية، بمعنى آخر أن هناك تجاوب لكن البرمجة تعود لأجهزة المجلس.

وأؤكد مرة أخرى على استعدادنا للتعاون والتعامل في إطار يعني أحكام الدستور اللي هي الفصل ديال السلط، التوازن ديالها والتعاون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وكما قلت سنستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه للسيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وموضوعه "تقوية الدور الأسري في المجتمع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

المجتمع المغربي كيعرف واحد العدد د الظواهر الاجتماعية التي تؤرق بال المجتمع ديالنا، كنتكلم فيها على الهدر المدرسي، على التسول، على أطفال الشوارع، على الأطفال اللي عندهم مشاكل مع القانون، على العمل ديال الأطفال كخدم في المنازل، إلى غير ذلك من المسائل اللي عندها واحد القاسم مشترك، وهو أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بتراجع دور الأسرة المغربية في التماسك وفي الوقاية من عدد من هذه المظاهر.

وبالتالي كان لزاما أن بلادنا تتطور باش توضع واحد السياسة أسرية مندمجة اللي تمكننا من المساهمة في الحد من هذه الظواهر وبناء مجتمع متماسك.

البرنامج الحكومي تكلم على هاذ السياسة الأسرية، ابغينا نعرفو من خلالكم، السيدة الوزيرة، اليوم مآل هاذ الالتزام الحكومي فين وصلتو فيه؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الإجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

أولا، أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال المهم، لأنه يتعلق بالأسرة، وعندما نتحدث عن الأسرة فنحن نتحدث عن الأطفال ونتحدث عن باقي مكونات الأسرة، ونتحدث كذلك عن الخلية الأساسية داخل المجتمع كما نص على ذلك دستور المملكة.

طبعا، هناك مجموعة من الظواهر الاجتماعية التي ترتبط في الواقع بالأسرة، ولكن ترتبط كذلك بالمنظومة القيمية في المجتمع ككل، ومرتبطة كذلك بالتراكمات التي حصلت في المجتمع عبر سنوات والتي جعلت الأسرة تعاني من مجموعة من الوضعيات، مما أدى أحيانا إلى تفككها وأيضا أن نجد بعض الأطفال في الشوارع أو في وضعيات غير المحْضِن الأساسي اللي هو الأسرة.

الآن، هل استوفينا ما يجب أن نقوم به لصالح الأسرة؟

لا طبعا، لأن المشاكل التي تعاني منها الأسرة هي مشاكل مجتمع، ومشاكل المجتمع هو ما يجعلنا في قلق مستمر لكي نوفر جوابا من خلال السياسات العمومية التي نطلقها، سواء إن تعلق الأمر بالطفولة أو بالأشخاص في وضعية إعاقة أو المرأة أو الأسرة بشكل عام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السيدة الوزيرة،

شكرا على هذا الرد ديالكم.

ولكن، في الحقيقة عاود ما جاوبناش على التساؤل ديال السياسة.. ابغينا وثيقة مرجعية لسياسة وطنية أسرية اللي يكون داخل فيها جميع القطاعات الحكومية لأن هاذ موضوع خاص جميع القطاعات الحكومية تشتغل فيه.

ما يبقاش عندنا سياسات مختلفة عن الواقع المعاش داخل الأسرة المغربية، اليوم عندنا أسر تتكلف بالمسنين، تتكلف بأشخاص معاقين، عندها مشاكل اقتصادية، مشاكل مادية، وفاش تدخل هاد المشاكل هذه، ها التفكك الأسري كيبدا وكنبداو هاد الشرائح دالمجتمع كتعيش مشاكل طبعا واحد الفترة من الزمن كان دائما المغرب كيوضع سياسات متعلقة بهذه الفئات الاجتماعية ولكن هذا ما تحلش المشكل، ما يمكن يتحل المشكل إلا إلى مشينا لو من الأساس ديالو اللي هو نعاودو الاعتبار للأسرة المغربية وللدور ديالها الوقائي والدور ديالها في التماسك الاجتماعي.

وكنتكلم ماشي فقط على.. كنتكلم على التأمينات فيما يتعلق بالسكنى ما يتعلق يعني فاش تنقول جميع القطاعات الحكومية راه معنية راه كل القطاعات الحكومية خاصها تشتغل معكم كقطاع وصي على هذا المجال الاجتماعي باش تكون عندنا هذه الوثيقة المرجعية اللي تبقى هي خريطة الطريق بالنسبة لبلادنا في المستقبل.

إذا طبعا كاين الدستور أشار للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، كان واحد التأخر عاد وصل دبا لمجلس المستشارين يعني طيلة 5 سنوات كان ممكن أنكم تكونو خرجتوها في السنة الأولى أو الثانية باش حتى هي تساعدكم هاد المجلس يساعد الحكومة على وضع هذه السياسات وهذه البرامج وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة:

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الإجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، أريد أن أرجع للموضوع الذي انتهى إليه السيد المستشار المحترم، ونقول لو بأن طبعا هناك سياسة اللي الملامح ديالها كتبان أولا انطلاقا من القوانين، وشرتيو لمشروع القانون ديال الأسرة والطفولة اللي وصل عندكم الآن لأنه اخدا الوقت الكافي ديالو من التشاور المطلوب بالنص الدستوري، وكذلك مطلب اليوم فاخذينا 4 سنوات ونصف في التشاور، حتى يصل إليكم اليوم بعد أن أحيل من الغرفة الأولى.

ثانيا، هناك مشروع قانون العنف الذي يناقش بالغرفة الأولى واللي حتى هو عندو آثار إيجابية جدا على الأسرة المغربية لأنه يعالج العنف بشكل عام كسلوك عام داخل المجتمع، ولكن كذلك العنف الزوجي الذي يؤدي إلى تفكك الأسرة وتشرد الأطفال وإلى وضعية غير مستقرة للأسرة، وبالتالي لوضعية غير مستقرة للمجتمع.

ما ننساوش أن هذه الحكومة أطلقت مجموعة من الصناديق لفائدة الأسرة، صندوق التماسك الاجتماعي بكل خدماته ابتداء من التغطية الصحية إلى دعم الأرامل وكذلك صندوق التكافل العائلي للنساء المطلقات الحاضنات لأطفالهن وأيضا مجموعة من المبادرات، نذكر لكم الحملات التحسيسية في هذا الباب من أجل تماسك الأسرة فيما بينها وتقليص الفجوة بين الأجيال يعني الصغار والكبار وإحداث مرصد

للمسنين وكذلك الاشتغال على الوساطة الأسرية.

هذه بعض ملامح السياسة التي نقودها من أجل استقرار الأسرة المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وشكرا كذلك على مساهمتها معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة والسؤال الآني الأول حول "واقع الصحة النفسية والعقلية بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير،

تطرح وضعية المصابين بالأمراض العقلية عدة تساؤلات كبيرة ببلادنا حول واقع الأمراض النفسية ببلادنا، والواقع تيعكس واحد الصورة مؤلمة لعدد كبير من المصابين، الذين بدل التواجد ديالهم في واحد الفضاء اللي تيضمن لهم أولا، الكرامة، ثانيا الرعاية الصحية، تيتواجدوا إما داخل أسرهم يتركوا لمواجهة مصيرهم، إما وسط أسرهم أو فقط في المكان العام، وما يترتب عن ذلك من قيامهم بأفعال عدوانية ضد أنفسهم وضد محيطهم.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير:

آشنو هي الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه الوضعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا تصحيح السيد المستشار بأن التكفل بالصحة العقلية والنفسية في المغرب ما عمرها كانت من أولويات الحكومات السابقة بكل صراحة، هذا لا يعني أنه ما خدماتش، كل حكومة كانت متجهة لثلاثة ولا أربعة ديال القطاعات، جات الحكومة كل حاجة تتكمل حاجة، يعني حتى هاذ الحكومة ربما بدينا بعض الأوراش وكملنا أوراش أخرى، ولكن أوراش ربما ما فتحناهاشاي وما نجحنشاي فيها.

اللي ابغيت نذكر كاينة أول مرة في تاريخ المغرب مخطط وطني للتكفل بالصحة العقلية والنفسية اللي قدمت أنا شخصيا أمام صاحب الجلالة يوم 26 يونيو 2013، هاذ المخطط ثلاثة محاور:

أولا، تعزيز العرض الصحي والأدوية اللي كانت المنظمة الدولية اللي تتنادي بـ 1,5% إلى حدود اليوم المغرب سجل 2% ديال (budget).

ثانيا، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أول مرة كاين مصحات كاين اللي بداو اعطيناهم الترخيص من مصحة واحدة ووحيدة في الدار البيضاء غيكونوا على الأقل 7 عما قريب إن شاء الله، ومع المجتمع المدني والمجتمع الحقوقي.

والنقطة الثالثة مهمة جدا هو تغيير القانون هو كلشي في هاذ السبب، القانون المغربي اللي تيتكلف بالعلاج والحماية ديال هاذ الناس من 1959 واحنايا هاذ القانون الآن ابدينا النقاش ديالو في اللجنة في الغرفة الأولى.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير على هاذ الأجوبة وعلى المجهودات كذلك المبذولة.

غير، السيد الوزير، احنا بعض الملاحظات في انتظار تغيير هذا القانون، يمكن لكم تقومو بإجراءات اللي بسيطة واللي غادي تساعد في حل هاذ المشكل لأنه مشكل كبير، خصوصا فيما يتعلق بتسهيل ولوج المرضى لهاذ المستشفيات، لأن هذا تنشوفو بعض المستشفيات، مثلا في مدينة مراكش المستشفى الموجود "بجماعة سعادة" تيجي شي واحد من شي مدينة أخرى ما تيخليوهش يدخل، آش تيديرو الأهل ديالو؟ تيخلليوه تمايا، تيبقى تمايا عرضة للشارع تيتعرض للاغتصاب، تيتعرض للإهانة، تيتعرض لبزاف الحوايج.

كذلك، فيما يتعلق بالمريض حيت تيجي للمستشفى بعض المرات الأهل ديالو غير مختصين باش يكيفوا واش هذاك المستشفى خاص ولا يديوه لمستشفى آخر، نتمنى أن المستشفى يتكلف يكون لأنه المصاب في هذه الحالة تيصعب التعامل معاه، هو يتكلف بالتوجه ديالو للمستشفى الخاص، ولو شفنا حول المستشفيات اللي هي تتكلف بهاذ الناس اللي مراض راه صعيب ذاك الشي، السيد الوزير يتشاف، مؤلم جدا، آلاف الناس .. يعني في المحيط ديال المستشفى يعني لا يشرف المغرب.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

بعجالة إذا قلت هذا لا يشرف المغرب فأنا متفق معك، لأن المجهودات كلنا تنحاولو نديروها.

امنين تتقول ليا الناس تيمشيو، مثلا اعطيتي مراكش أو أي مستشفى ما تيقبلوش، صحيح، ماشي ما تيقبلوش غير ما ابغاوش يقبلوه، لأن عدد الأسرة قليل جدا، واش تتصور معايا منذ الاستقلال إلى 2011، إلى 2012 عدد الأسرة في المغرب للأمراض العقلية 2053 بالضبط.

فهاذ الخطة قلنا غنوصلو لـ 3400، صحيح إلى حدود مارس 2016 وصلنا فقط إلى 2773، وليني احنا غاديين.

وليني وخا 3400 غير كافي، غير كافية، فهذا مخطط ما يمكناش نلقاو 26 يونيو 2013، احنا قربنا ليونيو 2016، ما يمكنش في ظرف 3 سنين غنحلو المشكل منذ الاستقلال.

جميع الوزارات والوزراء دارو مجهود، كل واحد في ميدان، وخا في ميدان الصحة، مثلا الوزارات السابقة كنمشيو على الديكتولوجي، يعني كل واحد تيدير من جهتو، هاذ الشي راه خصو مدة طويلة، من الأحسن ندوي معك بكل صراحة، هاذ المخطط ما خصهومش الناس يتسناو 4 سنين، 5 سنين، واحد القضية اللي موجودة في الزنقة مشتتة، واليوم غاديين نصاوبو 6000 سرير، ما يمكنش، وخا يكونوا عندنا الأموال ديالها ما عندناش القدرة.

أنا شخصيا أقربها ما يمكناش نتبعو هاذ الأوراش كلها، إلى آخره.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الآني الثاني، موضوعه "غياب الإسعاف الطبي بجهة العيون – الساقية الحمراء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الرزمة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما تعرف، السيد الوزير، تعاني جهة العيون- الساقية الحمراء من خصاص في قطاع الإسعاف الطبي، الشيء الذي ينعكس سلبا على هذا المرفق الصحي في هذه الجهة الغالية، خصوصا بالنسبة للساكنة البعيدة عن مدينة العيون في الجماعات القروية، على سبيل المثال جماعة "الدشيرة" التي لا تتوفر على سيارة إسعاف.

والسؤال، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي ستقومون بها للتقليص من حجم الخصاص الذي يعرفه قطاع الإسعاف الطبي بجهة العيون- بوجدور–الساقية الحمراء؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد المستشار للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

بالصراحة، السيد المستشار، إلى كان واحد، بكل تواضع، إلى كان واحد الميدان اللي ربما درنا فيه شوية، ماشي شي حاجة ولكني ابديناه هو الإسعاف الطبي، فيعني الوحدات الصحية المتنقلة، اشرينا 393، الكبار ما تندويش أنا على.. ومثلا في العيون راك شفتيهم، كاينين، ما كاينينش بالكافي فين تتقول "الدشيرة" ولا شي بلاصة أخرى، صحيح.

النقطة الثانية اللي مشينا فيها، النقل الجوي كاين في العيون، من بين 4 دالمراكز كاين مركز ديال العيون، واحنا تنتناقشو مع الإخوان ديال كلميم–واد نون، ربما غتكون مروحية، ربما عاود ثاني في الداخلة يعني...

كاين كذلك، قبل كان غير السائق اللي تيسوق هاذ السيارة، مشينا لتقنيين اللي يعني مكونين ماشي، هاذ الشي ملي تنقول تقنين مكونين بكل صراحة عاود ثاني كل واحد يكون منصف، ماشي هاذ الحكومة، ماشي الفكرة ديالي، هاذ الشي كان، وليني مشينا في هذا الاتجاه.

كذلك كاين التكوين، كاين دابا أول مرة ممرض مكون في الإنعاش والتنقلات والتنقل الإستعجالي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الوزير على جوابكم المعهود دائما.

وكيف ما عرفت، السيد الوزير، بأن الإسعاف الطبي احنا عرفنا باللي قطع أشواط مهمة خصوصا في جهة العيون- بوجدور- الساقية الحمراء اللي كتوفر الآن على هليكوبتر، اللي كتوفر خدمات مهمة والناس كتشكر

هاذ الخدمات اللي كتوفر، ولكن كيبقى النقص في الجماعات القروية اللي كتبعد على مدينة العيون، واللي هي كتحتوي في نفس الوقت على الناس اللي كيعيشوا في الخيام، اللي عندهم الخيام ديالهم، اللي عندهم السرح ديالهم، اللي عندهم مساحات شاسعة، واللي ما عندهومش التنقل الطبي اللي كيوفرلهم التنقل لمدينة العيون للمستشفى.

احنا عارفين بأن المستشفى فيه إمكانيات، والإمكانيات كتوفروها السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا.

ليس لدي تعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الآني الثالث موضوعه "غياب اللقاحات الخاصة بالمعتمرين".

تفضل السيد الوزير.

السيد عبد العزيز عماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

كما تلى السيد الأمين، جاتكم مراسلة لكي أنوب عن السيد وزير السكنى، في موضوع الإجابة على الأسئلة.

رغم ذلك، حرص على باش يبقى معنا، لكن هويستأذن لأن فعلا عندو التزام، فأنوب عنه في الأجوبة، إيلا ما كانش مشكل بالنسبة للسيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

يعني ننتقل، بعد الانتهاء من الأسئلة المتعلقة بالسيد وزير الصحة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

إذا كان هذا الإمكان، يمكن يبقى للسيد الوزير يجيب عن الأسئلة مباشرة، وإلا فنقترح عليكم بأن...

مباشرة بعد قطاع الصحة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، ما كاين مشكل.

شكرا للسادة والسيدات المستشارين على تجاوبهم مع مطلب السيد وزير السكنى والتعمير.

وننتقل إلى السؤال الثالث موضوعه "غياب اللقاحات الخاصة بالمعتمرين"، لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد أبو بكر أعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن أسباب غياب اللقاحات المخصصة للوقاية من داء التهاب السحايا أو ما يعرف بالمينانجيت (méningite)، مما سيؤدي إلى حرمان عدد كبير من المغاربة من السفر إلى الديار المقدسة لأداء مناسك العمرة.

فهل هناك من حلول لهذه الإشكالية؟

وهل ستعملون بجدية لتوفير هذه اللقاحات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

أولا، تنشكر السيد المستشار اللي اعطاني هاذ الفرصة، لأن هاذ السؤال جاوبت عليه في الغرفة الأولى، باش نؤكد أمام المغاربة ونتوجه لهم، ما كاين حتى شي انقطاع في اللقاحات في المغرب، وخاصة هاذ اللقاح.

تنعرفو العربية السعودية تلح وتركز على أن جميع المعتمرين والحجاج خاص يكون عندهم هاذ (le vaccin)، يعني الرباعي التكافؤ، (vaccins tétravalents).

هاذ(le vaccin) هذا فيه جوج دالأنواع في المغرب وعلى الصعيد العالمي، اللامقترن (non conjugué)، اللي الفعالية ديالو غير اشوية، 174 درهم، اللي كان كيتباع كيديروه الحجاج المغاربة، وكاين الآخر،(conjugué)، المقترن، اللي تيدير حوالي 780 درهم، إلى آخره.

هذا أكثر فعالية (les anticorps) تيبقاو خمس سنين.

أما هذا ديال 800 ما عمرو انقطع في المغرب.

كل ما في الأمر، مادام هاذ الثاني هو أكثر فعالية، المختبر اللي تيصنع اللقاح الغير المقترن (non conjugué)، امشى في اتجاه أنه تيخفض الصنع ديالو في أفق 2020 لحذفه، ما عندو ما يدير به، ما تيشريو منو غير الدول النامية والفقيرة، ما تيبيعش، امشى في هاذ الاتجاه الثاني.

احنا بإجراء استباقي في وزارة الصحة، لأن المغاربة ولفوا، ما يمكنش نمشيوا من 174 لـ 800، جبنا هاذ اللقاح، وأعلنا في البوابة ديال (l'institut pasteur)، بأن غنبداو اللقاح البارح، يوم الاثنين، وابديناه البارح حوالي 956 في الدار البيضاء، وشي 300 وشي حاجة في طنجة .

إلى حدود اليوم، في يومين زدنا الموارد البشرية باش نلقحو، زدنا التقنيين.

إلى حدود الساعة اللي تندوي معك، السيد المستشار، حوالي 2816، ولا و15 اللي تلقحوا.

يعني أؤكد أنه، لا العمرة إن شاء الله، ولا الحج إن شاء الله، كل شي اللقاحات موجودة، وغتكون موجودة، ودابا موجودة، وكل شي غيدوز إن شاء الله بخير، واحنا اخذينا جميع الإجراءات اللازمة.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي للتعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع، السيد الوزير المحترم، ما قلتموه صحيح هو في شق إن ابتداء من اليوم وغير صحيح بالنسبة للعشرين يوما الماضية.

ما وقف عليه الفريق الاشتراكي هو أن المخزون ديال اللقاح نفذ، وهذا باعتراف مجموعة ديال وكالات الأسفار ديال الدار البيضاء، ديال الرباط، ديال مدينة طنجة.

ابغيتو نمدكم بالأسماء ديال وكالات الأسفار نعطيوهم لكم، ابغيتي نعطيو القائمة ديال المواطنين المغاربة الذين أرادوا أن يقصدوا بيت الله الحرام لأداء مناسك العمرة، لأن هذا الفعل هو مندوب، يثاب عنه، فاضطروا إلى شراء اللقاح في السوق السوداء بـ800 درهم، هذا ديال 70 درهم اشراوه بـ700 درهم.

أكثر من ذلك، السيد الوزير المحترم، في الدار البيضاء، وكاينة شكاية عند النيابة العامة، كاينة وكالات الأسفار اللي كانوا غير كيكاشيو، وهاذ الشي راه وقعت فيه السفارة السعودية، يضعون خاتم على أن المواطن لقح والحقيقة هي غير ذلك.

مؤدى ذلك، ماذا؟ هو أن هناك غياب ديال سياسة حكومية استباقية لنفاذ المخزون.

فعلا، ملي وقعت الضجة، ربما الحكومة تداركت الأمر البارحة أو اليوم، ولكن رغم ذلك ما يؤكد صحة كلام الفريق الاشتراكي، هو أنكم اليوم إلى امشيتو غير للمركز ديال التلقيح المتواجد بمدينة الرباط، غادي تلقاو واحد الاكتظاظ كبير، هذا ينم على أن مجموعة ديال المواطنين كانوا ينتظرون وصول اللقاح.

إذن، السيد الوزير المحترم، احنا ابغيناكم اليوم توضحوا للمغاربة بأن اللقاح فعلا موجود، حتى لا يتعرضوا للنصب، مزيان يكون كاين، وحتى يتم القضاء على الظاهرة ديال ختم ذيك الكناش ديال التلقيح، لأن كاين بعض الوكالات سامحهم الله، راه ما يمكنش ندير الدعاية أو التشهير بالناس، كيديروا الخاتم على البطاقة ديال التلقيح والحال أن المواطنين لم يلقحوا بعد، وتم الوقوف على هاذ الحقيقة في السفارة.

ثالثا، هاذ المسألة راه كاين واحد الاحتكار بالنسبة للتقدير ديال المواطنين، بأن يتم سحب ذيك التلقيح اللي هو معمول به ما سحبتوش المنظمة العالمية للصحة لفائدة مختبر أو شركة أخرى لترويج لقاح كتفوق الثمن ديالو 700-800 درهم.

احنا اليوم القصد ديالنا من هاذ السؤال، السيد الوزير، هو تنوير الرأي العام وتعطيو فرصة للمواطنين المغاربة حتى لا يضلل عليهم من طرف وكالات الأسفار وحتى لا يتعرضون للنصب والاحتيال، اللي واحد المجموعة دالناس كيلقاو هاذ الفرصة هاذي وكيتحينوا الفريسة وكيبغيو ينصبوا على المغاربة بهاذ الظلامية اللي ما كتكونش الشفافية وعدم تحمل وزارة الصحة المسؤولية ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

بعجالة، أؤكد مرة أخرى اللقاح ديال 800 درهم المقترن (le vaccin conjugué) ماعمرو تقطع في المغرب، وباقي.

دابا إلى كانت شي (agence de voyage) كتطبع، آش ابغيتي وزارة الصحة غادي تمشي تشوف واش كيتطبعوا ولا لا؟ أنا كنشوف في الميدان الصحي، هاذ الشي ما كاينش.

الآخر غير المقترن، راني شرحت لك، السيد المستشار، وقلت لك

علمونا، قال لك هما تير.. وعندو الحق، جميع الدول كتمشي للفعالية والنجاعة، وليني ما تقولش ليا هذاك ديال 174 هو اللي كيتباع ب 800. لا، 800 راه كاين، دائما كاين وكاين، غير الناس ابغاو اللي ارخص، ولفوهم من حقهم، واحنا بطريقة استباقية الوزارة اخذات على عاتقها.

أنا تندوي معك على البارح وانت قلت لي 20 يوم، لا ما تندويش تنقول لك البارح احنا اخذينا في البوابة، احنا لأغراض لنا باش نديرو (l'organisation) ديالنا، اتفقنا باش نبداو التلقيح ديال المعتمرين ابتداء من البارح، فابديناه وهاذ الشي اللي كاين، وليني المغاربة من هذا المنبر ما كاين حتى شي لقاح اللي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع، وموضوعه "احترام الصيادلة لمقتضى التواجد بالصيدليات أثناء عملهم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

الكثير من الصيادلة يتواجدون بصيدلياتهم أثناء عملهم ويقومون بعملهم على أحسن وجه، غير أن بعضهم -للأسف الشديد- يتعمد الغياب عن الصيدليات أثناء مزاولته لمهامه وحولها لمجرد محلات تجارية، بل منهم من يمارس أعمال موازية، ومنهم من هو مستقر خارج البلد، ومنهم من يستقر بمدن بعيدة عن مكان صيدليته.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مجهوداتكم لمعالجة هذا الأمر، وإلزامهم باحترام المقتضى القانوني الذي ينص على إلزامية حضورهم في صيدلياتهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

شكرا على طرحكم لهذا السؤال.

القانون 17.04 تيلح وتيركز في المادة 144 أن مزاولة مهنة الصيدلة خاص بصفة شخصية.

عندك الحق، كاين الغياب وكاين مشاكل. احنا كيفاش تنعالجوه؟ أشنو هما التدابير؟ أولا، كاين دورية التفتيش اللي تتقوم بها الوزارة ولا التفتيش بناء على الشكايات الواردة.

فاخذينا قرارات، مثلا إلى تتسمعوا في هاذ الأيامات، 4 ديال الصيدليات سديناها، أغلقناها تماما، لأن مولاها، كما قلت السيد المستشار، خدامين في الخارج، سنين وسنين والصيدلية محلولة، منذ واحد أكثر من 32 عام وهو في كندا.

النقطة الثانية، هو سيفطنا رسائل للوكيل العام للملك في حق 21 صيدلي اللي ثبت الغياب ديالهم، لأن تتعرف المادة 144 تتقول الصيدلي الغائب العقوبة هي بين 3000 و15.000 درهم و(le double) في حالة العود فقط، ولكن احنا مشينا أبعد من هذا، ابغينا نغيرو هاذ القانون، اللي تيطالبو التغيير ديالو حتى هما الصيادلة لأغراض أخرى فيما يخص الأدوية، احنا ابغينا نعدلوه لأن هاذ القانون باش نشددو على العقوبات، ما يمكنش واحد ما تيخدمش ياخذ 3000 درهم ديال العقوبة، هذه غير معقول.

ثانيا، باش نفعلوواحد الدور، نرجعولواحد الدور فعال كبير مسؤول ديال الهيئة الوطنية ديال الصيادلة، يا للأسف القانون الحالي جا ولا ما جاش، الهيئة الوطنية ديال الصيادلة ما عندها ما دير، خاص يمشي مفتش خاص يلقاه، خاص(la preuve)، وخاص يقول لي أنا، وأنا نكتب لوكيل الملك ونبقاو غير تندورو.

هاذ الشي كلشي خاصو يتبدل، إعادة النظر إن شاء الله احنا تنبدلو فهذا القانون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على المجهودات التي تقومون بها لحماية حقوق المواطنين

وحماية كذلك مهنة الصيدلة.

غياب الصيدلي عن الصيدلية يؤثرسلبا، أولا على سمعته وعلى المهنة، وأول متضرر من هذا الغياب هو المواطن عامة والمريض بالخصوص.

ابحال اللي كيعلم الجميع أن مصلحة المريض تكمن في استشارة الصيدلي في سائر أمور الدواء، فالصيدلي أولا، يقوم بدورين الدور اللي هو صحي ودور اجتماعي.

الدور الصحي أولا، هو في صرف الدواء، ثم في الوقاية ديال التوعية الصحية، وكذلك في مراقبة وتتبع صرف الدواء، هاذ العملية ديال صرف الدواء هي عملية علمية ودقيقة، يعني إذا كانت تحتاج إلى توجيه وإرشاد في مجال استعمال الدواء، يعني إذا كان الصيدلي غائب عن الصيدلية فمن سيقوم بهذا الدور؟

وكذلك هناك في مجال استعمال الدواء، ملي تيكون الصيدلي تيتجنب ذيك الآثار، تينصح المريض لتجنب الآثار الجانبية، هذوك (les effets secondaires) وكذلك (les interactions)ديال (les médicaments) مع المواد الغذائية وبيناتهم، إذن هنا كنقولو إلى كان الصيدلي غائب فمن سيقوم بهذا الدور؟

لكي نكون منصفين، لا حرج أن ننتقد الصيدلي، ولكن لابد أن نشير أن عدة مشاكل يتخبط فيها الصيدلي، يجب الالتفات إليها والأخذ بعين الاعتبار.

أولا، النصوص غير المسايرة للمهنة.

ثانيا، المنافسة غير الشريفة اللي تتلجأ لها بعض الصيدليات، خاصة أنهم تيهبطو في الثمن ديال الدوا، باش تيجلبو الزبون، وهذا تيضر بالصيدليات المجاورة.

ثالثا، السيد الوزير، لاحظنا في الآونة الأخيرة أن بعض الصيادلة يعانون في صمت، إما لضعف القدرة الشرائية وإنما لانخفاض..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

بعجالة، السيدة المستشارة، كنحترم الرأي ديالك غير خاصنا نتفاهمو، ما يمكناش نبررو الغياب بالمشاكل اللي تيعيشها الصيدلي.

أنا متفق معك، تيعيشوا مشاكل، وأنا عارف هذه المشاكل، وليني هاذ الشي راه تيتحل في واحد الإطار، تتقولي لي القانون أنا متفق، وليني القانون ما يمكنش يديروا وزير بوحدو، ياالاه كاع راك عرفتي المشاكل اللي عشنا مع (le conseil du sud) مع (le conseil du nord)، دابا ياالاه أول مرة عندنا هيئة وطنية منتخبة يعني مستقلة، أول مرة في تاريخ المغرب.

وهاذي هما اللي خصهم يديروا المبادرة ويمشيو للقانون، احنا غاديين تدريجيا في إطارواحد السياسة دوائية.

ولكن هذا لا يبرر الغياب، وقلتها، لأن الطبيب ماشي بائع ديال الأدوية، هو تينصح تيعطي (la santé publique)، (les conseils) كلها تيديرها، راه 30 مليون مغربي تيدوزوا في (les pharmacies) ديـــال (les pharmacies 12.000) ، 30 مليون نسمة تتدوز في جميع الصيدليات في الشهر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى آخر سؤال في قطاع الصحة وهو السؤال الخامس، وموضوعه "أسعار العلاج بالمصحات الخاصة".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر العلاج بالمصحات الخاصة جد مكلف، بحيث يعتبر السرير الطبي ببلادنا الأغلى في دول شمال إفريقيا.

كما أن الخدمات المقدمة للمرضى لا تتلاءم والتسعيرة المفروضة عليها، ويعزى ذلك إلى غياب المراقبة وعدم اعتماد تعريفة موحدة للخدمات الصحية بها.

علما أن هناك تمركز لهذه المصحات في بعض الجهات بعينها، مما يفرض على المرضى وذويهم مصاريف إضافية للتنقل نحو المدن الكبرى للعلاج، ماشي غير التنقل وإنما المبيت وواحد العدد ديال المسائل.

وفي هذا السياق، وفي ظل الإصلاح التشريعي الذي أشرفت عليه الحكومة والممثلة في فتح رأسمال المصحات أمام الخواص من غير الأطباء، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن إستراتيجيتكم لتصحيح هذا الوضع؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، الأثمنة في المصحات كاين 2 دالأنواع، المصحات اللي داخلة في الاتفاقية المرجعية ديال تحديد الأثمنة، اللي توقعت في 2006، كاين أثمنة مضبوطة.

كاينين المصحات اللي ما داخلاتش في (l'AMO[1]) اللي ما بغاتش، ما داخلاش، هاذي كاين واحد المرسوم ديال وزير الصحة ديال 1990 اللي تيحد الحد الكبير العالي من تما يمكن يدير.

ولكن هذه من الناحية النظرية هاذ الشي اللي تنقول لك، من الناحية العملية أنا متفق معك، كاين مشاكل، هاذ الشي كاين اختلالات، كاين فيه الفلوس، مثلا الأدوية في المصحات خاصها تباع بثمن المستشفى، (le prix hospitalier) اللي تيكون رخيص جدا، وإذا به كيتباع دابا في المصحات اللي تيمشي ملي تيحسبو عليه، ماشي جميع المصحات، بعض المصحات، تيتحسب عليه بحال اللي شراه من (la pharmacie)، يعني المصحات تيدي في الربح أكثر من الصيدلي ولهذا الصيدلي غير يسد، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، أشرت لواحد النقطة مهمة هو القانون ديال فتح رأس المال، هي القانون 31.13 اللي صوتنا عليه جميع، هذا القانون أولا تيركز على نقطة مهمة جدا اللي (l'arrêté) خرج والمرسوم خرج، اللي ابدينا الاجتماعات، لأن هاذ الشي غينوض شوية الصداع غير تيتوجد من الناحية البيداغوجية، وليني غادي نمشيو في هذا الاتجاه، هذا ماشي خوف، وليني تنوجدو الناس.

أشنو هو هاذ الإتجاه، هاذ القانون جاب واحد النقطة مهمة، هو في مكان مقروء وباين فالدخلة دالمصحة، في الدخلة يكون فيه جميع الأثمنة مكتوبة، وواضحة إما في(cabinet) وإما...

هذه مسائل تحتاج واحد التوجيه بيداغوجي، واحنا غاديين مع المصحات، مع الإخوان الأطباء تدريجيا باش نطبقو هاذ الشي.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا معالي الوزير.

السادة الوزراء،

إخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

مما لا شك فيه، معالي الوزير، هو أنه العمل جبار وفتحتو واحد الجهات كبيرة واحنا معكم وتنعرفو بأن العمل كبير جدا، وكذلك خدمتو في مسائل الأدوية.

ولكن السيد الوزير، في الحقيقة هاذ المسألة ديال التسعيرة، هي تيكونو بعض الناس ما بين الوفاة وما بين الحياة وهذا ما تبقاش عندو، ما بقاش عندو الوقت فين يقلب على مصحات آخرين، بالخصوص أن المصحات كلهم متواجدين فواحد المركز اللي هو الدار البيضاء، الرباط اللي معروف، وبالتالي تيتحكم على الناس اللي جايين من مناطق آنية وبعيدة، تيتحكم عليهم أنهم تيتعرضو لواحد الطريقة والابتزاز اللي ما تتليقش بنا كمغاربة، واللي خاصنا كلنا نتعاونو معك و باش أننا نحدو من هاذ الإشكاليات.

كذلك تهضرو على الناس اللي عندهم (la mutuelle) تهضرو على "RAMED[2]"، "RAMED" غير مقبول فهاذ المصحات الخاصة، وكنوليو حتى ذوك ألأطباء اللي تيزاولو العمل ديالهم في المصحات اللي هما ديال الدولة كنوليو تنلقاوهم هما، نفس الأطباء اللي تيعاودوا يقولوا للإخوان نتلاقاو في المصحة الفلانية، لأنه راه خاصو يدير لو العملية تما، وبالتالي تنتعرضو للابتزاز يوميا وتيتعرضوا المرضى ديالنا للابتزاز يوميا.

السيد الوزير،

عرفنا فيك بأنه بكل صراحة، ماشي تنلوحو (les fleurs) عليك، وإنما فتحتي جهات كبيرة، هاذ المسألة ديال الصحة ديال المواطنين هي مسألة مهمة جدا، وما يمكنش أن نخليو هاذ الأمراض أو المرضى دياولنا أنهم يتعرضوا لهاذ الابتزاز هذا، وبالخصوص الناس اللي جايين من مناطق آنية، واحنا تنعرفوا الطبة كلهم تيجلسو يومين في المستشفيات العادية وهاذ الشي راه في راسك، السيد الوزير، وراك عارف المناطق كلها من فكيك للراشيدية ورزازات تنغير إلى كلميم، هذيك الجهة كلها، هاذوك الطبة تيجلسو يومين ويطلعو للمصحات الخاصة، وبالتالي تيولي المواطن دائما هو اللي تيخلص هاذ الضريبة الكبيرة، وما يمكنش نبقاو تنتفرجو على هاذ الناس.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

لا، أنا بعجالة، أنا ما غاديشاي، أنا ما غنتفقش تماما مع السيد المستشار المحترم.

[1] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire

[2] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

غير نؤكد واحد النقطة، إلى جات على خاطرك، هاذ الشي اللي قلت حالات كاينة، ولكن لابد ما نشهدوونكونو منصفين، جل الموارد البشرية، الأطباء كلهم، لأن لو كان ما كانوش كلهم يعني نزهاء شرفاء، وتيخدموا وتيبغيوا بلادهم وتيبغيوا المرضى ديالهم وتيعطيوا، الطبيب تيجي يداوي تيديرليه الجبس تيعطيه.

وليني كاين هاذ الفئة لي قلتيها، ماشي ما كايناش، ما غاديشاي ننكرو عاود ثاني نقولوراه كلشي مزيان، كل شي تيتباوس، كل شي تيتعانق، لا، عندنا حتى احنا هاذ الشي، وليني هذوك احنا لهم بالمرصاد، معكم، مع جميع المنتخبين، راه اللي عندنا (la preuve) راه ما تنفلتوش، راه اللي فرط يكرط.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا له على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير السكنى وسياسة المدينة، والسؤال الأول موضوعه "دعم المشاريع العقارية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

في السنوات الأخيرة دخل قطاع العقار في المغرب في وضعية صعبة وحالات ارتداد، إذ تشير مختلف التقارير إلى حالة الجمود التي يعيشها، وقد أشار تقرير بنك المغرب إلى تراجع مواد البناء وخاصة الإسمنت بشكل مستمر منذ سنة 2012، إذ وصل إلى قرابة أقل من 15% في ظرف سنتين، مع تراجع قروض الأبناك للمواطنين الراغبين في الحصول على قرض، فضلا عن ارتفاع العرض بشكل واضح في مقابل تراجع الطلب.

ما هي، في هذا السياق، السيد الوزير، التدابير المتخذة لإعادة الروح لهذا القطاع؟

وكذلك ما هي التشجيعات التي بمقدورها تحفيز المنعشين العقاريين من أجل تقديم منتوج يلبي حاجيات المستفيدين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أرجو من السادة المكلفين بالصوتيات باش يزيدوا اشوية في الصوت، لأن السيد المستشار استمعنا له بصعوبة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

أريد أن أذكر فقط بأن قطاع العقار هو القطاع الإنتاجي الذي استفاد من أكبر التشجيعات وأكثر التشجيعات خلال 15 سنة الأخيرة، لا على مستوى التحفيزات الجبائية ولا على مستوى التحفيزات بالعقار المسلم من قبل الدولة بأسعار مخفضة جدا.

بالطبع، في فترة ما عشنا واحد الصحوة، واحد القفزة هائلة على مستوى قطاع العقار، مما جعل على أننا استطعنا في المجال ديال السكن الاجتماعي على وجه الخصوص أننا نلبيو الطلب اللي كان طلب مرتفع جدا، وقلصنا من العجز السكني ويمكن لي نقول ليكم أنه فقط من 2010 لدابا نحن الآن سلمنا تقريبا واحد 300 ألف شقة وسنصل إلى 500 ألف من هنا لنهاية السنة المقبلة أقصى تقدير، بمعنى أنه هناك تراجع ديال الطلب على هذا المستوى، ماشي لأن الفئات الشعبية غير موجودة لأن بعض هذه الفئات لا تتوفر على الدخل الكافي من أجل أنها تاخد هاذ العقار أو هاذ السكن الاجتماعي.

الآن مع ذلك نحن نبحث عن إجراءات إضافية دون اللجوء إلى التحفيز الجبائي، درنا السكن الموجه للفئات الوسطى، هاذ السكن درناه وصادقتيو عليه هنا ب 7200 درهم للمتر المربع باش يمشيو يهتمو به، أقول بأنهم ما مشاولوش لأنه مفيهش التحفيزات الجبائية وبالتالي ما مشاولوش، ولكن راه أسائلكم كذلك بالنسبة للمنظمة العتيدة التي تمثلونها والتي من داخلها تقول لا يمكن أن نستمر في إعفاءات جبائية لقطاع دون إعفاءات جبائية لقطاعات أخرى.

فبالتالي نحن نوجد في وضعية اللي من الصعب أن نستمر على هذا الأساس، لكن مع ذلك نبحث عن صيغ جديدة من أجل دعم هاذ القطاع هذا، علاش؟ لأنه هو اللي كيجر الاقتصاد الوطني، هو اللي كيشغل اليوم ما يناهز المليون منصب شغل، وبالتالي هو اللي كيلعب الدور ديال الدفع والقاطرة على مستوى الاقتصاد الوطني إلى يومنا هذا رغم المجهودات المبذولة في الصناعة وغير الصناعة، يظل قطاع العقار هو المحرك الأساس ولذلك يتعين أن نجتهد أكثر على هذا المستوى، مع القطاع البنكي والقطاع البنكي راه التشجيعات اللي دار كذلك الآن بالنسبة لنسب الفائدة اللي تراجعات بشكل كبير مقارنة فقط مع هاذي عامين ولا 3 سنين، فاعتقد أنه هاذ الأمر هذا يتعين كذلك أن يعي الجميع بأنه في فترة ما كانت نسب الربح مرتفعة، اليوم يتعين أن الإنسان يقنع باللي جاب الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الوزير، كنشروك على العرض ديالك القيم، ويعني راك لخصتيه، واحنا راه قانعين، ولكن مع ذلك راه خاص تحفيزات السيد الوزير لأنك قلتي بأنه قطاع قاطرة ديال التشغيل، وإلى المنعشين متيمشيوش لواحد البرنامج لأن ذاك البرنامج فعلا ما فيهش الربح، ما تيمكنش لواحد المستثمر يمشي لشي حاجة فيها الخسارة، وباش نقول ليك راه هاذ الشي راه واقع، راه حتى من "العمران" اللي هي مؤسسة ديالكم ألسيد الوزير راه ما مشاوش لهاذ البرنامج ديال السكن المتوسط، يعني برنامج فاشل، هذا لا يعني بأننا غنوقفو، كيف قلت، ما ابغيناش نفرضو التحفيزات نقولو جبائية، ولكن كاين طرق أخرى ديال التحفيز اللي خصنا ندرسوها يمكن جميع.

مثلا، السيد الوزير أن تصاميم التهيئة اليوم، هي واحد المسألة إستراتيجية بالنسبة للمنعش العقاري، كتعرف بأن واحد العدد ديال المدن في المغرب ما عندهاش، وذيك اللي عندها وخرجوا، خرج ما هو هذاكش بلا ما نقول ليك طنجة راك عارف أش واقع؟ الناس عندهم أراضي اليوم صدقو فيها حدائق مع من غيهضرو هاذ الناس هاذو؟

هاذ الناس دبا القطاع ديالكم ألسيد الوزير نقدرو نقولو أفقي فيه أنتما، فيه التعمير، فيه الداخلية، فيه الجماعات المحلية مع من غيهضرو هاذ الناس؟ إذن ابغينا تصميمات التهيئة وابغينا إعادة النظر فذيك اللي خرجات وما خرجاتش مقادة.

من جهة أخرى، كاين كيف قلت السكن المتوسط، خصنا نلقاو ليه حل السيد الوزير، لأنه الناس تيمشيو للسكن الاقتصادي والسكن الاجتماعي وتيديوه للفئات اللي ما محتجاه، كاين اللي تيشري جوج ديال المحلات تيشري 3 وتيلاقيهم، يعني إلى ما لقيناش شي حل باش يمكن هاذ (programme) تا هو يتمشى راه كارثة.

كذلك، السيد الوزير واحد البرنامج وقانون مهم اللي صوتنا عليه مجموعين اللي قدمتوه، هو القانون ديال البيع في طور البناء، قانون إستراتيجي قانون 107.12 الإشكالية ديالو حتى هو اليوم ما خدماش، هاد القانون أشنو هو الأهمية ديالو؟

هو تيسهل الاقتناء ديال السكنى للناس اللي يبغيو يشريو، لأنه تيخلص بالأقساط وتيشجع المقاول اللي تيمكنهم بواحد التمويل بواحد الفائدة قليلة.

اليوم، هذا البرنامج واقف اعلاش؟ واقف على الأبناك لأن هما الطرف الثالث السيد الوزير راك تكلمت عليهم، الأبناك اليوم مازال ما عرفوش كيفاش يتعاملوا ما هاذيك شهادة ضمانات إنهاء الأشغال، اللي هي ولابد منها باش يبداو يتكاتبوا قدام (notaires)، يعني هذا القانون كله اللي داروخدمنا عليه باش نحفزوه راه هو واقف لأنه ما عرفناش كيفاش نقولوا راه الأبناء معنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ولكن بغينا منكم السيد الوزير أنكم تتدخلو وتلقاوا كيفاش نحلوا هاذ الإشكالية باش يمكن للمقاولين المنعشين يخدمو بهاذ القانون.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وبالطبع السيد الوزير استنفذ كل وقته في الإجابة على السؤال، لذلك ننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه "إعادة هيكلة المراكز القروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة فليتفضل.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

بسم الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، تعيش العديد من المراكز القروية بالمملكة أوضاعا متردية ومزرية على مستويات متعددة، سواء من حيث تردي الشبكة الطرقية أو ضعف الخدمات الصحية أو سائر الخدمات الأخرى، إلا أن ما يهمنا في هاذ السؤال هو النسيج العمراني بهذه المراكز التي أصبح مترديا بفعل عوامل الزمان وضعف اهتمام الحكومة به، خصوصا على مستوى الترميم والصيانة بحيث أصبحت أغلب البنايات آيلة للسقوط وتهدد أرواح المواطنين وممتلكاتهم.

في هذا الإطار نسائلكم السيد الوزير عما قمتم وما ستقومون به من أجل تأهيل النسيج العمراني بهذه المراكز؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

فقط، السيد المستشار، شكرا على سؤالكم، بإيجاز شديد، العالم القروي لم يستفيد في أي فترة حكومية قبل هذه الحكومة من برامج من وزارة السكنى ومن وزارات أخرى، نتكلم على وزارة السكنى اللي تنعرف

لها، ما يناهز 300 ديال الجماعات القروية التي استفادت من برامج مباشرة من قبل الوزارة.

ما نهضروش على اللي داز، نهضرو فقط أننا غدا غادي نمشي لبني ملال عنوقع مع الجهة ديال بني ملال–خنيفرة اتفاقية ديال 500 مليون درهم من أجل العناية بالمراكز القروية فقط، دون المراكز الحضرية التي ستستفيد بمواصلة البرامج الأخرى اللي موجودة، ونفس الاتفاقية درتها مع الشرق، ونفس الاتفاقية درتها مع درعة-تافيلالت، وأنا الآن هذا الصباح كنت في اتصال مع رئيس جهة الدار البيضاء-سطات ومستعد أني نوقع على نفس الاتفاقيات قبل نهاية هذا الانتداب من أجل العناية آنذاك بكل المراكز القروية في المغرب حسب حاجياتها وحسب ما يمكن أن تقدمه من برامج ناجعة وقادرة على الرقي بهذه المراكز.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

شكرا السيد الوزير.

غير هاذ الأرقام اللي قلت لنا 300 جماعة وهذا، احنا في جهتنا ما عندنا حتى شي جماعة استفادت من هذا، جهة مراكش-آسفي حتى شي جماعة ما فراسنا ولو، بالعكس عندنا احنا اتفاقية شراكة مازال ما لقت القبول، إنما السيد الوزير الكتاب تيتقرا من العنوان ديالو وما تنقصدش الكتاب ديالكم ديال الرمز ديالكم السيد الوزير، أي كتاب هذا راه مثل، فمن خلال التسمية اللي معطية للوزارة ديالكم راه هي وزارة التعميروسياسة المدينة، وأنتما بالفعل عاطيين الأهمية غير المدن بالخصوص المدن الكبرى ما شي جميع المدن، غير المدن الكبرى هي اللي معطية الأهمية.

واللي تنلاحظو في هاذ السنوات الأخيرة واحد الفرق شاسع تنخرجو بين المدن الكبرى والمراكز القروية اللي في النواحي ديالها، انك تتخرج من مدينة تتخرج علها، كمثل مدينة مراكش تتخرج تبعد بواحد 20 دقيقة ولا 30 دقيقة بسيارتك، تتلقى مراكزقروية في الحقيقة بعيدة كل البعد، لا .. مكاين لا بنية تحتية، لا إنارة، لا..

فعلى سبيل المثال في الطريق الوطنية 212 كاينة مجاط ومزوضة، الطريق الوطنية 9 سيد المختار، لمزوضية، ما فيهم والو.

وهاذ المراكزما كتتوفرعلى أبسط الشروط لاستقبال العالم القروي.

ونهضرو، السيد الوزير، هاذ المراكز القروية، حتى الأسواق الأسبوعية ديالها، ما عرفات تغيير من زمن الاستقلال، ما عرفات وكل شي كيعرف بأن الأسواق الأسبوعية ديال هاذ المراكزهي المتنفس الوحيد ديال هاذ الساكنة، هي (le weekend) ديالهم كيف كنقولوا احنا، وهاذ الأسواق راه ما كتتوفرعلى حتى شي حاجة.

لهذا، السيد الوزير، كنطلبو منكم باش هاذ الأسواق وهذا تتوفر على أبسط المرافق ديال...

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

فقط، للقول بأنه هناك عشرات المدن المتوسطة، نعطيك أمثلة، واش تحناوت مدينة كبيرة؟ تنغير مدينة كبيرة؟ أنيف مدينة كبيرة؟ عطيه، قولها لونتا، قلها لو.

والزمامرة مدينة كبيرة؟ وعدد، وسول الإخوان اللي عندك هنا، واش السمارة مدينة كبيرة؟

هاذوكلهم، عاد المراكز القروية.

الآن، ابغيت نوجه لك واحد الرسالة مباشرة، الإخوان ديالك هنا حاضرين، رافعين ملفاتهم، مثل ما هو الشأن بالنسبة لفرق أخرى من الأغلبية ومن المعارضة.

معروف على وزارة السكنى، أنها اشتغلت مع الجميع، جيب ملف ديال أي جماعة نشتغل معك، نجيو احنا من الرباط ونبقى نشير بالأقاليم وبالجهات ونقول هنا غنخدم، وهنا ما غنخدمش، ما يمكنش.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

..اعطاني المجلس البلدي ديال شيشاوة، شيشاوة من المدن اللي اشتغلنا معها، فيها برنامج أول وبرنامج ثاني، وهناك مطالبة ببرنامج ثالث، ومرحبا.

ولكن، شيشاوة من المدن التي استفادت، ماشي من المدن التي لم تستفد.

فبالتالي، مرحبا، مرحبا، شوف، مزوضة، لمزوضية، غير ذلك من الأقاليم ديال شيشاوة، مرحبا.

غير جيبوا الملفات، وحملوهم ودافعوا عليهم، ومرحبا.. مرحبا، جيبوهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه "المعايير المعتمدة في دعم الدور الآيلة للسقوط".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات،

أمام تفاقم المخاطر التي أصبحت تشكلها ظاهرة البنايات الآيلة للسقوط والتدهور المهول للأنسجة العتيقة، نص قانون مالية سنة 2016 على إنشاء وكالة وطنية للتجديد الحضري وإعادة تأهيل المباني المهددة بالسقوط.

كما صادق البرلمان على مشروع قانون يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري.

غير أن عدد الدور الآيلة للسقوط هو في تزايد مستمر يوما بعد يوم، وقد كشفت الإحصائيات الأخيرة عن حوالي 43 ألف سكن آيل للسقوط.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن المعايير المعتمدة في دعم الدور الآيلة للسقوط؟

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

بسرعة، المعايير المعتمدة هي بالضبط المعايير اللي تكلمت عليها بالنسبة للعناية بالمدن، بالقرى، بالأحياء الناقصة التجهيز.

احنا أمام 43 ألف كما قلتم، هذا إحصاء تدار في 2012.

اليوم، استطعنا نعالجو، ماشي نعالجو، نؤطرو باتفاقيات واحد 10 ألاف في مدن مختلفة.

نعلم بأن الإشكالية كبيرة وكبيرة جدا.

كذلك الشأن، نحتاج إلى من يحمل هذه الملفات على مستوى محلي، نحتاج إلى مواكبتنا من قبل المستوى المحلي، ثم نحتاج إلى قانون جديد، لأن التدخل صعيب في الآيل للسقوط.

دوزنا هاذ القانون الجديد، نحتاج إلى آلية جديدة، وكالة مختصة في الأمر، دوزنا هاذ الوكالة، كننتظرو النشر في الجريدة الرسمية باش نؤسسو الوكالة ونعطيو واحد الدفعة أقوى للآيل للسقوط.

ولكن، ما ننافقكمش، الآيل للسقوط مشكل ما غينتهيش، اللي ماشي آيل للسقوط اليوم آيل للسقوط غدا، لأن هناك تقادم ديال البنايات خاصة في الأنسجة العتيقة.

لذلك، هذا مشكل صعب وصعب جدا، لأنه يمكن نديرو إحصاء، الإحصاء اللي درنا في 2012 أكيد أنه لم يأخذ بعين الاعتبار، منذ ذلك الحين الشتاء، الصيف، الشمس، إلى غير ذلك، فهناك تآكل ديال البنايات وهناك واحد العدد ديال البنيات اللي تتحول إلى آيلة للسقوط.

لذلك، هذا الأمر سيستمر، علما بأن ما كاينش غير هاذ الآيل للسقوط، كاين الآيل للسقوط اللي مجاور للمدن كذلك، لأن ذاك الشي ما تبناش حسب القواعد المعمول بها، وهذا كذلك من المشاكل، إذا كانت نحن نعلم أن هناك نقص على هذا المستوى، لكن من الصعب جدا أن نتحكم في الإشكالية بشكل نهائي نظرا للحاجيات أو للإمكانيات اللي كنتوفرو عليها اليوم.

الحسابات اللي دايرين، اليوم هاذ 43.000 كتتطلب 7 دالمليار ديال الدرهم للتدخل اليوم، إذا أردنا أن نتدخل من أجل القضاء على هاذ 43.000 دون ما تبقى، ما عندناش 7 دالمليار ديال الدرهم، أعترف لكم بذلك في ميزانية وزارة السكنى، عندنا ميزانية متواضعة ديال 2 دالمليار في السنة في الصندوق ديال التضامن للسكن، كنحاربو بها مدن الصفيح، كنديرو بها إعادة الهيكلة، كنديرو بها سياسة المدينة وكنديرو بها الآيل للسقوط كذلك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

فعلا، السيد الوزير، نحن نعترف أيضا معكم بأن هذا القانون الذي صودق عليه وأيضا إحداث الوكالة هو سيخرجنا من مجموعة من

الاختلالات القانونية التي كانت موجودة سابقا.

لكن اليوم، السيد الوزير، تُقرون بأن هاذ الإمكانات المالية دالوزارة باش تغطي هاذ الحاجيات اللي هي موجودة غير ممكنة، ولكن أليس هناك مدخل آخر لمعالجة الموضوع؟

نحن قبل سنوات منذ الاستقلال ونحن نعالج مشكل دور الصفيح، جات برامج متعددة، لكن الأمر استمر، لماذا؟ لأمر بسيط هو أن هذا الموضوع أصبح مدخلا للريع.

لكن اليوم سؤالنا، السيد الوزير، هو تركز حول المعايير، لأن إذا ما وضعناش معايير لدعم الدور الآيلة للسقوط، في الحقيقة غادي نبقاو مستمرين وغادي يبقى الموضوع مستمر، خصوصا تكلمتو، السيد الوزير، على أن الأنسجة القديمة فعلا كانت موجودة، ولكن اليوم عندنا أنسجة جديدة، ويمكن الأمر يتفاقم في ظل عدم احترام ضوابط البناء، اللي هي معروفة وتقع في الليل والنهار وتحت أعين كل المتدخلين.

لكن اليوم، السيد الوزير، احنا تنقولو بأن توضع معايير، أو ليس من الضروري أننا اليوم في علاقتنا مع المتدخلين أننا يكون عندنا مقاربة شمولية، وتكون مبنية في علاقتنا فيه تتبع هذا الدعم الذي نمنحه للجماعات يكون متتبع، وعندنا آليات للتتبع ديالو، أين وقع؟

أوهل تعلمون، السيد الوزير، أن بعض من استفادوا من هذا الدعم الذي لم يُمنح بالمعايير أنهم استفادوا من الدعم وانتقلوا ليحصلوا على دور الصفيح في أماكن أخرى، وبالتالي غادي يولي الكلفة ديال الوزارة أنها كلفة مالية كبيرة.

ثم الأمر الثالث هو أنه: ألم يحن الوقت لاعتماد بطاقة "RAMED" كآلية لمنح الدعم للمستفيدين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

غير إذا اسمحتيو، هذه المعايير موجودة، لأن المشكل اللي عندنا هو أنه كاين هناك واحد النوع ديال التشكيك، كيفاش كنتعاملو، واضحة كيفاش كنتعاملو.

اليوم وجدنا المدخل، ويمكن نقول لكم بأن النجاح اللي عرفناه منذ 2013 في البرنامج ديال فاس، النجاح اللي عرفناه في الرنامج ديال فاس، لأننا غيرنا المقاربة، غيرنا الطريقة ديال التعامل، غيرنا الإمكانيات التي وفرنها إلى ذلك، وابدينا كنجحو الآن، المعايير واضحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

والسؤال الرابع موضوعه "ضرورة إعادة هيكلة الأحياء السكنية الناقصة التجهيز والتأهيل الحضري".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، موضوع هاذ السؤال يتعلق بإعادة هيكلة الأحياء الحضرية السكنية ناقصة التجهيز وتأهيلها، وذلك بتحسين ظروف ساكنة الأسر المعوزة، وكذلك من خلال إنجاز التجهيزات الأساسية اللازمة لتحسين الطابع المعماري والفضاءات الحضرية.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن ما هي الخطوات التي قطعتها وزارتكم في هاذ الباب وفاء لما التزمت به؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار.

أريد فقط أن أقول لكم بأنه البرامج ديال إعادة الهيكلة، هي البرامج اللي استفدات ربما الأكثر من التمويل ديال الوزارة، منذ 2002 حتى لدابا، مع دفعة قوية في إطار هذه الولاية الحكومية، 500 اتفاقية اللي همت مليون و100 ألف أسرة، ودخلناهم كلهم في النسيج الحضري ودخلنا لهم الطرقان والتطهير، وعبدنا الطرقات ودخلنا لهم الإنارة العمومية ودخلنا لهم الماء والكهرباء بشكل رسمي ماشي مسروق، ودخلنا لهم التجهيزات، بمعنى المدرسة، ودخلنا لهم التجهيزات الصحية، وغير ذلك، ودمجناهم في النسيج الحضري.

أقول لكم سيدي المستشار المحترم، لو ما درناش هاذ الشي، لو 2011 تحول إلى شيء آخر في المغرب، وهاذ الشي كنقول لك على 2011، ما كنتكلمش على راسي فهاذ الحكومة، كنتكلم على كل ما تم القيام به منذ ذلك الحين إلى الآن وواصلناه، هذا من البرامج الذي جاءت إفريقيا لتستفيد منه الأسبوع الماضي، لأنهم عارفين آش دار المغرب على هاذ

المستوى، عارفين آش دار المغرب على هاذ المستوى ونواصل.

الآن هذا لا يعني أن ما كاينش أحياء أخرى، لأن باقي الهجرة القروية مستمرة، وطالما أن هناك هجرة قروية سنستمر في اجترار هذه المواضيع، لكن تنشأ أحياء، نعالج الأحياء، عندما نعالج الأحياء هناك نوع من النداء، الدولة براسها لما كتعالجش، أشنوا كتعالج؟ كتعالج السري، غير القانوني، اللي تبنى بشكل عشوائي، بالرشوة، بتواطؤات المختلفة.

عندما نقوم بذلك هذاك اللي ساكن في القرى كيقول بما أنه الدولة دارت هاذ الشي لصحابنا قبل منا غادي ديرو لنا كذلك.

وهذا هو واحد الحلقة اللي احنا موجودين فيها، وهاذ الأمر سيستمر إلى أن نجد الصيغ للتحكم في هذه الهجرة القروية من خلال توفير أراضي في المحيط ديال المدن باش ما يبقاوش هذوك أصحاب يشرطوا ب(la craie) وبالجير، ذوك المجزئين السريين الذين يستفيدون بالرشوة وبالتواطؤات من أموال طائلة، باش نسدو عليهم الطريق وباش نتمكنو أننا عوض ما نخليو السكن يتم بهذه الطريقة ونجيو نعالجو من بعد، نعالجو بشكل قبلي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الوزير المحترم.

يستحيل أنه نختلف معكم، السيد الوزير، فيما قلته، هذا واقع يمكن دراسته ويمكن الإطلاع عليه، هاذ الواقع عندو صيرورة، أسبابه ومسبباته نعرفها ويعرفها الجميع، وفهمت سؤالكم خصوصا عندما ربطته بالهجرة، الهجرة فعلا هاذي ديناميكية.

والهجرة ثورة من الثورات، لأنه انتقال من واقع إلى واقع، كيفما كان الأمر.

عندما نتحدث عن السكن الناقص، أنا تنقصد المحلات اللي كاينين في المدن الحضرية، ونحيلك على مدينة مراكش، نحيلك على منطقة النخيل اللي فيها دواوير، اللي عندهم 50 عام 40 عام، 30 عام.

إذن واحد الهجرة فواحد التاريخ، وبقات قاعدين فذيك الظروف ينتظرون حلا، هذا هو الملتمس ديالنا فقط.

احنا تنطلبوا بوضوح، هاذ المنطقة هاذي، حتى هي يوصلها هاذ المجهود الكبير اللي تدار، حتى هما يوصلهم حقهم، حتى هما يكون عندهم هاذ الموضوع، لأنه فعلا هاذ الناس تيتسناو وتيترجاو واحد النهار حتى هما يتدمجوا ويكون عندهم الحق بحالهم بحال غيرهم، وخصوصا حيث تيكون تيشوفوا الإنجازات الكبيرة اللي كتدار في مناطق أخرى وتيحسوا بواحد الحيف، وهذا هو اللي تيخليهم أنهم تيحسوا بواحد النوع ديال التظلم.

لذلك، من موقعنا كبرلمانيين، هذا هو الدور ديالنا أننا نبلغو للحكومة وكذلك نلفتو الانتباه إلى هذه المواضيع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في حدود ثواني معدودة.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

وغيربسرعة، باش نقول أنني أتفق مع السيد المستشار.

هذه منطقة اللي معروفة القيمة ديالها، وبالتالي نجد فيها في وسط منها دواوير صفيحية، وهذا الأمر يتعين أن تكون هناك مبادرة محلية، أنا مستعد أن نساهم فيها من أجل أننا ذوك الناس نحيدوهم من تما ونسكنهم في ظروف لائقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا له على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير العدل والحريات، والسؤال الأول حول "ظاهرة زواج القاصرات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الوقت الذي كنا ننتظر من مدونة الأسرة التي شكلت لحظة مفصلية في تحديث الأسرة المغربية أن تضع حدا لظاهرة زواج القاصرات، نسجل مع كامل الأسف استمرار منطق التسامح والتعامل المرن مع هذه الظاهرة، فقبول أغلب الطلبات هو ما يشجع على استمرار هذه الممارسات خصوصا في العام القروي، إضافة إلى غياب معايير محددة لمنح الإذن بزواج القاصرات.

وعليه، نستفسركم، السيد الوزير، ما الذي قامت به الحكومة لمحاربة هذه الظاهرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

أن تتزوج فتاة قاصر، فهذه ظاهرة اجتماعية لا أحد يمكن أن يعبر عن سعادته بها، لكنها ظاهرة اجتماعية وأقول معقدة، وإذا أردت أن تعرفي حجم تعقيدها فاسألي زملائك من مستشارين ومستشارات ستجدين أنه يمكن تكون هناك أجوبة مختلفة من مستشار إلى مستشار، من مواطن إلى مواطن.

لما تتزوج واحد الفتاة قاصر فلأنها تعيش في أسرة تتعاني من الهشاشة، تتعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية، لأنه تيطبق عليها واحد القانون مصادق عليه البرلمان، لأن واحد القاضي تيحكم بهذاك القانون.

وزير العدل والحكومة هي بمعنى من المعاني أجنبية عن الموضوع، وإلى بغيتو نقول لكم الحقيقة راه ما كاينش شي قانون غادي يمكن يحد من هاذ الظاهرة، لأن هاذ الظاهرة إلى مشى حتى تدخل القضاء وقال ب"لا" لطلب زواج، أنا أتساءل واش غادي تلقاوا هاذوك الآباء ديال هاذوك الولد وهاذيك البنت غادي يقولوا دائما لكون القضاء قال لا، فنحن نقول لا، ونضع حدا لهذا الزواج.

أم إنهم سوف يكرسون ظاهرة أخطر مما يمكن أن تشتكي منه السيدة المستشارة وهو ذاك الإذن، وهو أن نصبح يعني في زواج بدون إذن وخارج القانون مع ما يترتب عنه من أولاد، وجيبي ليا أنت الحل.

لذلك، قلت وأقول، لما كان هاذ الموضوع كيتناقش في المرحلة السابقة بمجلس المستشارين بناء على واحد المقترح قانون جات به إحدى الفرق البرلمانية.

قلت وأقول لكم هذا الموضوع ما غيحلوه لا قانون، ما غيحلوه لا قضاء، غادي يحلوا الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر، وأيضا الرفع من مستوى وعي المواطنين، طالما ما مشيناش للعمق، راه احنا الآن غنتكلمو وقولي اللي بغيتي ونقول أنا اللي بغيت، ولكن تأكدي بأنه لن يتغير في هذا العام أي شيء ما لم ننفذ إلى عمق الأمور.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة طرحنا هذا السؤال هو ما كيقللش من المجهودات ديالكم أولا، ومتفقين معكم بأنه الموضوع أو المشكل تعدى كونه مشكل قانوني أو قضائي، بل هو مشكل واقع مجتمعي تحكمه العادات والتقاليد ومكانة الذكر والأنثى، بالإضافة إلى الفقر وعدم الاستقرار الأسري والأمان، إلى غير ذلك.

لكن، نعتبر للحكومة مسؤولية ثابتة، ليس في المشكل وإنما في إيجاد حلول ملائمة ومناسبة لمعالجة هذا الواقع المخجل، مع التغلب على العادات المترسخة لدى سكان بعض القرى بتوفير، ما نعرف، أعتقد برامج التوعية والتثقيف، عن طريق محاربة الأمية، باش حتى احنا نفسرو على الأقل نوصلو للعالم القروي، وخصوصا لأن هاذ الظاهرة منتشرة بشكل كبير في العالم القروي، نفسرو لهم ما مدى خطورة هاذ الزواج على القاصرات.

أضف إلى هذا، أننا مثلا بالنسبة أنه عايشنا هاذ الحالات بالنسبة لنا كأساتذة ديال التعليم الإعدادي، كنا كندخلو في بداية السنة كنلقاو عدد ديال الإناث في النهاية كنلقاو العدد قل، كنتساءلو، كنلقاو بأن العدد ديال هاذ الإناث علاش لأنهم تزوجوا، ويا ريث هاذ الزواج كان كينجح، ما كينجحش لأن ما كيتعداش 3 أشهر أو شهرين وكيفشل وكيتم الطلاق أو إلى غير ذلك، علاش؟ لأننا أشنو كنزوجو، أحنا ما كنشوفوش من المنظور ديال بالنسبة لنا ما بغيناش نحملو المسؤولية لبعضياتنا، وإنما ما بغيناش نبقاو واقفين كلنا مجموعين موقف ديال اللي كيتفرج، بغينا أننا كلنا نشوفو مثلا نتجاوبو، علاش؟

لأن عندنا احنا كنزوجو قاصر، هي طفلة، واش هاذ الطفلة مؤهلة بدنيا باش أنها تحمل أعباء الحمل، الولادة، الرضاعة ورعاية أطفال؟ هل هي مؤهلة فكريا وثقافيا لأن تكون عمودا فقريا لأسرة؟

أضف إلى هذا أن عندنا إحصائيات كتأكد بأنه، بصح أنه القضاة مازال كيرخصوا، وكتقول بأن وازدياد حالات زواج القاصرات غير من 2004 مثلا كنلقاو بأن عندنا 18 ألف حالة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة في إطار الرد على التعقيب للسيد الوزير في حدود ما تبقى له

من وقت.

السيد وزير العدل والحريات:

أؤكد بأن نسبة زواج القاصر هي في تراجع وليس في ازدياد، وبالطبع لدي كافة المعطيات التي تؤكد ذلك، في 2011 كانت عندنا 39.031 حالة، هبطات في 2012 ل 34.166، وطلعات بنسبة 2.85 إلى ما مقداره 35.152 سنة 2013، هبطات سنة 2014 إلى 33.489.

إذن من 2011 كنا 39031، 2014 احنا في 33489، إلى قلت ليا الحكومة آش دارت؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا على المعطيات التي قدمتها لنا.

والسؤال الثاني موضوعه "مآل إحداث محاكم متخصصة في القضايا الاجتماعية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كنا ولازلنا نطالب في الاتحاد المغربي للشغل بإحداث قضاء اجتماعي مختص وتمكينه من الوسائل والإمكانيات الضرورية للبت في القضايا المعروضة عليه وفي آجال قريبة ومعقولة.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل إحداث محاكم مختصة في القضايا الاجتماعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

السيدة المستشارة المحترمة،

إحداث المحاكم كيفما كان نوعها سواء كانت محاكم ابتدائية، سواء كانت محاكم استئناف سواء، كانت محاكم متخصصة، إنما يتأسس على معطيات، وهاذ المعطيات أهمها هو حجم النشاط القضائي.

إذن إلى امشينا وشفنا حجم القضايا الاجتماعية في المحاكم غادي نلقاو بأنه في المحاكم الكبرى، غير الدار البيضاء اللي فيها بالفعل قسم اجتماعي، كما هو معروف، بل فيها محكمة اجتماعية أقول، فيها محكمة اجتماعية، غير الدار البيضاء تنلقاو بين 3000-4000 قضية في كل محكمة، بين 3000 و4000 وغادي نقول حتى 5000 على أقصى تقدير، ما يمكنش نؤسس لها محكمة، لماذا؟ لأنه إلى درنا محكمة خاصكم تحاسبونا، لأن هذه موارد ديال الدولة، وهاذ الموارد ينبغي الحرص على ترشيدها وعدم إنشاء محاكم لمجرد أن هناك واحد الموضوع اللي وله أهميته وهو الموضوع الاجتماعي.

لأنه أيضا ما مطروحش علينا فقط من يقول ويطالبنا بمحاكم اجتماعية، راه كاين اللي تيطلبنا حتى بمحاكم رياضية، كاين اللي تيطلبنا بأمور.

ولذلك في المقاربة الجديدة اللي اعتمدناها في مشروع قانون التنظيم القضائي المعروض على مجلس النواب، عندنا المحاكم المتخصصة في المادة التجارية غادي تبقى، كذلك المحاكم الإدارية غادي تبقى، وعندنا الأقسام الإدارية، لم .. الأقسام التجارية في الحالات اللي ما تيكونش عندنا واحد الحجم من النشاط يعني القضائي الخاص.

إذن نفس الأمر بالنسبة للقضاء الاجتماعي، مادام ما عندناش حجم من مستوى الدار البيضاء أو قريب منه، فنحن نعتمد الآن ما يسمى بالغرف وهي غرف متخصصة، وتستطيع أن تقوم بواجبها على الوجه المطلوب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نشكرك على الجواب السيد الوزير.

إلا أنه بالنسبة لي أنا التدخل ديالي غادي يكون ماشي تعقيب بقدر ما هو إضافات وتوضيحات اللي لابد من الإدلاء بها، خصوصا وأن دور القضاء كان ولا يزال يهدف إلى تحقيق العدالة بين الأفراد من جهة وبين الأفراد والمؤسسات من جهة ثانية.

إننا في الإتحاد المغربي للشغل نعتبر أن من أهم وظائف ومهام القضاء الاجتماعي هو توفير حماية قانونية للأجراء من جميع أشكال التعسف وإنصافه في حل نزاعات الشغل الجماعية، والتي تعتبر من أصعب وأخطر وأكثر النزاعات التي يعرفها عالم الشغل.

السيد الوزير،

والتي للأسف لا يمكن للآليات والأجهزة المتوفرة حاليا حلها، والتي تنتهي في غالبية الأحيان إن لم نقل في جلها بالفشل من طرف النزاع في حلها أويكون على حساب مصلحة الأجير، الحلقة الأضعف.

وهنا غادي نرجع للعدد اللي ذكرتوه، السيد الوزير، هذاك العدد لأن العمال أو الأجراء لما تيمشيوا للمسطرة القضائية كيتواجهوا بعدة عراقيل، الشيء اللي تيجعل أن الكثير منهم ما تيلجأش لهاذ القضاء الاجتماعي، لأنه في غالبية الأحيان لا ينصف أولا يسمع إلى مشاكلهم.

وأمام حجم الملفات التي تهم نزاعات الشغل والضغط الكبير الذي تعرفه المحاكم العادية وبطء المساطر المعمول بها، وكذا الصعوبات التي تطال تنفيذ الأحكام القضائية التي يكون فيها الأجير أول المتضررين، وكذلك غياب الفعالية المطلوبة في النزاعات الشغلية، وأمام الاستعجالية التي يتطلبها هذا النوع من القضايا التي ترهن مئات، بل آلاف الأسر في مختلف مواقع العمل يوميا في القطاع الخاص، حيث الطرد التعسفي والتسريح الجماعي للعاملات والعمال، أضحى ممارسة يومية والأمثلة كثيرة.

فمثلا الذي يقع أو وقع في مدينة طنجة على سبيل المثال، الطرد الجماعي الذي تعرض له عمال شركة (Med Paper) مباشرة بعد تأسيس مكتبهم النقابي المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، والذي نعتبره ضربا للحق النقابي المكفول دستوريا، التسريح الجماعي الذي طال عمال شركة (APM[3]) بالميناء المتوسطي، ملف "مغرب ستيل" الذي أحيل على القضاء والذي يهم 620 عاملة وعامل مما يهدد المن والاستقرار الجماعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على المعلومات التي قدمتها.

والكلمة للسيد الوزير فليتفضل مشكورا.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا، وأنا بدوري أنوه بسؤالكم وبحرصكم، السيدة المستشارة، على أن يتمتع الأجراء بقضاء فعال ومنصف.

ولكن، أؤكد لك أنه بخلاف ما تفضلت به، حينما قلتي أنه في الغالب لا ينصف الأجراء، أنا أقول لك بحكم أنني كنت محامي وكنت كنشتغل على هذه المادة بكثافة، وأقول لكم أنه في الغالب يُنصف العمال، لأن مدونة الشغل، صراحة، هي في الأساس قائمة على أساس إنصاف العمال، نظرا لأنه مثلا في حالة الطرد، مثلا، وهي حالة اللي هي مطروحة بزاف، فكيعود واجب الإثبات على رب العمل بأن العامل يعني غادر العمل طوعيا.

[3] APM Terminals Tangier

إذن، تم قلب عبء الإثبات تماما، وهذا اختيار على كل حال، وأنا أقول لك بأننا حريصين على إنصاف العمال وأرباب العمل، لأن العدالة لا تشتغل في اتجاه واحد وإنما تشتغل في...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

للأسف أنه في حدود 3 دقائق.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه "تطبيق العقوبات البديلة".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، في إطار أو في خضم الثورة القضائية والتشريعات والاهتمام الذي توليه الحكومة إلى جسم القضاء ومعالجته وفق التصور الجديد، ألا ترون أنه أصبح من الضروري إيجاد حل للاكتظاظ داخل السجون بسن قانون العقوبة البديلة، وما لها من امتيازات؟ نظرا لأن الاكتظاظ داخل السجون له عواقب وخيمة، وربما لن تبقى العقوبة هو الحل، بقدر ما نزيد في الإجرام كلما ولج الجاني هذه المؤسسة السجنية، إذن ما رأيكم أو هل تفكر الحكومة في سن عقوبة بديلة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل والحريات:

الحكومة تشاطر السيد رئيس الفريق قلقه وقلقنا جميعا بشأن تضخم عدد المعتقلين، وما يعانيه وتعانيه الدولة أيضا، وتعانيه أيضا المؤسسة السجنية من مشاكل.

إذا كان السؤال هو: ما هي جهودنا في إيجاد ما هو بديل للاعتقال الاحتياطي؟

أقول بأن ماشي فقط بذلنا مجهودات لإيجاد بدائل للعقوبات، عندنا الاعتقال الاحتياطي عندنا ليه بدائل، كاينة في مشروع قانون المسطرة الجنائية، وعندنا العقوبات عندنا لها بدائل في القانون الجنائي.

أنا أقول لكم يمكن لكم الإطلاع على النسخة التي وزعت على

الحكومة هذا الأسبوع المتعلقة بمشروع القانون الجنائي، مشروع قانون المسطرة الجنائية سيوزع–فيما أعتقد–في الأسبوع المقبل، وستلاحظون أنه بالنسبة للاعتقال الاحتياطي في المسطرة الجنائية عندنا بدائل، ما كاينش فقط المراقبة القضائية والكفالة اللي هي حاجة اللي هي كانت – نقولو – موجودة، ولكن، عندنا أهم حاجة، وهي حمل سوار إلكتروني، وعدم مغادرة قُطر معين، هذا بالنسبة للبديل عن الاعتقال الاحتياطي، واللي غادي يخلق واحد البديل اللي واقعي ومهم.

بالنسبة لبدائل السجن، فهناك العمل من أجل المنفعة العامة، عندنا الغرامة اليومية، عندنا تقييد بعض الحقوق، فرض تدابير رقابية أو علاجية، عندنا الخضوع للعلاج، راه كاين هاذ الشي، وهاذ الشي غادي يجي، إن شاء الله، لكم، وغادي تطوروه بما ترونه ملائما وبما يتلاءم مع أحدث التشريعات.

ولكن أقول واحد الكلمة تكون واضحة، أيان أن نظن بأن هاذ البدائل، سواء كانت بدائل الاعتقال الاحتياطي أو بدائل العقوبات، ستحل مشكل الاكتظاظ داخل السجون.

أقول لا. الذي يحل ذلك هو سياسات، مرة أخرى، عمومية وتربوية تقلل من الجريمة التي تؤدي إلى الاعتقال، لأنه إلا كان هناك واحد المجرم خطير، راه ما غتمشيش تعطيه هاذ البدائل، لأنه سيبقى خارج السجن، وسيرتكب أيضا جرائم أخطر، وبالتالي من مسؤولية المحكمة أن تقرر ما هو ملائم للمجتمع، وما هو ملائم للمجتمع في كثير من الأحيان كيكون السجن، كيكون أحيانا السجن، ولكن ليس دائما، ليس دائما.

وعلى كل حال، هاذ الشي راه غيجي عندكم، وأنتم ستقولون كلمتكم، ونحن معكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

أنا تنقول: "ربي السجن أحب إلي"، هاذ الآية القرآنية لقول الله الكريم العزيز الجبار أنها كلمة لها دلالتها، وأنا أقول: "ربي أبعدنا من السجن"، نظرا لتكاليفه الباهظة ولعواقبه الوخيمة على المجتمع.

فصحيح، راه كل ما اجتهدنا سوف لن نوقف الجريمة، السيد الوزير، ولكن أملنا، أمل المغاربة كافة، بأن نحد من الاعتقال الاحتياطي، نظرا لأن نصف المجرمين أو المتابعين اليوم راهم كلهم في الاعتقال الاحتياطي.

الآن، المؤتمرات الدولية كلها تحث دول العالم على الحد أو إيجاد عقوبة بديلة، نظرا للتكاليف ديالها، نظرا لأن حتى السجن في حد ذاتو لم يكن عقوبة بقدر ما أنه تربية، هذا إلى دخلنا في علم الاجتماع، ودخلنا في النفسية أن السجن لم يكن عقوبة بقدر ما أنها تربية. فهناك أساليب كثيرة يمكننا نسنوها، وليس هذا بعزيز على حكومتنا التي تعج بمفكرين في مختلف المجالات، خاصة في مجال القضاء.

فأملي كبير أن نكون أو أن نقتدي بالدول المتقدمة التي جعلت من العقوبة البديلة عقوبة زجرية للحد من الاكتظاظ.

الله الموفق السيد الوزير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، إذا كان التعقيب ضروريا، ففي أقل من عشر ثوان.

السيد وزير العدل والحريات:

أقول للسيد المستشار المحترم بدائل العقوبات ستكون، ولكن تأكدوا أنه "ما كل ما يتمناه المرء يدركه، تجري الرياح بما لا تشتهي السفن".

للأسف، الجرائم كثيرة، والأمر يتعلق أيضا، تقتضي أحيانا اتخاذ قرار سيئ اللي هو اسميتو، قرار الاعتقال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكره على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وموضوعه "تأهيل الجامعات في مجال التحولات التكنولوجية على مستوى التجهيز والتكوين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة مينة عفان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

في إطار التطورات التكنولوجية الحديثة والمتجددة التي يعرفها مجال وثقافة المعلوميات، أضحت الجامعة المغربية وكل مؤسسات التعليم العالي مطالبة بمواكبة هذه التحولات المتسارعة على كافة الأصعدة لتحديث المناهج التعليمية المعتمدة وتأهيل برامجها.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي التدابير المتخذة لتطوير عمل الجامعة المغربية في مجال ثقافة المعلوميات، وكذلك البحث العلمي

لجلعها في مصاف الجامعات الدولية المتقدمة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

شوف، احنا كنخدمو بالمال ديال المجتمع، غتشوفو الجامعات في أوربا واش غتلقاو فيها (le wifi) بالصبيب المرتفع في المحيط كلو ديال الجامعة، الآن الوثيرة ديال ما بقاش عندنا بديل إلا تأهيل الجامعة المغربية تكون قاطرة ديال الاقتصاد الوطني.

أنا نعطيكم مثال: مراكش حيدوا لها السياحة آش غادي يبقى؟ أكادير حيدوا لها السياحة؟ المدن فاس باش عايشين؟ لأن الجامعة ما مكوناش الأطر اللي تجلب الاستثمارات، وهاذ العدد اللي كنكونو ما ابقاش كافي.

إذن، تأهيل الجامعة غير المجلات العلمية 23 مليون درهم.

الآن الجامعات كلها يكون فيها (le wifi haut débit)، الدروس تكون في الإنترنيت، هاذ الشي معطى ماشي خيار، إلى بغينا البلاد تتقدم خاص الجامعة، إذن تنقولو للجهات خاصكم كذلك تدعموا الجهات، مشيت لفرنسا غير ناحية "تولوز" ذاك الشي اللي كتعطي الجهة للجامعة أكثر من ذاك الشي اللي كتعطيه الدولة، لأن كيعرفوا الجهة، أصحاب الجهة كيعرفوا بلي إذا تمشت الجامعة ديالهم غادي يكون نمو في الجهة، الآن كتجي عند المنتخبين تيحسب لك 2 ريال 3 ريال، بغاوا ينميوا الجامعات تنميوا البلاد، ماشي غير الدولة فقط، خاص المنتخبين كذلك يتعاونوا مع الجامعة، الموارد محتاجين للموارد، هاذ الموارد اللي كندفعو عمرها ما كانت، وليني ما كافياش، لأن خاصنا نبنيو في كل جهات المغرب.

إذن، هذا المعطى احنا كنأهلو الجامعة المغربية، ولكن الوثيرة باش كنأهلوها الغرب كيمشي بـ 100 في الساعة، احنا كنمشيو بـ 60، إذن الهوة كتتوسع، إذن خاصنا نتعاونو في هاذ الشي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

كنظن أن انفعالكم كيعبرلي أوكيعبرللمشاهدين والإخوة المستشارين في هاذ القاعة، انفعالكم والقوة الاندفاعية باش كتجاوبونا، كنعرفو أنكم عندكم واحد الغيرة، سيما وأنتم رجل الميدان.

غير أن الإصلاحات التي نراها اليوم، السيد الوزير، صحيح هي إصلاحات مشجعة، لكننا كمغاربة، كطموح، لابد وأن نسعى إلى ما هو أكثر، حتى لا نكون من الناس الذين يبخسون الأمور أو الاجتهادات.

نحن نؤكد ونقر أن هناك اجتهاد، هناك تحفيز للطلبة، هناك امتيازات، يمكننا أن نتابع الدروس عن بعد، يمكننا ويمكننا أن نلج المختبرات بطريقة سهلة ونشارك ونساهم في إجراء العمليات، هذا شيء محمود.

غير أننا شعب فقير، وغالبا الناس أو الطلبة الذين يلجون إلى المؤسسات التعليمية، خاصة التعليم العالي وخاصة منهم الشعب العلمية، هاذو ناس من ذوي الدخل المحدود، السيد الوزير.

خاصنا نجتهدو أكثر حتى (tablette) اللي ديتيوها رهن إشارتهم، حتى الصبيب ديال (le wifi) راه هاذ الشي ما كافيش، تيخصنا مساهمة الدولة باش تزيد تشجع البحث العلمي وتشجع أبناء الفقراء للتحصيل.

هذا لا يعني أن ما كاينش تشجيع باش ما تبقاش تقول لي: "وقول باز"، فأنا كنقول "باز"، أسيدي، على المجهودات، غير أنها تبقى غير كافية.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا.

أنت راك كتجي عندي للمكتب عارف أشنو كاين. الآن نعطيكم خبر، راه ربما أعطيتو لكم، راه اكتشفنا في المغرب "بكتيريا" حتى هي من "آيت عطا"، لأن من جهة مرزوكة، الناموس ما يمكنش يقرب 20 سنتيم من النسيج، وهاذ النسيج كيتوجد الآن ببلجيكا، اللي لبسو 20 سنتيمتر ما يمكنش يقرب لو الناموس. هذا البحث ديال المغرب، أعباد الله، هي اللي تحل مشكل "زيكا" وغيرو المشاكل اللي في إفريقيا والبرازيل.

الناس ديالكم خدامين، المقاولات جاية تستثمر في البلاد، الجودة كاينة، غير المشكل خاصني نوسع الجودة للطلبة كلهم، عندي الجودة

في المدارس التكنولوجية، عندي الجودة في مدارس كلية الطب، عندي الجودة في المهندسين، الآن خاصني نمشيو لكلية العلوم، كلية الآداب وكلية الحقوق حتى هي نوفرو ليها الشروط، ولكن هاذ الشي–كما قلت لكم–332 ألف طالب اليوم عندو منحة، كانت 182 ألف، كانت 700 مليون، ولت 2 ديال المليار، أعباد الله.

احنا كنوجدو الموارد، ولكن اللي صبيت.. واش غير وزارة التعليم، ولاو تيقولو واش غير التعليم اللي كاين؟ راه الوزارات كلها ابغات، ولكن خاص المنتخبين يعاونوا، ما يمكنش المنتخبين ما يتحملوش المسؤولية معنا، هاذو أولاد المنتخبين، أولاد القبايل ديالهم، أولاد المدن ديالهم، وما يمكنش ما يدعموش الجامعة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الموالي، وموضوعه "هجرة الكفاءات الوطنية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، لتقديم السؤال.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة.. أنا معك دائما.

السيد الوزير،

تشكل ظاهرة هجرة الأدمغة أبرز التحديات المستقبلية لدول الجنوب الراغبة في اللحاق بركب التقدم والتطور، والأدهى في ذلك أن القطاعات التي يمسها هذا النزيف هي القطاعات الحساسة التي يعرف المغرب فيها مشاكل كبيرة، كقطاع الصحة والتعليم والسكنى، لذا تحتاج بلادنا في حالات كثيرة إلى استيراد الخبراء الأجانب بعقود باهظة لإنجاز الدراسات والأبحاث في مختلف المجالات.

نسائلكم، السيد الوزير:

هل تتوفر الحكومة على إستراتجية واضحة المعالم لوقف نزيف استنزاف الكفاءات الوطنية؟

ما هو موقع العلمي وتشجيع الكفاءات في سياستكم التعليمية؟

كيف تواجهون إستراتجية الإغراء والامتيازات التي تقدمها بعض الدول لاستقطاب هذه الكفاءات؟

ومتى سيتم إعادة الاعتبار لنخب ومثقفي هذا الوطن ومنحهم وضعهم الاعتباري وتحسين مستوى دخلهم؟

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

هاذ السؤال كان خاص يتحط هاذي خمس سنين، أيام زمان، أما دروك هاذ السؤال ما ابقاش ذي جدوى.

نقول لكم، الآن غير من 2013 لـ 2014 عدد أيام الخبرات ديال المغاربة اللي برا تزاد بأكثر من 100%، احنا الآن حاطين مغربي خدام في ميريكان، عندو مانضة في ميريكان، كنستقبلوه، ممكن يبقى من أسبوع حتى ل 6 أشهر، 22 ألف درهم للشهر، هاذ الشي ما كانش، احنا دايرين ميزانية لهاذ الشي، والمغاربة راه ما كيحرقش المغربي، راه في ميريكان وتيجي عندنا كيقول لنا أشنو؟ باغي نعاون بلادي، هاذ التخصصات كلها اللي فتحناها، التربات النادرة مثلا (les terres rares) باش فتحناها؟ بالتعاون مع هاذ المغاربة.

في هاذ (l'appel à projets) اللي عملنا في الفوسفاط، 29 دولة شاركت معنا من جنوب إفريقيا، الولايات المتحدة، كندا، دول أوروبية حتى الهند، باشكون؟ المغاربة اللي عندنا تمايا، المغربي تيبقى مغربي دائما. راه غني وجاي كيجي تيقول لك: آش نعطي لبلادي؟

إذن ردوا البال، ماشي كلشي خاص يبقى حدايا هنا، خاص يكونوا في المختبرات، ميريكان، ويدي الطلبة ديالي تما، يتدربوا ويجي، خاص المغربي اللي برا يكون بحال (la batterie)، تيتشارجا تما ويجي يخوي عندي في الجامعة ديالي، هذا هو اللي خاصني نخدم معه، ماشي أجيو هنايا. ها هو جا هنا أشنو غنعطيه؟ راه هذا واخذ كإستراتيجية ديال نستافدو منهم، دروك عندي ناس في اليابان، عندي ناس في.. كلهم تيعملوا مع المغاربة مع الجامعات المغربية، إيوا قولوا باز.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير،

باز، ولكن راك واجبتي على راسك، يعني هاذ الكفاءات ها هيايا ما عندك ما تعطيها، انت تتهضر بأنك ما تعطيها، ولكن هاذ الكفاءات مزيان، واحد الطرف يكون تيعمل في دول أخرى، ولكن الطرف يكون هنا داخل البلاد، حتى بلادنا محتاج بأنه تخرج منها هاذيك الأشياء اللي

ابغيناها احنايا تصيفطوها لدول أخرى، ماشي نجيبوها احنايا من دول أخرى، كل.. أنت لو كنت، السيد الوزير، وها انتايا دابا مالك ما امشيتيش تخدم في الخارج؟ مالك هنايا؟ لأنك تتفضل تخدم في بلادك.

حتى هذوك الناس اللي هما مضطرين باش جالسين برا، هذوك اللي تتقول راك تتعاون معهم هما مضطرين باش جالسين، السيد الوزير، برا، ما كرهوش باش يجيو يعيشوا في الوطن ديالهم، ويعيشوا في بلادهم.

لذا، تيخص، السيد الوزير، نحاولو بجميع الوسائل ديالنا باش نخلقو ما يمكن يحتاجوه هاذ الناس باش يعملوه هنا في بلادهم، ويبادروا في بلادهم، واللي غادي يخرجوه غادي يخرجو في بلادهم، وغادي يمكن لنا احنايا نبيعوه للأسواق الأخرى اللي هي بجانبنا وهي بحاجة إلينا، ماشي نبقاو احنايا تنجيبو من برا، السيد الوزير.

أنت اعترفت، تتقول بأنه ما عندي ما ندير بهم هنا، ولكن همايا لا تسألش، السيد الوزير، يمكن أنت تيجاملوك، ولكن برا، وعندنا في الأحزاب السياسية تيقول لك: احنا ما كرهناش نجيو نعملو في بلادنا، وإلى ابغيتهم نجيبهم لك، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

فين هاذ الأحزاب؟ كاين شي أحزاب؟ أنا عارفهم هاذو. شوف ما توصينيش ملي يقول لك آش نعطيهم خدامين في مختبرات، في مختبرات اللي ما عنديش، خاصو يمشي يتعلم تما. واش هذا حرفتنا؟ راه احنا عارفين، راه احنا خدامين مع هاذ الناس.

إذن تنقول لك: البحث العلمي تيتعاونوا معنا في البحث العلمي، تيديو لنا الطلبة اللي تيسويو الدكتوراه تيمشي عندو المختبر تما باش يدخل ذاك المختبر تما.

راه إستراتيجية، واش الفرنسيين دروك ابقاو غير في فرنسا؟ السبليون ابقاو غير في السبليون؟ راهم في الدول في العالم كلو، راهم في اليابان، راهم في ميريكان.

قل لي ما تتنتجش ما يكفي، خاصني نكثر من هاذ النوع من.. كلية الطب الآن أشنو كنتو قلتو؟ مثلا في 2012 كانوا 5 دالكليات الطب، في هاذ العهد تزادت 5 أخرى مضوبلة، أكادير، العدد ديال الأساتذة ضاعفناه بجوج، العدد ديال المقاعد زايد 100%، احنا تنبنيو تنوجدو وعندنا الامتياز(la bourse) ديال الامتياز، عندنا الآن التعاقد مع الكليات باش.. ما نعرف واش اقتنع هذا ولا والو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الوزير المحترم.

واصافي، هو راه قال لك باز، راه قال لك باز.

شكرا، السيد الوزير، على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة وموضوعه "تعميم الكهربة القروية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك جميلي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

السيد الوزير،

بالرغم من المجهودات التي بذلتها لنا الحكومة، خصوصا في قطاع الطاقة والمعادن لتعميم الكهرباء على المجال القروي، حيث بلغت نسبة هاذ التغطية في حدود 95% إلا أن هناك بعض المناطق بعض الدواوير لازالت تنتظر أن تشملها وأن تصلها هذه التغطية.

فماذا أنتم فاعلون؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

أولا، ابغيت غير نعاود نذكر لأن هذا واحد السؤال يطرح بشكل مستمر، أن ما تحقق في بلادنا شيء مهم جدا لأن الآن تنتكلمو على تقريبا تغطية ديال 99.18%، هاذ الجهد هذا هو واحد الجهد اللي تدار على مدى 20 سنة، وهذا تيبين أنه فعلا بلادنا أخذت فيه واحد المسار جيد، وحتى بالمقارنة مع ما هو موجود في دول أخرى.

المشكل هو أننا مللي وصلنا لهاذ النسبة ما تبقى هو سيكون صعبا، لأنه مرتبط بواحد الوضع اللي وزارة الطاقة والمعادن ليست مسؤولة عنه لأنه مرتبط بالشتات اللي تتعرفو البوادي المغربية.

ولكن مع ذلك، الآن اللي عندنا مبرمج:

- 355 دوارتوجد قيد الإنجازفي إطارصفقات؛

- 38 دوارمدرجة في إطارصفقات توجد قيد التوقيع؛

- 113 دوارمدرجة في إطارطلبات عروض أثمان توجد حاليا قيد التقييم التقني والمالي؛

- و45 دوارمدرجة في إطارطلبات عروض أثمان في طور الإعلان؛

- و725 دوار مدرجة في إطار اتفاقيات تمت المصادقة عليها من طرف المديرية العامة للجماعات المحلية أوتوجد قيد المصادقة من طرف هذه المديرية.

وعندنا دواوير مبرمجة للتجهيز بالألواح الشمسية، فيها تقريبا 940 دوار تابعة ل 246 جماعة ترابية، وتهم 106.000 نسمة، وتيتألف كل نظام شمسي منزلي من ألواح تبلغ الطاقة ديالها 290 واط، قادرة على شحن بطاريتين بطاقة تكفي لمدة أربعة أيام، وسيتم توزيع ثلاجة وثمانية مصابح موفرة للطاقة على كل منزل مستفيد، وهذا المشروع يهدف إلى تخفيف العبء على الساكنة المستهدفة، لأنه احنا تنتكلمو على واحد 30 درهم للشهر الواحد طيلة فترة الضمانة والخدمة المحددة في 10 سنوات، هاذ الشي غيوصلنا لواحد النسبة ديال 99.72% وهي نسبة عالية جدا.

بطبيعة الحال، هناك بعض المناطق فيها إشكالات، وأنا أعيد ما أقوله دائما، بعض المناطق اللي فيها إشكالات اللي مرتبطة بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب أنا مستعد نستمع لها، لكن هناك أطراف أخرى في الموضوع، وأنت تعلم ذلك السيد المستشار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تنشكروكم على الجواب ديالكم والتوضيحات ديالكم.

في البداية كنوهو بالمجهودات اللي كتبذلها الحكومة لتعميم الكهرباء على القرى والدواوير المتبقية.

السيد الوزير،

لقد اقتربتم من كسب الرهان ديال التعميم، اتخذتم واحد المجموعة ديال القرارات شجاعة وجريئة اللي كتتعلق بالمكتب الوطني للماء والكهرباء، اللي كان على حافة الإفلاس وتحملتوا المسؤولية ديالكم، وكنتم فعلا رجال دولة، بحيث أنكم أنقذتم المكتب الوطني للماء والكهرباء اللي كان ربما حتى المجال الحضري ما غاديش نلقاو فيه الكهرباء.

اليوم هاذ الإنقاذ ديال المكتب الوطني للماء والكهرباء غادي يمكننا فعلا باش نستثمرو في المجال القروي وباش نعممو الكهرباء على الدواوير المتبقية.

القرار الثاني هو التحرير ديال الأسعار ديال المحروقات، هاذ القرار كذلك الجريء مكن الدولة باش توفر واحد العدد ديال الأموال، الملايير ديال الدراهم واللي واحد الجزء منو مشى للصندوق ديال التنمية القروية، واللي واحد الجزء منو غادي يمشي للكهربة ديال الدواوير.

إذن، احنا يمكن نقول كسبنا الرهان ديال التعميم بفضل هاذ الإجراءات الشجاعة والقوية، كذلك التوجه ديالكم نحو الطاقات المتجددة، بحيث أنكم استثمرتوا أموال كثيرة جدا في هاذ الاتجاه، وبالتالي هذا غادي يعطينا باش نحققو هاذ الرهان.

بقى، السيد الوزير، بعض الإشكالات اللي شرتوا لها واللي كتتعلق– يمكن نعتبروها معيقات–واللي كتتعلق بالمشاكل ديال الربط بسبب بعض المشاكل ديال البناء في المجال القروي أو بسبب التعقد ديال المساطر، كذلك بعض المرات كيكون الضعف ديال الصيانة تيتسبب في الإنقطاعات المتكررة، وكذلك استثناء بعض المنازل اللي كتقولوا بعض الدواوير كتكون مشتتة ويصعب الوصول إليها.

احنا كنتمناو باش هاذ المشاكل تتعالج باش، إن شاء الله، نكسبو هاذ الرهان ديال التعميم ديال الكهرباء على جميع الدواوير والقرى المتبقية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس،

أنا تنثمن الكلام ديال السيد المستشار، هو في الحقيقة من غير المكتب الوطني، كون ما كانتش عندنا هاذ المؤسسة الإستراتيجية اللي غنحافظو عليها واللي–كما تفضلت–أنقذتها الحكومة من الإشكالات ديالها، ما كانش ممكن نوصلو لهاذ المستوى ديال التعميم، لكن أنا ابغيت غير نأكد راه ما تبقى سنعممه بإذن الله.

دابا غير خاص واحد المجموعة دالإشكالات تتحل، لأن كاين عندنا بعض المنازل اللي الكلفة ديال الربط ديالها مبالغ كبيرة جدا قد تصل إلى 500 أو 600 ألف درهم، فلهذا خاص يتلقى واحد التوليفة مناسبة باش

يولي التعميم، إن شاء الله، 100% بالنسبة للملكة المغربية كلها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه "مآل مشروع القانون الأساسي لموظفي المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

منذ إنشاء المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية سنة 1986 لازال موظفو المركزيسيرون بنظام مؤقت، في غياب قانون أساسي خاص بهم.

أمام هذا الوضع الغير الطبيعي، نسائلكم، السيد الوزير، مرة أخرى عن مآل مشروع القانون الأساسي لموظفي هذا المركز؟.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين.

عطفا على السؤال اللي كنت جاوبت عليه هاذي أسبوعين بالضبط من طرف أحد الفرق المحترمة، قلت بأننا بصدد وضع اللمسات الأخيرة على واحد الاتفاق اللي غيحل هاذ الإشكال.

ما ننساوش بأننا تنتكلمو على نظام أساسي الذي عمر30 سنة، وهاذ الحكومة في 2012 هي اللي حركت الملف، وأنا عندما تكلمت قلت بإذن الله غنحلوه.

أشنو اللي كاين؟ الاتفاق يهدف إلى ماذا؟

أولا إدماج مستخدمي المركز الحاصلين على شهادة الدكتوراه في النظام الأساسي للباحثين، وهاذو غادي يستافدوا، وهاذو العدد ديالهم 46 غيستافدو تقريبا من أجور شهرية تتراوح بين 14600 درهم و25200 درهم، ومن بعد إعادة الترتيب ديالهم غتكون عندهم زيادة شهرية تقريبا ما بين 1300 درهم و5900 درهم؛

إدماج المستخدمين الحاصلين على دبلوم مهندس تطبيق أو دبلوم مهندس ديال الدولة بشأن النظام الأساسي الخاص بهيأة المهندسين، هاذو العدد ديالهم 22، والزيادة غادي تكون ما بين 2000 درهم و7000 درهم من بعد ما يترتبوا في هاذ النظام، وإدماج باقي المستخدمين بطلب منهم في باقي الهيئات المشتركة بين الوزارات، سواء كانوا متصرفين، تقنيين، محررين، مساعدين تقنيين، إداريين.. إلى غير ذلك، على أن يستمر المستخدمون الذي لم يتم إدماجهم بإحدى الهيئات المشار إليها خاضعين لمقتضيات النظام الأساسي المعمول به حاليا، والمحافظة على هذا النظام الداخلي المؤقت حتى نهايته بالنسبة للفئات التي لا ترغب في الالتحاق بنظام الوظيفة العمومية، وذلك لمدة 6 أشهر بعد دخوله حيز التطبيق وتغطية الفرق ديال الراتب للموظفين الذين قد تعرف رواتبهم تراجعا بعد إدماجهم في النظام الجديد.

والتوظيفات التي ستتم مستقبلا ستتم وفق هذا النظام الجديد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على هذا الجواب.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الحقيقة، فعلا تمت الإجابة على هذا السؤال منذ 3 أسابيع تقريبا في معرض جواب السيد الوزير على سؤال إحدى الزميلات المستشارات، ولكن قال لنا آنذاك السيد الوزير بأن الموضوع فعلا قيد الدراسة في وزارة المالية وهو في يعني اللمسات الأخيرة، (les dernières étapes)، ولكن للأسف المعطى الجديد هو اليوم تم الإتصال بالمكتب النقابي ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل داخل المركز، وتم إخبارهم بأن وزارة المالية لم تعد ترغب في إخراج هذا النظام الأساسي للوجود، بذريعة أن المكتب المعني راسل الوزارة وبحال إلى ما باغينش هذا النظام.

في الحقيقة المكتب راسل الوزارة لأن كاين واحد التعتيم حول

اللمسات الأخيرة ديال هاذ المشروع، يتم الكلام–فعلا كما قال السيد الوزير–واحد المجموعة ديال الفئات غادي تخضع للأنظمة الأساسية المشتركة بين الوزارات، وخاصة المهندسين والباحثين حاملي الدكتوراه، ولكن باقي الفئات غادي تضرر فعلا وهي الفئة العريضة، غادي تتضرر فعلا، خصوصا أن من بعد ما داروا (une simulation) الإخوان في المركز لقاوا بأن غادي تكون فعلا هاذ الناس اللي غادي يحتفظوا بالنظام الحالي، بعد واحد المجموعة ديال السنوات غيتم الإجهاز على واحد المجموعة ديال المكتسبات ديالهم، خصوصا فيما يخص الترقية وباقي المكتسبات، وفي نفس الوقت الناس الجدد غادي يتم توظيفهم في إطار الأنظمة الأساسية المشتركة بين الوزارات.

إذن كاين هذا المعطى هذا ما عرفناهش، واش فعلا تم تجميد هذا المشروع؟

ثانيا، من كلام السيد الوزير ما عرفناش بالضبط بالنسبة للفئات الأخرى ما كنتكلموش على المهندسين وحاملي الدكتوراه، بالنسبة للفئات الأخرى كاين واحد الشوية ديال الضبابية، ما فهمناش، من يرغب 6 شهور.. في الحقيقة كنطلبو المزيد من الإيضاحات، لأن فعلا الموضوع غير مفهوم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

هو، السيدة المستشارة، ما كاين لا تعتيم لا حتى شي حاجة، أنا كنت واضحا، قلت بأننا تنوضعو اللمسات الأخيرة باش نلقاو الحل، دبا أنا هاذ الإشكالية ديال النقابات وهذاك الشي أنا مبغيتش ندخل فيه، كل نقابة مسؤولة على ذاك الشي اللي تدير، تراسل ما تراسلش هذاك الشي شغلها.

أنا قلت بأننا سنجد حلا، راه احنا، السيدة المستشارة، تنتكلمو على نظام اللي بقى 30 سنة، واش بغينا نحلوه ولا ما بغيناش نحلوه؟ هاذو 260 موظف احنا بغينا نحلولهم المشكل لأن كاين حيف عندهم.

الآن التعبيرات التي تستعمل كانت خارج السياق ديالها، ما كاين حتى شي واحد غيضيع في هاذ النظام، كاين دكاترة غادي تتحسن لهم الوضعية، كاين مهندسين غادي تحسن لهم الوضعية، كاين باقي المستخدمين غادي يبقاوا في إطار النظام المؤقت اللي هاذ النظام المؤقت في صالحهم بالنسبة للوظيفة العمومية حاليا، وهاد الشي معروف.

الآن، هناك بعض الإشكالات نحن بصدد حلها، هاذ القضية ديال الترقية علما بأن ما غيكون عندها حتى شي أثر في 10 سنين و15 سنين المقبلة.

طبيعي أنه لما غيدخل النظام الأساسي الجديد الناس اللي غادي يدخلوا لـ (CNESTEN[4]) من بعد غيدخلوا في إطار النظام الجديد، نحن نتحدث عن هؤلاء في إطار حل الإشكالات ديالهم، لأنه التوحيد ديال الأنظمة في الوظيفة العمومية هذا ما فيهش نقاش بطبيعة الحال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا له على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وموضوع السؤال "ضرورة تعزيز الشراكة مع مختلف القطاعات الحكومية لحل مشاكل المغاربة المهاجرين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد النعم ميارة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعاني الجالية المغربية بالخارج من مشاكل، سواء في داخل أرض الوطن أو خارج أرض الوطن، وإذ ننوه بالمجهود الذي قتمتم به مؤخرا فيما يخص حل مجموعة من الإشكاليات خارج أرض الوطن، إلا أنه يبقى المشكل الأساسي هو في مدى تقاطع السياسات الحكومية داخل أرض الوطن فيما يخص معالجة مجموعة من المشاكل حين عودة المهاجرين، خاصة فترة العطل ديالهم.

يتعلق الأمر بمجموعة من القطاعات الوزارية واللي كاينة لجنة مختصة في هذا الموضوع، ولكن عمل هاذ اللجنة نسائلكم عن طبيعة عمل هذه اللجنة، مدى نجاعة هذه اللجنة في حل الإشكالات الخطيرة اللي كتعاني منها الجالية حين عودتها إلى أرض الوطن في مجموعة من المشاكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

[4] Centre National de l'Energie, des Sciences et des Techniques Nucléaires

السيد أنيس برو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال اللي مهم جدا واللي جا كذلك في وقتو.

كتعرفوا بأن المشاكل ديال.. المشاكل ماشي فقط المشاكل، المشاكل والانتظارات كذلك والطموحات ديال المغاربة في الخارج والرغبة ديالهم كذلك متنوعة، وتنوجدوها في قطاعات مختلف.

الوزارة ديال الجالية الدور ديالها هو التنسيق، هو التحريك، هو اللي تيحمل الصوت ديال المغاربة في الخارج لهاذ القطاعات كلها، هاذ الشي علاش تدارت واحد اللجنة وزارية اللي فيها عدد من القطاعات، اللي الدور الأساسي ديالها أنه فيها تنحطو المشاكل اللي كاينين وأشنو تنتظرو؟ والدور ديال كل واحد والمسؤولية ديال كل واحد، وآليات التتبع والالتزامات ديال كل قطاع قطاع، هاذ اللجنة هي اللي خلتنا أنه نديرو الديمومة ملي يجيوا المغاربة في الخارج، هاذ اللجنة هي اللي خلتنا تتفرع على اللجن متعددة عندنا لجنة خاصة مع وزارة العدل، لأن عدد المشاكل ديال المغاربة مع وزارة العدل، من تم تفرعت كذلك لجنة تقنية مع وزارة الداخلية، مع الخارجية، مع المحافظة العقارية، وبالتالي تنحاولو لكي نتتبع نقطة بنقطة، فين وصلنا، ولندق الناقوس ديال الخطر الحوايج اللي ما رصينا فيهم، ما يتعلق بالاستثمار، ما يتعلق بالتحويلات، ما يتعلق بالأطفال ديالهم، بالشباب ديالهم، بالمستقبل ديالهم.

واش نجحنا 100%؟ نقول لك لا، واش نجحنا وصلنا للمستوى ديال الطموح ديالنا؟ نقول لك لا، لأن الطموح ديالنا أكبر من ذاك الشي اللي وصلنا لو، ولكن اللي يمكن لنا نقول لك راه حركنا تحركت الآليات، واللي نقول لك كذلك بأن الإرادة الصادقة عند جميع المؤسسات وجميع الوزارات باش تخدم الجالية المغربية، هاذي هي الحقيقة وبالتالي الرغبة كاينة والإرادة كاينة، والحمد لله راه تقدمنا في عدد من المجالات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الوزير.

غير هو الحق لمغاربة الخارج علينا كاملين، وهذا كنساءل به الجميع، هو بعدا ذاك الحق ديالهم في ولوج المؤسسات التمثيلية، البرلمان، وهذا كنتساءلو فيها احنا جميع، قبل ما نتكلمو على المشاكل كتعني الوزارات خاصة، وهذا مشكل كبير وخاصنا نعملو عليه كاملين من أجل إخراجو واحنا على أبواب الإنتخابات النيابية.

فيما يخص على مستوى الأقاليم باقي التنسيق ضعيف، السيد الوزير، خاصة في المسائل اللي كتعني العقار وكتعني هاذ الشي ديال الحالة المدنية، باقي التنسيق قليل، أنا كنتمنى على أنه نمشيو أبعد وندیرو شبابيك موحدة، خاصة في الفترة ديال الصيف اللي كيزورنا، اللي كييجوا فيها العمال المغاربة في الخارج، شبابيك موحدة اللي تدير تكون الإرشاد داخل الأقاليم وتدير التوجيه ديال مجموعة ديال الناس باش يربحوا الوقت، لأنو شخص تيجي في العطلة ديال 30 يوم، خاصو، أولا، يستمتع بالعطلة مع العائلة، وثانيا يقضي حوائج إدارية، هذا هو.

إلى استطعنا على أنه في هاذ الفترات ندیرو شبابيك موحدة من أجل الإستماع ومن أجل التوجيه ديال العمال ديالنا في الخارج غادي نكونو كسبنا مكسب كبير، على الأقل نفسيا بالنسبة لهاذو الناس ونحسهم بالانتماء لهذا الوطن، هذا الانتماء اللي طالما هما عبروا عنو، ولكن ملي تيرجعوا لأرض الوطن تيتفاجأوا بمجموعة من الممارسات كتزيد تبعدهم على الوطن.

كنتمناو على أن تتظافر الجهود باش يكون الجميع من أجل باش نحببوا هاذ المغاربة على أنهم يعتزوا بمغربيتهم، لا خارج أرض الوطن ولا داخل أرض الوطن، وراه كاين إجراءات ما كتتطلبش اعتمادات، السيد الوزير، وكاين إجراءات كتتطلب غير حسن نية وكتتطلب الأجرأة وتتطلب بأنه نشتغلو جميع عليها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تتفقون معي بأن حسن النية كاينة عند الجميع، تتفقون معي بأن الإرادة الصادقة موجودة عند الجميع، وأكثر من هذا وذاك تتفقون معي بأن الاهتمام بالجالية هو على أعلى مستوى في البلاد، على مستوى جلالة الملك، نصره الله، وتتفقون معي كذلك بأن ما يقوم المغرب بخصوص المجيء ديالهم نموذجي، نموذجي وتتميزو على عدد من الدول.

بالنسبة للشباك، راه كاين شبابيك اللي كانت دورية ديال رئيس الحكومة باش يتفتحوا شبابيك على صعيد كل الأقاليم والمؤسسات.

الديمومة في هاذ الفترة، السيد المستشار المحترم، وزارة الجالية ما تيخرجوش عطلة، وعدد من الموظفين اللي عندهم علاقة مباشرة ماتيخرجوش، تتعلق العطل ديالهم.

بالنسبة للحالة المدنية، بعد الخطاب الملكي السامي، وشفتوا الحركية اللي وقعت في القنصليات بخصوص الحالة المدنية، راه ثورة اللي وقعت فيما يتعلق بالحالة المدنية لتبسيط المساطر.

اللي أساسي بطبيعة الحال، أنه دائما نكونو أقرب ما يمكن مما ينتظره المغاربة في الخارج، هناك مشاكل في العقار، عندك الحق، ولكن، هناك كذلك اجتهادات باش نعالجو هاذ المشاكل هاذي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا له على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

والسؤال الموالي موجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وموضوعه "المعايير المعتمدة في توزيع الدعم المالي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

تستفيد العديد من جمعيات المجتمع المدني من الدعم المخصص من طرف الدولة، سواء من الجماعات الترابية أو من مجالس العمالات والأقاليم أو من المجالس الجهوية، أو من بعض القطاعات الوزارية، إلا أن هناك بعض الجمعيات تقصى من هذا الدعم، مما يطرح العديد من التساؤلات حول إشكالية المعايير المعتمدة في التوزيع.

وعلى هذا الأساس، نود مساءلتكم، السيد الوزير المحترم، عن:

ما هي التدابير المتخذة لجعل تكافؤ الفرص بين الجمعيات للاستفادة من دعم الدولة، حتى تقوم بأدوارها والأهداف التي من أجلها أنشئت؟

وعن ما هي المعايير المعتمدة في التوزيع؟

وما هو السقف الأدنى والأعلى لدعم الجمعيات؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد العزيز عماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

طيب، بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال المهم، واللي في الحقيقة يتكرر نظرا لأهمية الموضوع.

أولا، لأؤكد لكم على أن الجمعيات من حقها باش يكون عندها التمويل، لأن الجمعيات راه هي شريك أساسي في التنمية، وراه كتقوم بأدوار اللي هي مكملة للأدوار، لا ديال الدولة، لا ديال القطاعات الحكومية، المؤسسات العمومية والجماعات الترابية. بمعنى آخر، لها دور أساسي ومحوري.

ثم أنه بعد الدستور الجديد، اضطلعت هذه الجمعيات والفاعل المدني بأدوار أساسية على المستوى الدستوري، فإذن، هذا أمر أساسي.

طيب، التركيبة ديال الجمعيات اللي عندنا تنقولوبأنه راه كتقوم بهاته الأدوار، لكن، شكون اللي كيقدم الدعم؟ يا إما القطاعات الحكومية، يا إما المؤسسات العمومية ولا الجماعات الترابية. وكاين الدعم اللي كيجي من الخارج، والقطاع الخاص، هذا من جهة.

بالنسبة للاشتغال ديال الحكومة، أولا، اشتغلنا على منظومة اللي هي المنظومة القانونية للحياة الجمعوية اللي منها غادي تحدد، من ضمنها الشروط والمعايير ديال الدعم.

ثم الأمر الآخر، واللي هو أساسي، هو أنه الظهير ديال 58 راه كيلزم جميع الجمعيات اللي كتلقى أكثر من 10 آلاف درهم باش تقدم الحسابات ديالها للهيئات المانحة.

اللي عملنا كذلك، وهذا أمر مهم، وبمنشور ديال السيد رئيس الحكومة، أنه لأول مرة، كتنشأ واحد البوابة، بمقتضى هاذ المنشور، باش جميع الشراكة مع الجمعيات كتمر عن طريق هاذ البوابة، بحال كما كاين في التشغيل العمومي، الصفقات العمومية كذلك، كاين بوابة خاصة بهم، فعملنا بوابة ديال شراكة (association)، الشراكة مع الجمعيات، جميع القطاعات ديال الوزارية أو المؤسسات العمومية ملزمة باش تعلن في إطار الشفافية وفي التنافس من خلال هذه البوابة، وهذا إنجاز مهم جدا، في المرحلة المقبلة، تأتي الجماعات الترابية حتى هي باش تستعمل هاته البوابة.

الأمر الآخر، باش تكون التتبع والمراقبة، غادي يولي عند السيدات والسادة البرلمانيين، كل سنة تقرير سنوي حول الشراكة والتمويل الموجه إلى هذه الجمعيات، وغادي يترفق بمشروع قانون المالية، ابتداء، بإذن الله، من مشروع قانون المالية ديال 2017، باش كيمكن المؤسسة من أدوارها الرقابية.

كما أن المجلس الأعلى للحسابات كيدير الرقابة، وبقى عندو خلية اللي كتهتم بالتمويل ديال الجمعيات، كما أن البرلمان في مجلس النواب عمل لجنة مراقبة المالية العمومية، واشتغل على هاذ الموضوع ديال التمويل ديال الجمعيات.

كذلك، هذه الآلية غادي تكون بمناسبة اليوم الوطني للمجتمع المدني، أصدرنا وأعطينا أول المعطيات المرتبطة بالتمويل المرتبط بسنة 2014، لكن السنة المقبلة غادي نقدم لكم تقرير سنوي يكون دائما مرفق

بقانون المالية باش جميع نتعاونو باش تكون فعلا الشفافية، الدستور يتكلم على الشفافية على الحكامة، على ربط المسؤولية بالحاسبة، لكن راها مسؤولية الجميع، مسؤولية المنتخب المحلي، ومسؤولية الحكومة والمؤسسات العمومية وكذلك الفاعل المدني اللي خاصو يبقى مستقل في عمله المدني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارين،

السيد الوزير،

تنشكروك على الجواب القيم في الحقيقة وتنعرفو النزاهة ديالكم والمسؤولية ديالكم وكذا العمل ديالكم.

ولعل نتائج الحوار الوطني حول المجتمع المدني الذي تهدف إليه إشراك الجمعيات في تنزيل مقتضيات الدستور والمساهمة الفعلية في اتخاذ القرار والقيام بشراكات من أجل التنمية، حتى هاذ الفعل هذا في الحقيقة كيصطدم بالواقع هو التمويل، هاذ الجمعيات إلى ما كانش التمويل راه ما كان حتى شي حاجة.

ولهذا، السيد الوزير، احنا ثاني تنطلبوا منكم، راه تنعرفو بعض الجمعيات، كيف ما تنقولوا احنا في العروبية، "المجلب ديالها نقي ومقاد المطفي دغية تتعمر"، ولكن اللي ما عندوش المجلب وداك الشى راه تتبقى المطفي ديالو خاوية.

هاذوا هما واحد العدد ديال الجمعيات وتنعرفوا احنا هاذ الجمعيات، كاين بعض الجمعيات اللي الاعتمادات ديالها تضاهي بعض المؤسسات العمومية، السيد الوزير، هذا غيرباش نعرفوا احنا لأن كاين واحد العدد ديال اللي تيعرفوا، لأن هاذ الناس عندهم الوسائل ديالهم باش ياخذوا ذاك التمويل.. اللي ما عارفش كاين واحد العدد ديال الجمعيات إلى خطاوهم ذوك المنخرطين، ولا المحسنين راه ما عندهم والو، وهاذو هما اللي تيخدموا مع الأحياء ديالهم وهما اللي تيخدموا مع الناس دياولهم.

ولهذا، السيد الوزير، احنا اللي تنطلبو منكم غير تحرصوا على، كما قلتو السيد الوزير، لا المسائل الحكومية ولا من الجماعات المحلية ومن المجالس الإقليمية ومن مجالس الجهات، نعطيوهم الدعم ونحاسبهم، هذا هو اللي..

ولهذا احنا، السيد الوزير، تنطلبو منكم غير هاذ الناس تعطيوهم، بأن كاين واحد العدد ديال الجمعيات الله يعلم.. وخا دايرين المسائل ولكن.. وهما اللي تنلقاوهم تيخدمو، كيخدمو المناطق ديالهم، وبغينا استقرار حقيقة في البلاد ديالنا والتنمية ديال البلاد ديالنا، نفعلو، كيف ما قلت السيد الوزير، بشراكة مع هاذ الجمعيات باش نعطيوهم المسؤولية ونعطيوهم المحاسبة ونجيبو هاذ القانون اللي غادي يجي في القانون ديال 2016 ونحاسبهم، ما كاين مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ومادام أنه ما ابقاش للسيد الوزيروقت للتعقيب مع الأسف، نشكره على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، وموضوعه "ضرورة اعتماد اليوم المحدد في البطاقة الوطنية في احتساب التقاعد بالنسبة للموظفين".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

كما هو معلوم فإن العديد من الموظفين وخاصة مواليد الخمسينات لا يتوفر أغلبهم على تحديد لليوم في عقود ازديادهم.

لكن، بعد الحملة الإدارية المنظمة من قبل وزارة الداخلية من أجل استبدال بطاقة التعريف الوطنية بالبطاقة البيومترية، قام جل هؤلاء الموظفين بإجراء إداري يتمثل في رفع دعاوى إلى المحاكم من أجل تحديد اليوم، وصدرت في هذا الشأن أحكام استجابة لهذا المطلب تقضي بتحديد ذلك مستندة على مجموعة من المعطيات والبيانات.

لكن فوجئ الموظفون بعد كل هذه الإجراءات الإدارية بعدم اعتماد التواريخ المحددة في البطاقة الوطنية البيومترية في احتساب تقاعدهم.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لحل هذا الإشكال، خاصة بالنسبة للموظفين المقبلين على التقاعد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

السيد الرئيس،

في البداية كنشكر الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي على التفهم ديالو بالنسبة للأسبوع الفارط.

بالنسبة للسؤال، بغيت نذكر على أن تحديث سن التقاعد تيتم بناء على عقود الولادة المدلى بها يوم التوظيف، وهذا محدد في القانون ديال 30 ديسمبر 1971.

في الحقيقة هاذ القانون ما تيوضحش هاذ الإشكالية اللي طرحتو، أن كاين بعض الموظفين فهاذيك الوثائق ديال الولادة ما موضحنش فيه اليوم والنهار، وتم التعامل مع هاذ القضية هاذي بواحد الاجتهاد في عدة مناشير اللي كتعتمد التواريخ اللي أكثر فائدة للموظف، سواء في التوظيف أو في الإحالة على التقاعد.

فبالنسبة للإحالة على التقاعد تيعتمدوا آخر يوم من السنة، يعني 31 ديسمبر من السنة اللي مسجلة في بطاقة الولادة، باش كتمكن هاذ الموظف باش يستافد من الإمكانية ديال أنه فهذيك السنة كيمكن يستفد من الترقية، وثانيا كيستافد منها حتى في احتساب المعاش.

الآن كاينين بعض الناس اللي تقدموا بأحكام اللي كتحدد النهار والشهر بمناسبة يعني البطاقة البيومترية، ولكن هاذي أحكام قضائية مدنية، تدارت من أجل أغراض مدنية.

إلى ابغاو هاذ الناس يستافدوا من هاذ التواريخ خاصهم يتقدموا بأحكام قضائية، إدارية، لأنها ما يمكنش أنا نعتمد هاذ الوثائق اللي خرجت من بعد التوظيف ديالهم، لأن القانون تيربطني أني نبقى ملتزم بالوثائق اللي تقدمت يوم التوظيف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات ديالكم.

لكن، لابد باش تعرفوا على أن، السيد الوزير المحترم، على أن الإدارة آنذاك كانت إدارة تقليدية من نوع آخر، ماشي إدارة عصرية بحال اليوم كاين (logiciel) كاين واحد العدد ديال الأمور.

وكتعرفوا على أن هاذ الفئة الخمسينات، ماذا كان في الخمسينات؟ النضال ديالهم كان شيء آخر.

وبغيناكم بهاذ المناسبة، السيد الوزير، هي فئة معينة قليلة تعاني، كاين فرق ديال واحد 6 أشهر هي اللي كاين خلاف بينها وبين هاذ المؤسسة ديال التقاعد، تدخلو أنتم كوزير تحديث القطاعات العامة باش تحلو المشاكل ديالهم، لأن لابد ما نراعيو الماضي ديالهم والنضال ديالهم، واش هذا هو الجزاء ديالهم اليوم؟ هذا الجزاء ديالهم نحاسبهم على النهار والشهر؟

هما آمنوا بالبطاقة البيومترية، ويقول لك ما نديرهاش آسيدي، هما آمنوا بالأحكام، هي أحكام باسم جلالة الملك، سواء كانت مدنية أو إدارية، لازم ما تستوعب باش تعطى لها واحد العناية وتتخذ بعين الاعتبار، لماذا هاذ المؤسسة وحدها انفردت من هاذ القرار هذا؟

فابغيناكم، السيد الوزير، تحلوا هاذ المشاكل.

وجزاكم الله خيرا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا من المواليد ديال الناس اللي ما عندهمش النهار والشهر، كنتفهم هاذ الوضع، كاين ولكن راه ما عندناش لو الحل إلا في إطار تعديل القانون.

وعندنا اليوم مشروع قانون محال على هاذ الغرفة الموقرة 72.14 اللي كيتحدد بموجبه سن الإحالة على التقاعد، واللي الآن في طور المناقشة في اللجنة ديال المالية بالمجلس الموقر، وتيمكن تعديل هاذ القانون هذا فهاذ الإطار هذا باش نحلوا هاذ الإشكالية هاذي.

وأنا كنتفهم أن عدة ناس هاذ السنة مثلا، خرجات للتقاعد 18.000 موظف، منهم 10.000 موظف عندهم هاذ الإشكالية ديال اليوم والشهر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

معذرة على المقاطعة، وشكرا لكم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وشكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة السابعة والأربعين

التاريخ: الثلاثاء 10 شعبان 1437 (17 ماي 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: خمس دقائق، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الرابعة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

نقطة نظام؟ انتظر اشوية السيد الوزير الله يخليك.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

في نفس الموضوع بطبيعة الحال.

التدخل في إطار المادة 193 من النظام الداخلي ديال المجلس، غنقراه ولا مضبوط، أظن الإخوان كلهم ضابطين النظام الداخلي.

أنا ابغيت نطلب إرجاع المشروع إلى اللجنة المختصة، فصحيح أنه صوتنا بالإجماع في اللجنة، وهاذي يعني تعبير على النية الحسنة والصادقة ديال جميع الفرق وجميع السادة المستشارين المحترمين أعضاء اللجنة المختصة للتعامل الإيجابي مع القوانين المقترحة أو مشاريع القوانين المقترحة.

ولكن بعد ذلك، وبعد تقييمنا للمضامين ديال المشروع والتعديلات، فتقديرنا في الفريق بمعية الزملاء في فرق أخرى تبين لنا أن الموضوع يحتاج إلى المزيد من التدقيق.

خاصة أن الأمر، السيد الرئيس، لا يتعلق بمشروع قانون ذو رهان سياسي، لا يتعلق الأمر بمشروع قانون تنظيمي يروم تنزيل الدستور، وبالتالي سيخضع لتأويلات سياسية وفكرية ومرجعيات مختلفة.

فالأمر يتعلق بمشروع قانون يهدف إلى تنظيم بعض الفئات المهنية المرتبطة بالصحة العمومية، ففي تقديرنا أنه.. وكنترجى كل المستشارين المحترمين وكل المستشارات المحترمات أنهم يتبناو معنا هاذ الطلب ديال إرجاع هاذ المشروع إلى اللجنة المختصة.

وسنعمل على التدارك، لأنه خايفين، كل هاذ الوقت، لا المجهود اللي تدار من طرف زملائنا في مجلس النواب ولا اللي تدار هنا في مجلس المستشارين، سيصعب تداركه، وإلى ما قمناش بالمزيد من التدقيق باش يخرج القانون بجودة مقبولة وحتى يرضي كل المكونات المستهدفة بهاذ القانون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وبالطبع، يعني حسب النظام الداخلي، أن هذا من حق أي رئيس فريق أن يطلب بإرجاع المشروع إلى اللجنة، بالطبع شريطة الحصول على الأغلبية في إطار التصويت على هذا المقترح.

بالتالي، أعرض المقترح على التصويت:

الموافقون على المقترح: مقترح إرجاع مشروع القانون إلى اللجنة..

طيب، إذن:

الموافقون= 27؛

المعارضون= 14؛

إذن، يتقرر بعد التصويت بإرجاع...

ايوا صحيح.

الممتنعون عن التصويت= 5 ممتنعون.

إذن،

الموافقون=27؛

المعارضون= 14؛

الممتنعون= 5.

وبذلك يتم إرجاع مشروع القانون إلى اللجنة، وفقا لمقتضيات النظام الداخلي.

رفعت الجلسة.

وشكرا لكم جميعا.